الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

مطبوعة الدعم البيداغوجي خاصة بمقياس: د/بوطـــبة لخـــــضر

السياسة الاستعمارية في الدول المغاربية 1900-1962

موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر
تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
السداسي الثاني

السنة الجامعية: 2020-2021

مقدمة:

للسياسة الاستعمارية الفرنسية في البلدان المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، موريطانيا) قواسم مشتركة لاعتبارات عديدة منها القرب الجغرافي (الجوار) والإرث الحضاري المشترك المتمثل في العرق والدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، ولا شك أن فرنسا الاستعمارية في تنفيذها لسياساتها المتنوعة والمختلفة الجوانب بهدف إخضاع شعوبها، قد استفادت كثيرا، وأخذت دروسا وتجارب من خلال سياستها في الجزائر، بحكم أسبقية هذه الأخيرة فيما يتعلق بتعرضها للاحتلال مبكرا، مع وجود اختلافات بسيطة بطبيعة الحال، فإذا كان الوجود الفرنسي في كل من تونس والمغرب يندرج ضمن ما يسمى بالحماية، فإن الوضع في الجزائر مختلف تماما، حيث كانت فرنسا تعتبرها مقاطعة فرنسية، ولذلك كانت الجزائر منذ احتلالها سنة 1830 حقل تجارب للساسة الفرنسيين ومنظريهم الذين تفننوا في إصدار القوانين والمراسيم والمنشورات والخطط والمشروعات في مختلف النواحي، بهدف جعل الجزائر نموذجا للظاهرة الاستعمارية يمكن تطبيقه فيما بعد في المناطق التي استولت عليها فرنسا في القارتين الإفريقية والآسيوية.

إن الاحتلال الإيطالي لليبيا يعتبر كذلك من أبشع أنواع الاستعمار الذي عرفه العالم المعاصر، حيث عانى الليبيون من السياسة الإيطالية، ولعل أبرز مثال على الغطرسة والوحشية هذا المحتل، والتي لا تزال وصمة عار في جبين هذه الدولة وهو حادث إعدام بطل المقاومة الشيخ عمر المختار رغم بلوغه من العمر عتيا. وسنكشف من خلال هذه المحاضرات فظاعة ووحشية المحتل الإيطالي في ليبيا.

إن موضوع السياسة الفرنسية في البلاد المغاربية لا يمكن تناوله بشكل معمق، نظرا لأهميته من جهة، ولتشعبه وتعدد عناصره من جهة أخرى، ولذلك ارتأينا أن يعالج هذا الموضوع بشكل موجز من خلال التركيز على السياسات المتبعة وأهدافها والأهم من ذلك مدى تحقيق هذه الأهداف ودور هذه السياسة في ظهور الوعي السياسي والقومي والحركات الوطنية في هذه البلدان؟

أهداف المقياس:

-يهدف هذا المقياس إلى إعطاء معارف تاريخيّة وخبرّة السّياسة الاستعمارية في الدول المغاربيّة في الفترة الممتدة من 1900إلى 1962، وتبيان المصادر والمراجع الضرورية المتعلقة بهذه المادة.

-إبراز وحدة التاريخ والمصير المشترك كعنصر جامع لبلدان المغرب العربي.

-وحدة شعوب المنطقة والقواسم المشتركة، وتشابه الاستعمار وسياسته اتجه هذه الشعوب التي أظهرت مقاومة باسلة ومتنوعة لهذا الاستعمار وأساليبه.

محاور المقياس:

1-سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

2-سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس

3-سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى

4-سياسة الاستعمار الإسباني في منطقة شمال المغرب الأقصى

5-سياسة الاستعمار الفرنسي في موريطانيا

6-سياسة الاستعمار الإيطالي في ليبيا

7- ا انعكاسات وآثار السياسة الاستعمارية في البلدان المغاربية وردود الفعل الوطنية

المحور الأول: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

المحاضرة الأولى

سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر

خضعت الجزائر للاحتلال الفرنسي كما هو معلوم في جويلية 1830 بعدما افتعلت حادثة المروحة الشهيرة، وتمكنت بحنكتها وخبثها من إقناع الدول المعارضة لها[1]، ولقيت في محاولتها التوسع الاستيطاني والعسكري مقاومة شرسة من طرف الأمير عبد القادر في بايلك الغرب الذي نجح في جمع القبائل وحشد القوات في هذه الجهة، وحاول أن يفرض وجوده من خلال التنظيمات التي استحدثها في سبيل بعث الدولة الجزائرية المعاصرة، ومن جانب أحمد باي آخر بايات الشرق الجزائري خلال العهد العثماني، وبعد القضاء على المقاومتين[2] انطلقت المقاومات الشعبية بقيادة شيوخ القبائل وزعماء الطرق الصوفية وشيوخ الزوايا، حيث كذبت هذه المقاومات العنيفة مزاعم الفرنسيين في أنهم

---

[1] نالت قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر حظا وافرا من اهتمام الكتاب الأجانب والجزائريين والعرب على حد سواء، كل منهم عالج القضية من منظوره الخاص، وبالإضافة إلى العدد الكبير من الدراسات الأكاديمية والبحوث الأطروحات الجامعية التي ناولت الموضوع بالدراسة لا يمكن حصرها، ومن المفيد هنا الإشارة إلى أهمها:

أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث-بداية الاحتلال

محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر

يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين

[2] يجب التنبيه إلى أن فرنسا كانت تدرك جيدا الصعوبات التي واجهتها في الجزائر والتي يبدو انها لم تضعها في الحسبان في السنوات الأولى من الاحتلال، ولذلك كانت تلجأ من حين لآخر إلى الحيل والخداع لكي تتغلب على هذه الصعوبات، ومن ذلك أنها كانت على يقين بأن قوتها في الجزائر لا تسمح لها بخوض الحرب على أكثر من جبهة، يعني مواجهة مقاومة الأمير عبد القادر من جهة، والحاج أحمد باي من جهة أخرى، فرأت أن تعقد مع الأمير عبد القادر الهدنة لكي تتفرغ لمقاومة أحمد باي فكانت معاهدتي ديميشال والتافنة، وكانت لهذه الهدنة نتائج وخيمة، حيث كان من أبرزها فشل المقاومتين في تحقيق أهدافهما، من خلال استسلام الأمير عبد القادر والقبض على أحمد باي. لمزيد من التفاصيل راجع ما كتب بأقلام جزائرية عن كلا من الأمير عبد القادر وأحمد باي من مراجع وأطروحات جامعية.

سيتمكنون من الاستيلاء على الجزائر خلال أسابيع وذلك انطلاقا من تقارير جواسيسهم الذين كانوا يتجولون في المنطقة بالإضافة إلى دور الذي لعبه اليهود في تزويد لحكومة الفرنسية بمعلومات دقيقة وقيمة بخصوص الوضع العام في الإيالة الجزائرية بحكم مركزهم الاقتصادي وقربهم من مركز القرار. إن هذه المقاومات وإن فشلت في الميدان العسكري لكنها حققت نتائج معتبرة على جميع الأصعدة، فمن جهة عطلت المشروع الاستيطاني لعدة سنوات، وجعلت الحكومات الفرنسية تراجع حساباتها فيما يتعلق بمصيرها في الجزائر، وبنوع السياسات التي سوف تنفذها في هذه المستعمرة انطلاقا من معطيات جديدة لم تكن في الحسبان. فكان لزاما عليها أن تعمل بذكاء على إخضاع الجزائريين وإسكات صوت البندقية ولذلك انتهجت عدة سياسات سنحاول التركيز على الإدارية والاقتصادية والاجتماعية منها.

1-التنظيم الإداري الاستعماري:

لكي تحصل فرنسا على مطلق التصرف في الجزائر أصدرت مجموعة من القوانين بهدف إحكام سيطرتها على الأوضاع العامة في البلاد نذكر منها:

-قانون 24 جوان 1834م: الذي ينص على الحاق الجزائريين بفرنسا، حيث قضى هذا القرار حلى حالة التردد والحيرة التي كانت سائدة خلال الفترة الممتدة من تاريخ الاحتلال إلى غاية هذه السنة، ثم تدعم هذا القرار بقرار مماثل صدر سنة 1848 الذي يجعل من الجزائر مقاطعة فرنسية تقع فيما وراء البحر وساكنيها يعتبرون مواطنين فرنسيين.[1]

[1] يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين- ثورات القرن التاسع عسر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

-**قانون كريميو**[1] 1870: هو من أبشع القوانين المستفزة لمشاعر الجزائريين والذي تَم بموجبه منح اليهود في الجزائر الجنسيةَ الفرنسية، وبالتالي تسهيل مشاركتهم الفرنسيين في تسلم مقاليد الحكم على الأرض الجزائريّة، وذلك خلال العام 1870م.[2]

-**إصدار قانون الأهالي**[3] **في شهر مارس 1871 م** كرد فعل على ثورة المقراني، و هو مجموعة من العقوبات الاستثنائية تنص على سجن الجزائريين و نزع أملاكهم دون محاكمة لأدنى عمل يقومون به. وكان لصدور هذا القانون الجائر الدور البارز في تدفق المهاجرين الجزائريين إلى المشرق والمغرب هروبا من الحياة التي تحولت إلى جحيم لا يطاق.[4]

ومن أبرز المخالفات التي وردت في هذا القانون :

-التفوه بكلام معادي لفرنسا ومؤسساتها.[5]

-رفض أو عدم تنفيذ أعمال الحراسة والدوريات وحراسة الحدود.

---

[1] هو إسحاق كريميو هو وزير العدل الفرنسي في سنة 1870 من أصل يهودي. وُلد في 30 أفريل 1796 في مدينة نيم الفرنسية، وتعلم في جامعة بول سيزان. كان من أشد المؤيدين لقضايا الليبرالية، وترأس الاتحاد الإسرائيلي العالمي، سمي المرسوم باسمه لأنه لعب دورا هاما في تمريره عبر البرلمان الفرنسي.

[2] يقول المطرب اليهودي الجزائري المولد(ولد في قسنطينة وترعرع فيها) أنريكو ماسياس Eerico Masias، في تعليقه على قانون كريميو أن نتائجه كانت وخيمة على اليهود في مدينة قسنطينة، حيث جلب لهم عداوة المسلمين بعدما كانوا يعيشون معهم في وئام وتعايش سلمي.

[3] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص ص 4.

[4] لمزيد من التفاصيل حول موضوع هجرة الجزائريين إبان الفترة الاستعمارية راجع، محمد غالم: من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر : الوثائق الفرنسية و الهجرة إلى الديار الإسلامية، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، مجلة إلكترونية، ع80-81، 2018، ص ص 27-36 https://journals.openedition.org/insaniyat

[5] يذكر بعض ممن عايشوا الفترة الاستعمارية أن الجزائريين كانوا يستعملون كلمة "قمير" حين يريدون أن يقصدوا بكلامهم فرنسا حتى يتجنبوا المخالفة والعقوبات. (شهادة السيد عمر عباشة وهو إمام سابق، وخريج زاوية تاغراست في إغزر أمقران بنواحي بجاية. توفي رحمه الله سنة 2020).

-رفض الانصياع للقوانين الفرنسية.

-التأخر غير المبرر في دفع الضرائب.

استضافة متشردين أو غرباء لا يحملون رخصة نظامية دون إبلاغ رئيس الدوار فورا.

-بناء مسكن خارج المشتة أو الدوار من دون رخصة.

-التنقل من قرية إلى أخرى للإقامة بها دون الحصول على رخصة.

-عدم التصريح بالأسلحة الموروثة أو المكتسبة بطرق شرعية في مدة تجاوزت 15 يوما.

-سياقة الحيوانات إلى السوق من دون رخصة.

-القيام بأعمال مخلة للنظام كالشجار والجدال في الأسواق وإثارة الفوضى.

-الاجتماع لأكثر من 25 شخصا من دون الحصول على رخصة(وليمة زردة عشاء إطلاق النار).[1]

-فتح مدرسة قرآنية من دون رخصة

- رفض الامتثال لأوامر الشرطة بعد الحصول على إنذار كتابي

-رفض التبليغ عن أعمال مخلة لالنظام مثل التمرد والثورة والسرقة وما إلى ذلك

-إصدار المحاكم الرداعة عام 1902 م، صدر هذا القانون كرد فعل على ثورة عين الترك بوهران[2]، وهو قانون تعسفي أيضا يمنح للمحاكم حق السجن والطرد والنفي دون أن يحق للجزائريين الاعتراض.

---

[1] لقد عثرنا بهذا الصدد على طلب التصريح بإقامة زردة في أعالي جبل بابور من طرف مجموعة من سكان هذه الناحية في أرشيف ما وراء البحر في أكس أون بروفانس بفرنسا، وهو بحوزتنا وسوف يُنشر لاحقا ضمن كتاب من تأليفنا.

[2] لمزيد من الاطلاع حول هذه الثورة أنظر أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1.

-**قانون جونار**[1]: القاضي باعتبار الجزائر جُزءاً من ممتلكات فرنسا، وعليه يحقّ لها التصرّف بكلّ ثرواتها.[2]والذي شمِلَ جُملةً من الإجراءات العقابية ضد الجزائريين؛ وذلك في أعقاب ثورة عين بسام في منطقة البويرة، في عام 1906م[3].

-**إصدار قانون التجنيد الإجباري**: في العام 1912م؛ الذي يُجبر الجزائريين، على المشاركة في الحرب العالمية الأولى، ضمن صفوف الجيش الفرنسي، وقد اتّبعت فرنسا هذا الخيار التعسفي، في حين كانت المُستعمرات الأُخرى، تُمنح حرية الاختيار في مسألة التجنيد. تشكيل وزارة الجزائر: اعتبارها إقليماً تابعاً لفرنسا، وذلك خلال سنة 1951. وهو قانون مثير للجدل ومجحف في حق الجزائريين الذين كانوا يعتبرون مواطنين فرنسيين لكنهم لا يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون، حيث كان هناك فرق صارخ في هذا القانون الذي ينص على أن كل شاب جزائري بلغ سن ال18 يُجند في

---

[1] هو شارل سيليستني اوغست جونار Jonnart Auguste Celestin Charles، ينحدر من عائلة بورجوازية بشمال فرنسا ولد عام1857 وتوفي 1927 عينه Leon Gambetta في 22/12/1881 ملحقا بمكتب الحاكم العام للجزائر Terman lois وهذا التعيين كان البداية لمسار حياة جونار في الإدارة والسياسة، ثم أصبح مدير مكتب الكاتب العام سنة 1882، وأصبح بعد ذلك مديرا مساعدا بمكتب الحاكم العام 1882-1883. وفي الأخير أصبح أمينا لمجلس حكم الجزائر 1883-1885 وبعدها غادر جونار إلى فرنسا سنة 1885 وبعدها عين مديرا لشؤون الجزائر بوزارة الداخلية. وفي سنة 1889 انتخب نائبا جمهوريا بدائرة Saintomer مقاطعة Calais de Pas، وفي سنة 1892 أصبح جونار عضوا في التنظيم الاستعمار بغرفة النواب، وأعيد انتخابه في غرفة النواب سنة 1893. وأصبح مقررا لميزانية الجزائر، وفي سنة 1894 انتخب جونار عضوا في مجلس الشيوخ calais de pas. ثم تم تعيينه في وظيفة الحاكم العام للجزائر من طرف حكومة Rousseau Waladect فحكم الجزائر من 3 أكتوبر 1900 إلى جوان 1901 واستقال بسبب ظروفه الصحية، وعاد مرة ثانية من 5 ماي 1903 إلى ماي 1911 وعاد للمرة الثالثة في 29 جانفي 1918 إلى جويلية 1919 أنظر: عبد العزيز شهيب،البريد المركزي بمدينة الجزائر وظروف تشييده 1910/1913مجلة عمر راسم، قصر الثقافة مفدي زكرياء، القبة الجزائر14/15، فيفري ،2009ص 59.

[2]تناول المؤرخ شارل أندري جوليان في تاريخ الجزائر المعاصرة تداعيات السياسة الاستعمارية في الجزئين الأول والثاني، وهو عمل جدير بالقراءة والمطالعة للتعرف عن قرب على نظرة الأكاديميين الفرنسيين لتاريخنا المعاصر.

[3] شارل أندري جوليان: المرجع نفسه، ص 584.

الجيش الفرنسي لمدة 3 سنوات مقابل مبلغ مالي زهيد، في حين الشاب الفرنسي لا يتم تجنيده إلا في السن 21 ولمدة سنتين فقط مع تمتعه بحق الإعفاء. وقد قوبل هذا القانون بالرفض القاطع من قبل الجزائريين وعبروا عن ذلك بشتى الوسائل والطرق ومنها قول أحدهم" إذا كانت فرنسا قد أخذت منا أموالنا فلن تستطيع أن تأخذ منا أبناءنا".[1]

2-السياسة الاقتصادية:

من أجل إخضاع الجزائريين وتجويعهم و تفقيرهم، وبعد أن فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام حركة الاستيطان الأوروبي، أصدرت مجموعة من القوانين والمراسيم الاقتصادية من أجل تسهيل انتقال الأراضي إلى المعمرين (الكولون)، عرفت باسم " قوانين نقل الملكية ومصادرة الأراضي " و منها عملت فرنسا على إحكام مظاهر تَبعية الاقتصاد الجزائري لمثيله الفرنسي، ويتمثل ذلك بما يلي:

-قانون 1871 (قانون الحجز) الذي صدر بعد ثورة المقراني، و هو ينص على مصادرة أراضي الثائرين. [2] وهذا القانون هو عبارة عن مجموعة إجراءات تعسفية مُورست على الأهالي المحليين مبنية أساسا على الظلم والجور والقهر والحرمان. كانت هذه الإجراءات ترمي إلى القضاء على المؤسسات التقليدية كنظام الجماعة الذي كان يسير شؤون السكان بمقتضى العُرف والتقاليد والقوانين الإسلامية، والحد من حرية تحرك الجزائريين في وطنهم إلا برخصة يقدمها المستعمر، إضافة إلى افتكاك الأراضي

[1] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عصر الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م - 1962، ص 223.

[2] أنظر يحي بوعزيز: ثورة المقراني والشيخ الحداد.

وتوزيعها على الجاليات الأوروبية التي وجدت تزامنا مع الوجود الفرنسي من مالطيين وإسبان وإيطاليين وكورسيك (نسبة إلى كورسيكا) وألمان وغيرهم من الجنسيات. كما فرض الاستعمار ضريبة مُجحفة على الأهالي حتى " في شخص المرأة والقط والكانون والبرمة (القِدْرْ)" ويقوم هذا القانون على مبدأ تقسيم الأراضي وتجزئتها بغرض القضاء على اتحاد سكان القبيلة الواحدة أو العرش، ومن ثمة تشتيت وتمزيق بنية المجتمع الجزائري الذي كان يستند إلى القبيلة ونظامها.[1]

-**قانون وارني 1887**م الذي صدر من أجل اقامة الملكية الخاصة داخل الأراضي الجماعية للقبائل من أجل تشتيتها تمهيدًا للسيطرة عليها

-**قانون 1887م** الذي يهدف الى السماح للمستوطنين ببيع و شراء الأراضي المشاعة الدومين

-**قانون 1883م** الذي ينص على ضرورة تقديم أوراق ثبوت الملكية للأراضي، و إذا عجز الجزائريون عن ذلك تؤخذ أراضيهم منهم.

إلى جانب هذه القوانين، قامت فرنسا بتشريع قوانين ومراسيم لكي تتمكن من مصادرة أراضي الجزائريين مثل مصادرة أراضي الغائبين عن أرضهم ومصادرة أملاك الوقف[2].

- تغيير العملة النقدية الجزائرية، إلى العملة الفرنسية عام 1851م.

---

[1] أولى المعمرون العناية التامة بهذا النوع من الزراعات، وعرف عن الخمر الجزائري النوعية الجيدة، وانتشرت مزارع الكروم الموجه لصناعة الخمور لا سيما في الناحية الغربية من القطر.

[2] كانت أملاك المؤسسات الوقفية في الجزائر أولى ضحايا سياسة المصادرة، حيث كانت كثيرة ومتنوعة منها أملاك الحرمين الشريفين، وأملاك الأندلسيين، وأوقاف الانكشاريين، وأوقاف المؤسسات الخيرية، وأوقاف جامع الأعظم، وأوقاف الأضرحة والزوايا كضريح سيدي عبد الرحمان، حيث صودرت هذه الأوقاف بحجة إنشاء المرافق العامة.

-إغراق الأسواق الجزائرية، بالمنتجات والسلع الفرنسية، والحث على زراعة كروم العنب، بغرض تصنيع الخمور واستهلاكها محليا وتصديرها[1].

-إصدار القوانين التي تُحكِمُ من خلالها القبضة على ثروات ومُقدرات الشعب الجزائري، وأبرز تلك القوانين :قانون مصادرة أراضي مُسلمي الجزائر من أصولٍ عثمانية.

و من أجل تسهيل التعاملات المالية للمعمرين، استحدثت فرنسا عدة مؤسسات مالية في الجزائر نذكر منها : بنك الجزائر عام 1851م، القرض الليوني la Banque Lionnais 1863م، الشركة العامة 1884م، الشركة المارسيلية 1865م.[2]

3-السياسة الاجتماعية:

لقد سلك الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة اجتماعية لا تقل خطورة عن السياسات الأخرى بهدف تحقيق مبتغاه والنيل من الشخصية الوطنية الجزائرية، والإمعان في إذلال الشعب الجزائري واحتقاره، نذكر منها:

الإبادة الجماعية للسكان

حيث كان الاستعمار يغتنم فرصة قيام الثورات والمقاومات الشعبية لينتقم من السكان وإبادتهم عشوائيا دون التمييز بين المسلحين والعُزل، ولا سيما الانتقام من عائلات أبرز الزعماء والثوار، ولنا أمثلة كثيرة حول هذه الجرائم الوحشية التي اعترف بعض القادة بارتكابها في مذكراتهم مثل السفاح سانت أرنو وبيليسي دو رينو وروفيقو

[1] كانت الجزائر خلال العهد العثماني تعرف الرخاء الاقتصادي، حيث وفرة المنتجات الفلاحية، فتحول الفلاح والصانع الجزائري خلال العهد الاستعماري إلى حياة الفقر والفاقة. لمزيد من التفاصيل راجع، أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، وكذلك أبو القاسم سعد الله : محاضرات في تاريخ الجزائر.

[2] لمزيد من الإطلاع أكثر على السياسة الاستعمارية راجع أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائية، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

وغيرهم، نذكر على سبيل المثال مجزرة غار الفراشيش في جبال الظهرة في الغرب الجزائري[1]، ومجزرة قبيلة العوفية بنواحي الحراش وغيرها.[2]

إثقال كاهل السكان بشتى أنواع الضرائب والغرامات:

حيث تفننت الإدارة الاستعمارية في وضع منظومة ضريبية نذكر منها الزكاة والعشور واللزمة وزكاة الحكور والسخرة وغيرها من الأنواع. وكان الغرض منه جعل الجزائري يركن إلى السكون وإظهار الخنوع والطاعة.

مصادرة الأراضي:

طبقت سياسة مصادرة الجماعية للأراضي على ثوار المقاومات الشعبية وعلى العائلات المؤيدة والمتعاونة، حيث تعرضت لتشريد رهيب، كما حدث لثوار ثورة المقراني والشيخ الحداد، حيث لم يكتف السلطات الاستعمارية بالإعدام والسجن والتغريم والمصادرة، بل عمدت إلى نفي زعماء الثورة إلى خارج الوطن إلى الجزر النائية مثل جزية كاليدونيا حيث عانوا هناك قساوة الغربة والابتعاد عن الأهل والوطن، وإنها في الواقع جريمة إنسانية لا تقل إجراما عن التقتيل، حيث عاش هؤلاء المنفيين حرقة البعد عن الوطن، والتمزق والتشتت الأسري.

استبدال القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي[3]:

نشر عادات دخيلة على المجتمع الجزائري: كالتدخين وشرب الخمر والرذائل الأخرى، فقد عثرنا على وثيقة في أرشيف مل وراء البحر في فرنسا هي عبارة عن شكوى

---

[1] لمزيد من التفاصيل حول هذه المجزرة أنظر سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، ص 45.

[2] حول هذه المجزرة أنزر كذلك أبو القاسم سعد الله: المرجع نفسه، وكذلك الجيلالي صاري: إبادة قبيلة العوفية (وادي الحراش)، مجلة الثقافة، ع 77، وزارة الثقافة، الجزائر، 1983، ص ص 125-128.

[3] كان هذا الإجراء التعسفي سببا في قيام ثورة لالة فاطمة نسومر في منطقة قبائل الجرجرة.

من رب عائلة بعث بها إلى الحاكم العام في مدينة الجزائر أقام الجيش مخيم بجوار بيته يشتكي من الأضرار التي لحقت ببستانه وبعائلته بسبب تصرفات الجنود الطائشة، إلى درجة أنه يعرض على الحاكم العام شراء البيت والبستان منه أو يتخلى عنه إن كان ذلك يرضيه.[1]

وقد استهدفت هذه السياسة العمل على تشويه معالم الحضارة الجزائرية الأصيلة، وطمس هويتها القومية، وتشجيع مواطنيها الفرنسيين على الوفود إلى الجزائر، وبالتالي تغليب هوية هؤلاء، على حساب مظاهر الحياة الاجتماعية لأصحاب الأرض الأصليين، وكذا إعلان قانون الحالة المدنية،[2] الذي كان يهدف إلى وضع الألقاب للأسر الجزائرية، وتغيير الأسماء بما فيها الشوارع، والطرقات، والمواقع والمدن، إلى أسماءٍ فرنسية، كما منعت الاحتكام للشريعة الإسلامية، وإقامة شعائرها، وحوّلت العديد من المساجد إلى كنائس، وسمحت بالتبشير للدين المسيحي بين سكان الجزائر، مُقابل المعوّنات الغذائية، مُستغلةً بذلك حاجة السكان، وظروفهم القاسية خلال انتشار المجاعات على الخصوص، ويذكر بهذا الصدد جهود ومساعي الكاردينال لافيجري الذي كان يحمل الخبز في يمينه والصليب في شماله، وكان يستغل الظروف الاجتماعية المزرية للجزائريين ويستهدف الأطفال الأيتام ويقوم بتنشئتهم على الديانة المسيحية بمباركة رجال الدين والسياسة.[3]

---

[1] من وثائق أرشيف ما وراء البحر في أكس أون بروفانس (Aix-en-Provence) بفرنسا.

[2] صدر قانون الحالة المدنية في الجزائر في 23 مارس 1882م، أنظر، محمد حربي: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص7.

[3] حول السياسة الفرنسية في الجزائر راجع، سعدي مزيان: السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914، دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

- سلب الجزائريين أموالهم وممتلكاتهم، وفرض الضرائب الكثيرة عليهم، في حين سهّلت المعاملات المالية للمستوطنين، وأنشأت لهم العديد من البنوك في الجزائر قصد تقديم لهم القروض والإعانات لتمويل مشاريعهم على حساب السكان الجزائريين الذين كانوا يصارعون الفقر والفاقة جراء سياسة التوسيع الاستيطاني ونزع الأراضي منهم.

-خلق مجتمع أوروبي مواز للمجتمع الجزائري بهدف تفكيك المجتمع الجزائري عن طريق فتح باب الاستيطان الأوروبي في الجزائر.

-تفقير الشعب الجزائري عن طريق سلب الأراضي والأملاك منه.

-إصدار قانون الحالة المدنية في 23 مارس 1885م بهدف فرنسة الأسماء الجزائرية، وطمس الذاكرة الجزائرية للمجتمع، وفصله عن تاريخه، بالإضافة الى تفكيك البنية الاجتماعية له.[1]

-إخضاع الجزائريين للقانون الفرنسي وإلغاء العمل بالشريعة الإسلامية بهدف ضرب نظام العدالة الجزائري.

-تدهور الأحوال الاجتماعية نتيجة لانعدام المنشآت الصحية وسوء التغذية.

- غياب المؤسسات الصحيّة التي تخدم السكان، ممّا أدّى إلى انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة بينهم، ومُضاعفة معاناتهم، وقد زاد الجفاف الذي ضرب الجزائر واجتياح الجراد في الستينيات من القرن التاسع عشر من بؤس الجزائريين، حيث هتكت بهم المجاعة سنوات 1865-1866-1867-1866 على التوالي إلى درجة أنهم نبشوا القبور الحديثة وأكلوا لحوم البشر كما يذكر يحي بوعزيز[2]، وأشار المؤرخ الفرنسي أندري نوشي[1]

[1] الطاهر العمري: السياسات الفرنسية في الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، ص ص 237- 293.

[2] يحي بوعزيز: ثورة المقراني والشيخ الحداد

بهذا الصدد إلى مسؤولية الإدارة الاستعمارية في حدوث هذه المجاعات، التي كانت وراء فناء العديد من الأسر وهجرة البعض الآخر، ومن جهة أخرى كان لهذه الوضعية المزرية دور في قيام ثورة المقراني والشيخ الحداد.[2]

4-السياسة الاستعمارية الدينية:

اتبعت فرنسا في الجانب الديني السياسة التالية :

-التبشير بالدين المسيحي عن طريق القساوسة مثل ما فعله الكاردينال شارل لافيجري Charles la Vigerie الذي استغل المجاعات في وسط الجزائريين ليبشر بالدين المسيحي مقابل المساعدات الغذائية.

-تحويل المساجد إلى كنائس مثل جامع كتشاوة بقلب مدينة الجزائر أو إلى مخازن واسطبلات للجيش.

-تنصير الوسط بالإكثار من الرموز المسيحية ومنع ممارسة الشعائر الإسلامية والتضييق على العلماء والأئمة وتشجيع الطرقيين.[3]

5-السياسة الثقافية والتعليمية:

خلال السنوات الأولى للاحتلال (العشرين سنة الأولى) تمتع التعليم الأهلي بنوع من الحرية والنشاط، بسبب انشغال الاستعمار ومؤسساته بعمليات إخضاع المناطق الثائرة وإخماد الثورات والمقاومات المنظمة والشعبية، لكن ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر شن هذا الاستعمار حملة مسعورة على التعليم الأهلي، حيث فرض عليه الرقابة

---

[1] شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ج1.

[2] لمزيد من الإطلاع يُنظر، يحي بوعزيز: ثورة المقراني والشيخ الحداد،

[3] راجع عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، م. و. ك، الجزائر، 1986.

الصارمة، وكان قد استولى منذ الأيام الأولى للاحتلال على أملاك الأوقاف التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للتعليم والإنفاق عليه في المدن الكبرى، وكان هدفه تجفيف منابع المؤسسات التعليمية ومن ثمة يتوقف النشاط التعليمي كنتيجة لذلك، وبعد ذلك تأتي مرحلة فرض التعليم الفرنسي على الأهالي، خاصة في المدن، ومن أبرز مظاهر هذه الرقابة فرض إجراء الحصول على رخصة من أجل القيام بتدريس العلوم القرآنية، أو التدريس باللغة العربية.

والجدير بالذكر أن الكثير من المدارس والمعاهد والزوايا إما توقفت عن النشاط، أو خُربت بسبب الحروب التي شهدتها البلاد خلال القرن التاسع عشر، فتزايدت الهجرة نحو الخارج، وبخصوص التخريب الذي طال هذه المؤسسات التعليمية يقول ألكسيس دو طوكفيل Alexis de Tocqueville: "لقد جعلنا جيل كامل بدون تعليم قرآني، وخربنا المدارس، وحولنا المجتمع المسلم إلى الجهل أكثر مما كان عليه قبل مجيئنا".

وسعت الإدارة الاستعمارية جاهدة إلى جعل اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في الجزائر، وإلغاء التعامل باللغة العربيّة في عموم البلاد، كما جعلت التعليم لأبناء الجزائر يقتصر على المرحلةِ الابتدائية فقط.

ولإجبار أبناء الجزائريين على التوجّه للتعليم بالفرنسية، أو الهجرة، إلى جانب تبنّي مظاهر الثقافةِ الفرنسيّة عنوةً، لجأت إلى إغلاق المدارس والمعاهد الدينية بدعوى أنها تبث التطرف والتعصب الديني، ناسية أو متجاهلة أن ذلك التطرف الذي تعني به الجهاد، هو واجب مقدس عند المسلمين، إنما تم بعثه بسبب الاحتلال الفرنسي.

انعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري:

تركت السياسة الفرنسية على الجزائر انعكاسات عميقة على المجتمع، امتدت آثارها إلى ما بعد الاستقلال و تتمثل في:[1]

-زوال الدولة الجزائرية، و تحول الجزائر إلى قطعة فرنسية.

-تشتيت القبائل الجزائرية ووحدتها الإقليمية.

-تفكيك البنية الاجتماعية للجزائر وذلك لزرع مجتمع غريب ودخيل في عاداته وأخلاقه و دينه عن المجتمع الجزائري.

-انتشار الجهل والأمية في وسط الجزائريين، نتيجة لسياسة التجهيل الفرنسي، حيث كان التعليم موجها لخدمة أبناء المستوطنين.

-التضييق على الدين الإسلامي والقضاء الجزائري.

-انتشار ظاهرة الهجرة من الجزائر إلى الشام بسبب سياسة المصادرة، والضرائب الثقيلة التي ترتب عنها الفقر والمجاعة، ثم في اتجاه فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى للعمل في المصانع والموانئ والمزارع وغيرها.[2]

-التخلف واختلال النمو الاقتصادي.[3]

---

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر، شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط2، الجزائر، 1986.

[2] يُذكر أن وعائلة الأمير عبد القادر هاجرت إلى بلاد الشام وتبعها عدد كبير من العائلات من نواحي معسكر والجنوب الوهراني واستقروا في الشام في سورية ولبنان وبعضهم هاجر إلى الأردن وفلسطين.

[3] على الرغم من الخيرات التي من الله بها بلد الجزائر إلا أن سكانه كانوا يعانون من الفقر المدقع، حيث روى لي شاهد من مدينة العين الكبيرة (27 كلم شمال سطيف) أن المعمر فابري Fabrer كان يملك أراضي شاسعة جدا تنتج كميات هائلة من الحبوب وغيرها من الغلات، وكان لا يسمح للأهالي سوى بزراعة المناطق الجانبية الصعبة، كما ذكر لي أن المعمر الكونت le Compte قتل فلاحين(02) رميا بالرصاص في ضواحي المدينة المذكورة بسبب تعرض سنابله للسرقة.

المحور الثاني: سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس

المحاضرة الثالثة

سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس:

كانت تونس محطة أطماع الدول الأوروبية الاستعمارية بسبب موقعها الجغرافي الهام، فاحتدم الصراع حولها في ظل ضعف الدولة العثمانية التي باتت عاجزة عن الدفاع عن ممتلكاتها (بسبب هذا الضعف عُرفت في هذه الفترة برجل أوروبا المريض) لا سيما بعد تمكن فرنسا من افتكاك الجزائر سنة 1830 حيث لم تتمكن من إنقاذها من بين أنياب المستعمر، مما فتح المجال أمامها لالتهام المزيد من الولايات فكانت تعتبر الاستيلاء على تونس من حقها، وكانت تزعم أنه بوابتها نحو الشرق،[1] وبالنسبة لإيطاليا التي خرجت للتو من حروب الوحدة التي كللت بالنجاح فكانت لا ترغب أن تخسر تونس كمستعمرة لها بحكم قربها الجغرافي منها وبحجة حماية مصالحها فيها (التجارة)، وكانت أنجلترا لا تنظر لتزايد مطامع فرنسا في المنطقة (شمال إفريقيا) بعين الارتياح خاصة أن موقع تونس الذي يشرف على مضيق صقلية يجعل مصالحها في هذا الطريق التجاري مهددة إذا تمكنت فرنسا من احتلال تونس، ولم يتوقف، الأمر عند هذا الحد بل هناك منافس شرس وقوي خرج لتوه كذلك من حروب توجت بتحقيق الوحدة في ألمانيا التي كانت ترغب بشدة في أن يكون لها مستعمرات كما لغيرها من الدول باعتبارها دولة قوية هي كذلك، ولذلك لم يكن أمر الاستيلاء على تونس من طرف فرنسا بالأمر السهل، لكنها

[1] حول التنافس الاستعماري المحموم الذي احتدم بين مختلف الدول الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر الميلادي أنظر، عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت.

تمكنت من إقناع منافسيها خلال مؤتمر برلين 1878 فأزاحتهم من خلال اتفاقيات تسوية ذهب ضحيتها بلدان أخرى بطبيعة الحال، فمصر كانت من نصيب أنجلترا مقابل تنازلها عن تونس، ومُنحت إيطاليا الحق في الاستيلاء على ليبيا، وأما ألمانيا فكان سكوتها من أجل إلهاء فرنسا وإبعادها عن فكرة المطالبة بإقليمي الألزاس واللورين اللتان تمكنت من الحصول عليهما بموجب معاهدة بعد الانتصار عليها في حرب السبعين (حرب بروسيا مع فرنسا 1870)، وهكذا بعد أن تمكنت فرنسا من تهيئة الظروف الدولية وتمهيدها لصالحها أصبح عليها الآن أن تبحث عن ذريعة للتدخل كتلك التي افتعلتها في الجزائر(حادثة المروحة)، فقامت بدهاء وخبث بإغراق السوق التونسية بالبضائع الفرنسية ودفعت نظام الباي إلى أزمة اقتصادية انتهت بالإفلاس فأغرقتها بالديون الخارجية الأمر الذي سهل لها مهمة التدخل العسكري الذي جاء بعد افتعال سيناريو شبيه بما حدث في الجزائر كما سبقت الإشارة، فزعمت أن قبيلة تونسية (قبيلة خمير) توغلت داخل الأراضي الجزائرية الفرنسية وعليها التدخل لتأديبها ومعاقبتها فتدخلت برا عن طريق الجزائر، وبحرا عن طريق أسطولها الحربي الذي كان يترقب الوضع عن قرب وحاصرت بشكل سريع قصر الباي وأرغمته على توقيع معاهدة تسليم تونس أصطلح عليها اسم الحماية في 30 ماي 1881.[1]

عملت الإدارة الفرنسية في تونس على تقوية نفوذها من خلال الاستئثار بعملية سن وتشريع القوانين وفق ما يخدم مصالحها ورعاياها الفرنسيين في تونس، ولم يعد دور

[1] الشريف محمد الهادي: المرجع السابق، ص 99 وما يليها.

الباي يتعدى التوقيع على هذه القرارات والقوانين مرغما أحيانا، وتحت الضغط أحيانا أخرى. كما عملت على إبعاد التونسيين من المشاركة في أي نشاط سياسي.[1]

مكنت الإدارة الاستعمارية الفرنسيين من المناصب الإدارية الحكومية، وجعلت لهم العلاوات والتحفيزات من سكنات وعلاوات وتعويضات سفر وغيرها على حساب الخزينة التونسية بطبيعة الحال، كما شجعت الهجرة الفرنسية إلى تونس وسمحت للإيطاليين بذلك ومنحتهم امتيازات ومغريات، وبلغ على سبيل المثال عدد الموظفين الأوروبيين 60 ألفا مقابل 5 آلاف موظف تونسي فقط، كما قيدت السلطة التونسيين بقوانين إدارية تنظيمية تجعل منهم تابعين ليس لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون إلا إذا توفرت فيهم شروط معينة.

وفي هذا الجانب مثلما فعلت فرنسا في الجزائر فيما يتعلق بتمكين الأوروبيين من امتلاك الأراضي الفلاحية فقد لجأت إلى إصدار سلسلة من القوانين العقارية تمكن الأوروبيين من امتلاك أجود الأراضي وتحول التونسيون إلى فلاحين لدى الملاك الجدد من الأوروبيين، ومما ساعد على تدفق المهاجرين من فرنسا ومالطا وإيطاليا هو تلك التسهيلات الممنوحة في مجال الفلاحة والتجارة الخارجية، ولم تكن فرنسا تراعي في سياستها في تونس بصفة عامة الفرق بين الحماية والاحتلال فالجشع والطمع جعلها تتناسى الأولى.

[1] حسن حسني عبد الوهاب: مختصر تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، ص 57.

الهيمنة الفرنسية والأوروبية على الاقتصاد التونسي وجعله رهين الاقتصاد الفرنسي، من خلال تشجيع الاستيراد على حساب التصدير، ومنح تسهيلات للأوروبيين في مجال التجارة الخارجية.[1]

1-السياسة الزراعية الفرنسية:

لقد تمكن الأوروبيون من امتلاك الأراضي الفلاحية في تونس قبل انتصاب الحماية الفرنسية وذلك بفضل الامتيازات التي كانت الحكومة التونسية تمنحها للرأسماليين الفرنسيين على وجه الخصوص.[2]

سيطرة فرنسا على الاقتصاد التونسي وأحكمت قبضتها على دواليب الحكم، حيث قيدت الباي بمعاهدة باردو، حيث جعلت السلطة التشريعية في يد الباي لكن القوانين لا يمكن تنفيذها إلا بعد مصادقة المقيم العام الفرني عليها، وأنشأت مجلس للشورى اغلب اعضائه من الفرنسيين، واستولت فور احتلالها البلاد على ممتلكات مؤسسة الأوقاف، وصادرت أراضي الدولة والأراضي المشاعية، وأصدرت قرار بموجبه قامت بمصادرة كل الأراضي التي لا يملك أصحابها سندات عقارية، ووزعت الأراضي على المستوطنين لتشجيع الهجرة الأوروبية إلى تونس. ومن جهة أخرى جعلت خيرات البلاد بيدها، حيث سيطرت على الصناعة والزراعة والتجارة والثروة المعدنية، فنتج عن ذلك تفقير الشعب التونسي الذي حاول الثورة، لكن فرنسا قامت بقمعها بقسوة.[3]

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب: مختصر تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية، 65.

[2] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986، ص 59.

[3] محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989، ص 82.

معاهدة باردو 12 ماي 1881: فرضتها السلطات الفرنسية على تونس من أجل وقف التدخل الخارجي ومنحها حرية التصرف في تونس بعد أن تمكنت فرنسا من إزاحة خصومها وإرضائهم في تسوية مؤتمر برلين 1878.[1]

معاهدة المرسى والتحول إلى الحكم المباشر 1884:

هي معاهدة قيدت بها فرنسا سلطات الباي لكي يتسنى لها السيطرة على البلاد داخليا.

من خلال إملاء شروط وفق مصالح وأهداف معينة، وكانت هذه المعاهدة في الحقيقة تكملة لمعاهدة باردو حيث أحكمت فرنسا بموجبها قبضتها على شؤون تونس داخليا وخارجيا.

-السياسة الإدارية في تونس:[2]

مكنت الإدارة الفرنسية في تونس بعد فرض الحماية الفرنسيين من التمسك بزمام الأمور، وبدأت المؤسسات التونسية تفقد صلاحيتها بمرور الوقت المتسارع وأصبحت في يد الفرنسيين ولم يتبق في واقع الحال، بقي أيضا لأصحاب المقامات الرفيعة هؤلاء شرف المساهمة في أبهة بلاط الباي ورفقة جلالته في تنقلاته.[3]

المقيم العام

الإدارة المركزية

الكاتب العام للحكومة التونسية

---

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، مجلة الأستاذ، ع313، مج 1، 2015،ص 273.

[2] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، مجلة الأستاذ، ع313، مج 1، 2015،ص 275.

[3] عبد العزيز الثعالبي: المرجع نفسه، ص 48.

_الإدارة المحلية

أ _التنظيم الإداري

ب -منطقة الجنوب

ج المراقبون المدنيون

المؤسسات النيابية

أ-مجلس الشورى

ب-البلديات

القانون العقاري:

مصادرة الأراضي: أراضي البايلك، أراضي الغابات، أراضي العرش والقبائل، أراضي الأوقاف.

والهيمنة على المؤسسات الاقتصادية، وتدهور الصناعات المحلية، والهيمنة على النشاط التجاري، وسيطرة واحتكار الأقلية الفرنسية على التجارة الخارجية، وإغراق السوق بالمنتوجات المستوردة، وتقلص حجم الصادرات.[1]

3-الإدارة التونسية:نشأة الإدارة الجهوية و المحلية:

عرفت تونس بوادر التنظيم الإداري منذ منتصف القرن التاسع عشر من خلال دستور 26 أفريل1861 الذي تضمن قواعد تخصّ تنظيم الإدارة والضمانات والحقوق المخولة للموظفين والواجبات المفروضة عليهم، وكذلك ضمان حرية المعتقد لكل الساكنين مهما كانت ديانتهم أو جنسياتهم، وهو أول دستور في العالم العربي والإسلامي

[1] عبد الكريم غرايبة: تاريخ المغرب الحديث، الأهلية للنشر والتورزيع، بيروت، 1984.

تم وضعه في عهد الصادق باشا باي بصرف النظر عن أسباب وضعه أو الأطراف التي كانت تحث على تبنيه. وقد صدرت قبل ذلك بعض التشريعات الهامة في شكل أوامر عليّة تتعلق بإحداث وتنظيم الوزارة الكبرى والتي كانت تضم وزارة " الأمور" الخارجية (لتونس آنذاك علاقات مع بريطانيا منذ 1662 ومع أمريكا منذ 1799 ومع باقي الدول المجاورة...) ووزارة المال ووزارة المحاسبات وخاصة وزارة العمالة (أي وزارة الداخلية) التي صدر في شأن نظامها الداخلي الأمر العلي المؤرخ في 27 فيفري 1860، والذي أسند لهذه الوزارة اختصاصا عاما يتصل بكل مسألة لم تسند بصفة صريحة إلى إحدى الوزارات الثلاث المذكورة آنفا، وصدر في نفس السنة النص المتعلق بإعادة تنظيم الإدارة الجهوية وذلك بتحديد مشمولات " القايد " خاصة بصفته ممثلا للباي داخل تراب المملكة، ويمارس وظائف سياسية وقضائية وإدارية ومالية، ويتولى السهر على حفظ النظام بالجهة، وتنفيذ الأوامر الصادرة عن الباي بصفته ممثلا للسلطة المركزية، كما يتولى خاصة رفع الجباية واستعمال القوة لذلك عند الاقتضاء.[1]

بعد احتلال تونس وبسط الاستعمار نفوذه على كامل البلاد أخضعت الإدارة الجهوية (ممثلة في القائد والكاهية والخليفة والشيخ) إلى سلطة المراقب المدني، وهي سلطة موازية استحدثت لمراقبة مجموعة من القيادات من طرف المستعمر، مما أفقد الجهاز الإداري التونسي نفوذه وخضع لهيمنة المراقب المدني المرتبط مباشرة بالمقيم العام، وأصبحت تعيينات القياد والخلفاء وحتى الأئمة وأمناء الأسواق من مشمولات المراقب المدني باستثناء المناطق العسكرية بالجنوب وذلك وفق ازدواجية إدارية وقضائية فرضت

[1] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر17.

على البلاد في نطاق معاهدة باردو، وفي إطار بيئة تطغى فيها النزعة القبلية و العروشية على مفهوم المواطنة.

وتوالى خلال مرحلة الحماية إحداث البلديات بالمدن التي تقيم بها جاليات أوروبية، هامة وتكوين مجالس بلدية بها ذات أغلبية أجنبية ماسكة بالسلطة الحقيقية، وقد حاولت السلطات الفرنسية إدخال بعض «الإصلاحات» لتمكين الجالية الفرنسية من ممارسة المزيد من السيادة والمحافظة على امتيازاتها، من ذلك محاولة إنشاء مجالس بلدية ومجالس قيادات (ما يوازي مجلس الولاية) منتخبة ومتناصفة، وإحداث محكمة إدارية مختلطة للنظر في شؤون الإدارة وشرعية قراراتها. وبالرغم من معارضة التونسيين عمد المقيم العام إلى محاولة تطبيق هذه الإصلاحات فنظم في ربيع 1953 انتخابات لتعيين أعضاء المجالس البلدية ومجالس القيادات واستعمل كل وسائل الإكراه والتزوير لإرغام التونسيين على المشاركة في هذه الانتخابات فلم يفلح في ذلك، بل وتم تعويضه في سبتمبر 1953 بعد أن بدأت تتشكل خلايا المقاومة الوطنية المسلحة.[1]

وبصورة عامة أتسمت فترة الحماية بصدور عدة نصوص تتعلق بتنظيم الإدارة، وسبل تسييرها مستوحاة من فقه القضاء الفرنسي، لكن ترمي جميعها إلى تمكين الجالية الفرنسية من بسط نفوذها على دواليب الإدارة الجهوية والمحلية.

وأسست الإدارة الاستعمارية في تونس نظاما أمنيا محكما حيث جعلت المناصب من نصيب الفرنسيين، وكان الغرض منه فرض رقابة شديدة على السكان عامة، والناشطين السياسيين الذين كانت تسميهم المشاغبين ورصد تحركاتهم خاصة.

[1] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر، ص 18.

- هياكل نظام الحماية الإدارية

أقام المقيم العام بول كامبون نظاما يخول له حكم البلاد باسم الباي من أعلى مستوى إلى أدناه حسب تعبيره، وذلك بخلق إدارة فرنسية موازية للإدارة التونسية لكنها تمارس السلطة الفعلية.[1]

الإدارة المركزية : ازدواجية تخفي الهيمنة الفرنسية

-جهاز تنفيذي:

كان يهيمن عليه المقيم العام والكاتب العام، فقد بموجبه الباي نفوذه واقتصر دوره على ختم الأوامر، وأصبح المقيم العام الحاكم الفعلي وكذلك مصير الوزير الأكبر الذي أصبح مركزه شرفيا، وانتقلت مهامه الى الكاتب العام للحكومة وهو فرنسي.[2]

-بعث إدارات مركزية:

حلت محل الوزارات السابقة إدارات مركزية يديرها موظفون فرنسيون وتشمل الأشغال العامة والمالية والتعليم العمومي والفلاحة. أما وزير القلم التونسي فهو الوحيد الذي كان يشرف على الموظفين التونسيين تحت مراقبة الكاتب العام الفرنسي.

-الجمعية الشورية

وهي جهاز مثَّل في البداية المعمرين الفرنسيين منذ 1896 ثم أضيف له قسم تونسي من 16 عضوا يعينهم المقيم العام كان دور هذا الجهاز استشاري ويخدم مصالح الفرنسيين فقط.[3]

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب: مختصر تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية.، ص 180 .

[2] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر، 54 .

[3] الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس منى عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشوش ومحمد عجينة، ط3، داريراس للنشر، تونس، ص 106.

-جهاز القضاء:

تميز جهاز القضاء بالازدواجية كبقية الهياكل، حيث أحدثت محاكم فرنسية وأخرى مختلطة إلى جانب القضاء التونسي الذي كان تحت نفوذ الكاتب العام ولم تعمل سلطات الحماية على تطويره وتمويله رغم سوء تنظيمه، وقلة إمكانياته حرصت سلطات الحماية على تطويع الهياكل العقارية التونسية للاستعمار الزراعي باستحداث محكمة عقارية مختلطة لتسجيل العقارات في جويلية 1885.[1]

-على المستوى الجهوي والمحلي:

أبقت الحماية على الإدارة التونسية المتكونة من القياد والخلفاء والمشايخ الذين واصلوا عملهم على الطريقة القديمة التي اعتادوا عليها سابقا. كما عينت مراقبين مدنيين فرنسيين مهمتهم مراقبة الموظفين الجهويين والمحليين وتزويد المقيم العام بالمعلومات السياسية والأمنية التي تخص المناطق التابعة إليهم بالنظر، بينما ظلت مناطق الجنوب خاضعة للإدارة العسكرية.

4-السياسة الاقتصادية الاستعمارية في تونس:

كان هدفها استغلال موارد البلاد الزراعية والمنجمية، وخدمة مصالح الجاليات الأوروبية في ميدان التعليم على حساب التونسيين.

[1] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر، ص 32.

الاستغلال الاقتصادي:

-عملت إدارة الحماية الفرنسية على تمكين الأوروبيين من امتلاك أجود الأراضي الزراعية من خلال تشريع قوانين تم بموجبها مصادرة الاراضي من أصحابها، مثل قرار عام 1885.

-هيمنة الأوروبيين والشركات الأوروبية على دواليب الاقتصاد الوطني التونسي وتسييره وفق ما يخدم مصالحهم ومصلحة الحكومة الفرنسية.[1]

-السيطرة على الثروة المعدنية واستغلال اليد العالمة التونسية في النشاطين الصناعي والفلاحي، حيث أصبحت مناجم الفوسفات والزنك والحديد والرصاص تحت قبضة الشركات الرأسمالية الفرنسية.

-ارتكز النشاط التعليمي على تعليم الحضارة الغربية الفرنسية على حساب الثقافة التونسية والحضارة العربية الإسلامية التي تعرضت للتهميش والمضايقات، حيث أهملت المدارس والمعاهد الأهلية وأخذ الاهتمام بالمدارس الكولونيالية النصيب الأكبر من انشغالات حكومة الحماية في الميدان التعليمي.[2]

-أدى هيمنة الشركات الفرنسية والمستثمرين الرأسماليين الأوروبيين إلى تحول الفلاحين التونسيين (أصحاب الأرض الشرعيين) إلى خُدام وأجراء لدى المعمرين، وتحول البعض منهم إلى المدن وإلى المناجم للاشتغال بها من أجل سد رمق عيشهم.

-استنزاف الخزينة التونسية في إنجاز عدة مشاريع تصب في خدمة المصالح الفرنسية والفرنسيين، كشق الطرقات التي بلغ طولها 8000 كلم سنة 1918م ومد خطوط السكة

---

[1] محمد الهادي الشريف : المرجع السابق، ص 102-103.

[2] أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر، 297ص.

الحديدية وربط المناجم والأراضي الزراعية بالمدن والموانئ حيث بلغ طولها 1800 كلم في السنة نفسها. كل ذلك كان يتم بالسواعد التونسية ومن أجل الهيمنة على المناطق والأقاليم البعيدة، ومن ثمة توفير الأمن للمعمرين للقيام باستغلال خيرات البلد.

-تميزت الصنائع في تونس بضيق أفق الصناع واتسم انتاجهم بالطابع المحلي وغياب الإبداع والابتكار ومحاولة تطوير الإنتاج الذي ظل مغلقا غير قادر على غزو الأسواق الخارجية، ومن ثمة لم يستطع هؤلاء الصناع الثبات أمام الشركات الفرنسية والرأسماليين الأوروبيين الذين سمحت لهم ظروف تونس المزرية (ضائقة مالية كانت مصحوبة بأزمات صحية من أوبئة وأمراض ومجاعات مما زادت من بؤس المواطن التونسي بالإضافة إلى ثقل الضرائب التي فرضت على التونسيين للخلاص من الأزمة المالية)، ولعل مما عمق الأزمة فشل محاولات الإصلاح التي أمسك بزمامها المصلح خير الدين، بسبب التدخل الأجنبي ومعارضة أصحاب المصالح الضيقة لها. وقد لخص المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب حالة تونس قبل فرض الحماية عليها بالسفينة بدون ربان حيث أخذت تتقاذفها الأمواج الرياح فلا تعرف أي السواحل تقصد.[1]

وقد كان الاقتصاد التونسي قبل الحماية مزدهرا حسب ما يذكر عبد العزيز الثعالبي، حيث كانت الفلاحة نشيطة، إذ ساعد على ذلك وفرة الأراضي الخصبة والمياه واليد العاملة وزيادة على تشجيع الحكومة للقطاع، حيث كان إنتاج الحبوب وفيرا وشجعت الحكومة الفلاح التونسي على تنويع المحاصيل الزراعية من خلال غرس الآلاف من شجرة الزيتون والثمار الأخرى. وكانت الصناعة مزدهرة كذلك وتمثلت في صناعة

[1] حسن حسني عبد الوهاب: مختصر تاريخ تونس، دار الكتب العربية الشرقية.، ص 181.

الشاشية والنسيج والجلود والفخار وغيرها من الصناعات اليدوية التقليدية التي كانت تكفي للاستهلاك المحلي ويوجه قم منها للتصدير لا سيما الشاشية الحمراء ذات الجودة العالية.[1]

من أهم قواعد سياسة الاستغلال الاقتصادي وتوطين المعمرين الأوروبيين قامت فرنسا بالاستحواذ على الأراضي الفلاحية وافتكاكها من التونسيين وذلك بسن القانون العقاري لسنة 1885 والقاضي بتسجيل العقارات لتوفير الأمن للملاكين الفرنسيين . أيضا سن قانون الإنزال لتمكين الفرنسيين من اقتناء أراضي الأحباس بواسطة عقد تسويغ مقابل دفع كراء مؤبد. ثم توسيع مساحة المِلك العمومي لفائدة المستعمر الفرنسي وذلك بضم أراضي العروش والقبائل.كما اتبع نظام الحماية سياسة وفرت للشركات الرأسمالية والمستوطنين الأوروبيين مساحات هامة من أخصب أراضي الإيالة. اضطرت الغالبية من الفلاحين التونسيين إلى أن تصبح قوة عمل أجيرة في أرضها، والبعض نزح إلى المدن أو المناطق المنجمية. وقد تطورت مساحة الأراضي التي شملها الاستعمار الزراعي من 114000 هكتار قبل الاستعمار أي 1881 إلى 560000 هكتار سنة 1914.[2]

استغلال الموارد المنجمية:

وجدت الشركات الرأسمالية الفرنسية خير مجال للاستثمار في استخراج الفسفاط والحديد والرصاص والزنك ومن ورائها بنوك روتشيلد وميرابو وغيرها، ومن أجل الإيفاء بحاجياتها أنجزت سلطات الحماية عدة تجهيزات أساسية تخدم مصالحها طبعا من

[1] عبد العزيز الثعالبي: المرجع السابق، ص 95.

[2] عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975، ص56.

سكك حديدية بلغ طولها سنة 1918: 1800 كلم وموانئ عصرية وطرقات بلغ طولها 8000 كلم بتمويلات تحملتها ميزانية الإيالة التونسية.

5-السياسة الثقافية الاستعمارية في تونس:

عمل الاستعمار الفرنسي في البلدان المغاربية عموما على الترويج لثقافته الفرنسية الغربية في مختلف تمظهراتها وتجلياتها (من عادات وتقاليد ونمط المعيشة)، وعمل في الوقت ذاته على طمس معالم الحضارة العربية الإسلامية في هذه البلدان، بل سعى إلى محاربتها بكل ما أوتي من قوة ومن وسيلة، وكان هدفه إدماج السكان بطريقة غير مباشرة. وقد ركز في سياسته الثقافية على التعليم نظرا لأهميته وخطورته في نفس الوقت.[1]

السياسة التعليمية:

كان التعليم في تونس منتشرا ومزدهرا، حيث خضع لحركات إصلاحية، فكانت لا تخلو قرية من مدرسة ابتدائية كما ذكر المؤرخ التونسي ابن أبي الضياف،[2]وقد استعملت فرنسا التعليم كوسيلة للتوغل السياسي والثقافي في البلدان التي خضعت لها أو تلك التي كانت طامعة في الاستيلاء عليها كما حدث في المغرب الأقصى حيث أسست به مدرستين قبل أن تتمكن من إخضاعه. وكان شعار الاستعمار في المغرب العربي عموما يجب إخضاع العقول بعد إخضاع الأجسام.[3]

---

[1] يحي جلال: المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، دار القومية للنشر، 2008.

[2] ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تحقيق ، نشر لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس، 1963.

[3] مصطفى بن تمسك: التّعليم في تونس من التعدّد التوحيد https://ar.leaders.com.tn/article/5/10/2015

سياسة تعليمية في خدمة الجالية الأوروبية والمصالح الاستعمارية:

قامت هذه السياسة على:

-إهمال المؤسسات التعليمية التقليدية بالإبقاء على الكتاتيب على حالتها القديمة

-معارضة اصلاح التعليم الزيتوني وعدم دعمه باعتمادات اضافية إلى إعطاء الأولوية المطلقة للجاليات الأوروبية في التعليم بشتى مستوياته مما تسبب في تراجع عدد التونسيين المتعلمين من 4656 تلميذا سنة 1879 الى 3289سنة 1906 علما أن المدارس المزدوجة الفرنسية العربية كانت تهدف الى توفير الاطارات الضرورية لنظام الحماية.[1]

الحد من المعاهد الثانوية ومن عدد التونسيين فيها مثل معهد كارنو الذي كان حكرا على الأوروبيين ولا يضم إلا 40 تونسيا من جملة 900 تلميذا. ثم المدرسة الصادقية التي تراجع مستواها وتناقص عدد تلاميذها من 150 إلى 60 تلميذا . ثم الحد من التعليم المهني والعالي رغم بعث المدرسة المهنية إميل لوبي التي تعد 8 تونسيين من جملة 165 سنة 1906 استهداف الذاتية التونسية بتلقين التلاميذ أسس الحضارة الفرنسية المتعالية.[2]

ومن أخطر السياسات التي وظفها الاستعمار الفرنسي في تونس والتي كان قد سبق ان وظفها في الجزائر هي سياسة الإدماج والتجنيس ولكن تمسك التونسيين بقانون الأحوال الشخصية العربية الإسلامية حال دون نجاحها في هذا المسعى ولذلك جاءت بقانون آخر كبديل يسمح للتونسي أن يصبح مواطنا فرنسيا دون أن يتخلى عن أحواله الشخصية، وقد استهدف هذا القانون الفئة المثقفة وكان الغرض منه إحداث شرخ بين

---

[1] عبد العزيز الثعالبي: المرجع نفسه، ص 57.

[2] عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ص 193 وما يليها.

هذه الفئة وعامة الشعب. وتجدر الإشارة إلى أن الشعب التونسي تصدى لفكرة التجنيس حيث كان ينظر للمتجنس كمرتد ولا يصلى عليه عند وفاته ولا يدفن في مقابر المسلمين. [1]

وفي الختام يمكن الاستشهاد بما قاله المؤرخ التونسي محمد الشريف الهادي أنه باب الموضوعية العلمية أن نذكر الاعمال الجيدة والإنجازات الطيبة التي قامت بها نظام الحماية الفرنسية في تونس على جميع الأصعدة، على الرغم من أن المستفيد الأكبر من هذه المنجزات هي فئة الاقلية التي عرفت كيف تتغلغل في القطاعات المختلفة من خلال التعاون مع المعمرين[2] كانت قد استفادت من هذا الوضع الذي رغم ما يمكن القول عنه فإنه أمكن لهذه الفئة ان تخرج من محيط المعاناة التي كان السواد الأعظم من الشعب التونسي يعاني منه.

[1] علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1948 ص50.

[2] محمد الشريف الهادي: المرجع السابق، ص ص 107-108.

المحور الثالث: سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى

المحاضرة الخامسة:

سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى:

يمتاز المغرب الأقصى بأهمية استراتيجية نظرا لموقعه الممتاز فهو يشرف على واجهتي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي ويتمتع بثروات طبيعية وأراضي خصبة ومناخ جيد مما جعله محط اطماع وتنافس الدول الأوروبية الاستعمارية، فراح ضحية تسوية بين هذه الدول حيث تمكنت فرنسا من الفوز به واحتلاله سنة 1912 بحجة انه يمثل بوابتها في الجزائر على الجهة الغربية. وقد ساعدها على ذلك الضعف الذي ميز المغرب في هذه الفترة.

كان أول مقيم عام في المغرب هو ليوطي[1] الذي كان حريصا على تطبيق سياسة تقوم على استغلال شعب المغرب وخيراته وقد صرح قائلا:"يتعين علينا أن نجعل من المغرب صفقة تجارية مربحة، إذ هذه هي الغاية المتوخاة من كل مؤسسة استعمارية"، كان المقيمون العامون مطلق الحرية في التصرف في شؤون المغرب يتلقون الأوامر والتعليمات من وزارة الخارجية الفرنسية،[2]

وقد اتَّبعت فرنسا في سبيل تحقيق أهدافِها خطةً تعليمية، اعتمدت في الأساس على التفرِقة والطبقية، فكان التعليمُ في عهد الحماية طبقيًّا بامتياز، لا على صعيد العِرق فقط، بل تجاوز ذلك إلى طبقة دينية وأخرى اجتماعية، فوَفْقَ هاردي فإن فرنسا ملزَمة بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الاجتماعية، وتعليم لعموم الشعب، الأول يفتح في

---

[1] شغل منصب مقيم عام في المغرب من سنة 1912 إلى سنة 1925.

[2] حاتم بن محمد الكوراجي: التعليم في المغرب في عهد "الحماية" الفرنسية بين الفرنسة وسلخ الهوية، ص 1.

وجه أرستقراطية مثقفة في الجملة...، إن التعليم الذي سيقدَّم لبناء هذه النخبة الاجتماعية تعليمٌ طبقي يهدف إلى تكوينها في ميادين الإدارة والتجارة، وهي الميادين التي اختص بها الأعيان المغاربة، أما النوع الثاني، وهو التعليم الشعبي الخاص بالجماهير الفقيرة والجاهلة جهلًا عميقًا، فيتنوع بتنوع الوسط الاقتصادي، في المدن يوجَّه التعليم نحو المِهَن اليدوية، خاصة مهن البناء، وإلى الحرف الخاصة بالفن الأهلي، أما في البادية، فكان التعليم يُوجَّه نحو النشط الفلاحي...، وأما المدن الساحلية، فسيوجَّه نحو الصيد البحري والملاحة.[1]

2-السياسة الثقافية الفرنسية:

استعمل الاستعمار الفرنسي في المغرب التراتبية في مجال التعليم حيث راعى فيها التركيبة الاجتماعية للمغرب قبل الاحتلال ذلك أنه لا شك استفاد من تجربته في الجزائر ولذلك ساد هناك تخوف كبير من خوض تجربة أخرى في كل من تونس والمغرب، لأن الأوضاع في الجزائر لم تكن على مايرام، ولذلك اهتدى مشرعو الاستعمار في فرنسا إلى أن تطبيق نظام الحماية هو الأسلوب الناجح الذي يكمن تطبيقه في المغرب وتونس.

-قال أحد المشرعين الفرنسيين في مجال السياسة التعليمية " ولا تعطهم من العلم والمعارف إلا ما يكون لهم كافيا ليعرفوا بمكاننا جانبهم." وقال آخر "ينبغي للمعلم أن يشعر الأطفال أنهم فرنسيون لكن حذار أن يعلمهم أكثر مما ينبغي".[2]

---

[1] حاتم بن محمد الكوراجي: المرجع نفسه، ص2.

[2] أحمد بن داود: المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2016-2017، ص

حرصت فرنسا على عدم تعميم التعليم وجعلته نخبويا، حيث كان هناك ثلاث أنواع من التعليم التعليم الأوروبي والأوروبي الإسرائيلي والتعاليم الأهلي الذي ينقسم بدوره إلى شعبي ونخبوي.

رغم الجهود الضئيلة التي قام بها نظام الحماية في المغرب إلا أنها كانت مثمرة حيث تمكنت من تكوين نخبة تزعمت الحركة الوطنية مع مرور الوقت واكتسبت معيا سياسيا كافيا للتحرك السياسي من خلال تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسية التي كللت نشاطاتها فيما بعد بانتزاع الاستقلال وإنهاء نظام الحماية.

-عدم تعميم التعليم وجعله نخبويا لأن انتشار التعليم قد يجعل الجماهير تتطلع نحو العمل السياسي وهو ما لم يكن الاستعمار يرغب فيه، فمن مصلحته أن يسود الجهل، ويبقى السكان يتخبطون في المشاكل اليومية والانشغالات الاقتصادية مثلا.

تمركزت السياسة الفرنسية في المغرب الأقصى على التمدين والتجنيس والنزعة البربرية والاندماج والاستيطان. وتركزت السلطة الفعلية في المغرب بأيدي الفرنسيين واشتملت الإدارة الفرنسية على هيئات عليا ومصالح مركزية وإدارة إقليمية وإدارة بلدية، تكونت الهيئات العليا من المقيم العام الذي تمتع بسلطات واسعة وساعده الكاتب العام للحماية.

أما المصالح السياسية فقد اتقسمت إلى نوعين:

سياسية وتتكون من أربع مديريات، ومصالح إدارية وتتكون من ثمان إدارات مختلفة الجوانب والاختصاصات، وإلى جانب هذه المؤسسات كان هناك الإدارة الشريفية

الجديدة التي تتكون من الغدارة البلدية أو المجلس البلدي الذي يتمتع فيه الفرنسيون بالنصيب الأوفر في السلطة. والإدارة الإقليمية.

انتهجت إدارة الحماية أسلوب محاربة اللغة العربية والدين الإسلامي في المغرب على غرار ما فعلته في كل من الجزائر وتونس وبهذا الصدد يقول المفكر المغربي محمد العابد الجابري:"إن سياسة فَرنسا تجاهَ اللُّغة العربية الفصحى كانت واضحةً لا لبس فيها، وهي محاربةُ هذه اللغة بكل وسيلة ممكنة، وقطعُ الصلة بكل ما يؤدي إلى نشرها وتعلُّمها، لأن الهدف المرسوم هو تطويرُ المغاربة - والبربر منهم بصفة خاصة - خارج إطار هذه اللغة، والانتماء للحضارة العربية الإسلامية".[1]

ولا يختلف اثنان على أن الحياة الثقافية في المغرب قبل الحماية الفرنسية كانت مزدهرة حيث كان التعليم منتشرا، على غرار باقي البلدان العربية والإسلامية الاخرى في هذا العهد، وعُرف عن ملوك وسلاطين المغرب تشجيعهم للحركة العلمية والثقافية منذ وقت مبكر يسبق الوجود العثماني في المنطقة. فكيف كانت الوضعية الثقافية والتعليمية إبان فترة الحماية الفرنسية على المغرب؟

استمرت الحركة التعليمية في المغرب الأقصى من خلال العدد الكبير من المدارس والمعاهد والزوايا المبثوثة في كل مدن وقرى المغرب ولعل أبرز المراكز التعليمية والثقافية جامع القرويين في فاس الذي يعد من أقدم الجامعات في العالم، غير أن التعليم عموما

[1] حاتم بن محمد الكوراجي: التعليم في المغرب في عهد "الحماية الفرنسية بين الفرنسة وسلخ الهوية". ص.14
https://www.alukah.net/social.2017/2/7

كان على غرار باقي البلدان العربية يرتكز على الأساس الديني (العلوم الدينية أو الشرعية).[1]

إن استمرار تلك الحركة التعليمية السابقة الذكر لا تخدم مصلحة فرنسا بطبيعة الحال فرأت أنه لا بد من التدخل لكبح جماح تلك الحركة النشيطة وتدجينها، وذلك من خلال تأسيس مدارس كولونيالية منافسة تعمل على تكوين جيل من المغاربة وفق المناهج الفرنسية حيث يتملص هذا الجيل تدريجيا من فكرة انتمائه الحضاري للأمة العربية الإسلامية، كما تفطنت فرنسا إلى فكرة خبيثة يمكنها أن تساعدها على تحقيق أهدافها بسهولة ويسر وهي إذكاء النعرة العرقية من خلال استغلال بعض العناصر البربرية للتفريق بين عناصر السكان، كما كانت ترسل البعثات الطلابية إلى فرنسا للدراسة هناك وحين يعود هؤلاء الطلاب يصبحون عونا للاستعمار يسلطهم على أبناء جلدتهم من المغاربة. ولا شك أن فرنسا قد استفادت كثيرا من تجاربها في الجزائر فيما يتعلق بالسياسة التعليمية والثقافية، فلم تجد صعوبات كثيرة فيما يتعلق على الأقل بالتشريعات والتنظيمات المتعلقة بهذا الميدان، وقد صرح بذلك الكولونيل مارتي في قوله:" إن المدارس البربرية يجب أن تكون خلايا للسياسة الفرنسية وأدوات للدعاية بل لا بد أن تكون مراكز تربوية بالمعنى الصحيح".[2]

أما قضية ردود فعل المغاربة فبدون شك كان الرفض لهذه السياسة التغريبية فالشعب المغربي متمسكا بتقاليد وعادات أسلافه، ومتمسكا بتاريخه وأصالته لا يمكنه

---

[1] عبد الهادي التازي: المرجع السابق، ص162.

[2] لمزيد من الاطلاع على الوضعية التعليمية في المغرب في عهد الحماية الفرنسية أنظر، عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي، 2005، ص 196 وما يليها.

أن يقبل بهذه السياسة الرامية إلى طمس معالم الحضارة في بلده وقد تجلى ذلك من خلال المقاومة بنوعيها المسلحة والسياسية.[1]

وقد عبر هاردي مسؤول السياسة التعليمية في المستعمرات الفَرنسية عن الدوافع الأساسية للسياسة التعليمية الفَرنسية، في قوله:"إن القوة تبني الإمبراطوريات، ولكنها ليست هي التي تضمن لها الاستمرارَ والدوام، إن الرؤوس تنحني أمام المدافع، في حين تظل القلوب تغذي نارَ الحقد والرغبة في الانتقام، يجب إخضاعُ النفوس بعد أن يتم إخضاعُ الأبدان".

وقد رأى هاردي أن المغاربة المسلمون ينقسمون إلى ثلاث طبقاتٍ: طبقة الأعيان، وطبقة سكان المدن "الجهال"، ثم القرويون المنعزلون، الأكثر فقرًا وجهلا، ويمدنا أحد الكتاب الفرنسيين برؤيةً تفصيلية لهذه الطبقات الثلاث والمنتمين إليها، فيقول:"هناك انقسام طبقي واضح في المغرب...؛ ففي أسفل السُّلَّم هناك الجماعات الدنيا، نصف مستعبدة ونصف مسخَّرة...، ثم هناك الشعب: فلاحون، ورعاة.، ثم هناك البرجوازية التجارية والقروية، وأخيرًا هناك في أعلى السُّلَّم "رجال المخزن"، ورجال الدين."[2]

وينبغي أن يكون لكلِّ طبقة تعليمُها الخاص، ومدارسها الخاصة بها، وموادُّها التي تناسب وضعيتَها الاجتماعية، وليس مِن المناسب أبدًا - كما يرى مارتي- أن تختلط هذه الطبقاتُ وجوديًّا وتعليميًّا ببعضها البعض. و"يستطرد هاردي" لبيان الطريقة التي سيتم الاستفادة بها من المدارس المخصصة للمسلمين، ومدى جدوى المواد المقرَّرة لتحقيق ذلك، فيقول":إن أكثر ما يجب أن نهتمَّ به هو أن نحرِصَ على ألَّا تصنع لنا المدارس

[1] محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دار مركز الكتاب الأكاديمي، 2012، ص 66.

[2] حاتم بن محمد الكوراجي: المرجع السابق، ص3.

الأهلية رجالًا صالحين لكل شيء، ولا يصلحون لشيء، يجب أن يجد التلميذ بمجرد خروجه من المدرسة عملًا يناسب التكوين الذي تلقَّاه؛ حتى لا يكون من جملة أولئك العارفين المزيفين، أولئك اللامنتمون طبقيًّا، العاجزون عن القيام بعمل مفيد، والذين تنحصر مهمتهم في المطالبة، هؤلاء الذين عمِلوا على جعل التعليم الأهلي يصبح منبعًا للاضطراب الاجتماعي[1]."

ولا بد من تسجيلِ ملاحظة بخصوص كلام هاردي، وهي تخوفه مِن تحوُّل هذه المدارس الأهلية من إنتاج "آلات بشرية" تخدم مصلحة المستعمِر وسياساته، إلى خريجين ذوي توجُّهات ثورية، مهمتهم المطالبة بالحقوق السياسية كتمهيد للمطالبة بالاستقلال، فيجب أن يبقى التعليم خاليًا من الجانب القيمي، ومما من شأنه أن يعكر صفو السياسة الاستعمارية، أو يقف حاجزًا أمامها وعائقًا لاستقرارها.[2]

فكان هدف السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب تعليم مختلف الطبقات ليسخَّروا لخدمة فرنسا، وعليه؛ فإن أيَّ تطوير للوعي يعدُّ مخاطرة كبيرة في سياسة المستعمِر.

وقد احتفظت الحماية الفرنسية، بالتعليم الذي كان يتم في المساجد، وعمِلتْ على ترميمه، وعلى إعادة جامعة فاس إلى سابق عهدها، ومِن المؤكد أنه من مصلحتها ألا يذهب المغاربة للبحث عن هذا النوع من التعليم في الخارج؛ كالجامع المشهور جامع الأزهر بالقاهرة. فأكبر ما كانت تخشاه فرنسا هو إمكانية احتكاك هؤلاء الطلبة بالحركات التحرُّرية القومية والإسلامية في مصر. ومن المعروف أن المشرق العربي في هذه الفترة

---

[1] أنظر عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 196 وما يليها.

[2] حاتم بن محمد الكوراجي: المرجع السابق، ص 4.

(أواخر القرن 19م) كان يموج بحركات فكرية وتيارات إصلاحية تزعمها مفكرون ودعاة امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهما، وهذه التيارات كانت لا تعجب القوى الاستعمارية لأنه تنادي بمحاربة الاستبداد والتدخل الأجنبي وتدعو العرب والمسلمين إلى الاتحاد (فكرة الجامعة الإسلامية للأفغاني)، فكان على نظام الحماية الفرنسية في المغرب أن يعمل على منع تسرب مثل هذه الأفكار إلى هذا البلد.[1]

أما فيما يخص اللُغة التدريس فإنها بطبيعة الحال اللُّغة الفَرنسية، التي بواسطتها ستتمكَّن من ربط التلاميذ المغاربة بفرنسا، والتاريخ الذي يجب أن يعطيهم فكرة عن عظمة فرنسا، وسيكون ذلك على اللغة العربية التي تم حصارها في المدارس العتيقة والتعليم الأصيل المضيَّق عليه أصلا؛ إذ كان يتم إغلاق كتاتيب تعليمِ القرآن، ومُحاربة معلِّمي القرآن، والتقليص من حصص تعليم العربية في المدارس الرسمية المزدوجة، وإحداث مدارس فَرنسية خالصة، تابعة للبعثة التعليمية الفَرنسية، وخاضعة لوزارة التعليم الفَرنسية مباشرة، أو مدارس كاثوليكية تحت مُسمَّيات واضحة أو مُتستِّرة، ومدارس أخرى فَرنسية بربرية، كما عَمِلَتْ على إحداث معهد عالٍ لتعليم الدارجة المغربية، لتخريج الأطر والمساعدين القادرين على مخاطبة المواطنين بالدارجة عِوَضَ الفصحى.[2]

3-السياسة الاقتصادية:

لا يخفى على أحد أن استغلال ثروات المغرب الأقصى الطبيعية السطحية من أراضي زراعية سهلية خصبة، ومياه عذبة متدفقة من أودية وأنهار (واد أم الربيع- واد

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص ص 201-202.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص ص 196.

أبورقراق) تتغذى على الينابيع الطبيعية ومياه الثلوج الذائبة من جبال الشديدة الارتفاع (الريف)، والغطاء النباتي الوفير والمتنوع، والشريط الساحلي (متوسطي-أطلسي) والثروات الباطنية من معادن وكنوز أخرى، وكذا استغلال الثروة البشرية المتمثلة في استنزاف الطاقات الشبانية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، كان من بين أهم أهداف الاستعمار الفرنسي في هذا البلد، وعلى غرار السياسة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر وتونس الجارتين من استغلال واستنزاف خيراتهما، فقد سلكت السياسة نفسها في المغرب الذي تأخر احتلاله بسبب الصراع الشديد الذي احتدم حوله بين القوى الأوروبية الاستعمارية المتنافسة (فرنسا-أنجلترا- ألمانيا-إسبانيا)، ولما تمكنت فرنسا من افتكاكه شرعت في تنفيذ مخططها الرامي إلى استغلال المغرب وخيراته المذكورة أعلاه من خلال فتح الباب على مصراعيه أمام تدفق رأسمال الشركات الفرنسية والأوروبية إلى هذا البلد حيث حصلت هذه الشركات على كافة التسهيلات لكي تباشر مهامها،[1] وكانت البنوك تمول المشاريع المتنوعة ونظام الحماية يعمل على تمكين الجاليات الأوروبية من الحصول على الأراضي الخصبة للاستثمار فيها، وعلى الرغم من العراقيل والصعوبات التي واجهها نظام الحماية في المرحلة الأولى من الاحتلال (حتى الثلاثينيات من القرن الماضي) بسبب ردة فعل السكان التي كانت قوية وعنيفة تمثلت في حركة المقاومة المسلحة التي قادها الوطنيون أمثال الأمير عبد الكريم الخطابي والريسوني، رغم هذه العراقيل فإن نظام الحماية استمر في سياسته الرامية إلى إلحاق الاقتصاد المغربي وربطه بشتى

[1] عبد الهادي التازي: الحماية الفرنسية، بدءها ونهايتها، حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980، ص99.

الأشكال بدواليب الاقتصاد الفرنسي، وجعل المغرب سوقا رائجة للسلع الفرنسية والأوروبية على حد سواء.[1]

وقد شهد القطاع الفلاحي (زراعة وتربية المواشي وصيد بحري) الذي كان يسيطر عليه المعمرون التطور والنماء، عكس القطاع التقليدي الأهلي الذي لم يستطع مواكبة المستثمرين الأوروبيين، فبقي متخلفا تقنيا قليل الإنتاج ورديء النوعية مما جعل الفلاحين الذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من السكان يعيشون في بؤس وشقاوة وتعاسة. هذا وقد عمل نظام الحماية على تمكين المعمرين من الاستحواذ على أجود الأراضي وأخصبها، وتجدر الإشارة إلى أن النظام العقاري في المغرب كان يتكون ممايلي:[2]

-أراضي المخزن التابعة للدولة

-أراضي الجماعة هي ملكية جماعية للأعراش والقبائل

-أراضي تابعة للدولة تقوم بمنحها للقبائل المخزنية لاستغلالها مقابل خدماتها أثناء حاجة الدولة إليها (كإخماد الثورات وحركات التمرد)

- أراضي الأوقاف

- أراضي فردية.

وقد طرحت مسألة الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها على المعمرين كما حصل في الجزائر وتونس طرحت مشكلة عويصة بالنسبة لنظام الحماية في المغرب، حيث كانت تخشى من ردرود فعل معارضة وربما تكون عنيفة. ولكن بالنظر للتجربة التي مرت بها فرنسا في الجارتين الجزائر وتونس اهتدت إلى حل يخرجها من المأزق وتمثل في الاستيلاء

[1] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 81.

[2] عبد الهادي التازي: المرجع السابق، ص 122 .

على الأراضي التي لا يملك أصحابها عقودا مسجلة، ومن المعروف أن جل الأراضي في المغرب كانت ملكية جماعية ومنها ما كانت تعود ملكيتها عرفيا إلى الدولة وكانوا يستغلونها على مر السنين،[1] وبهذه السياسة طردت الفلاحين من أراضيهم الخصبة إلى الأراضي الجرداء القاحلة، وكان هذا الأسلوب استفزازا لمشاعر الفلاحين فكان وراء قيام الثورة المسلحة حيث التفوا بأبطالها والتي كبدت الفرنسيين خسائر كبيرة رغم تمكنهم من القضاء عليها (1912-1934م)، وكانت إدارة الحماية تبرر أعمالها هذه (المصادرة) غير الشرعية بأنها إما كانت تعمل على تطوير الاقتصاد المغربي، ولا سيما القطاع الفلاحي لكون المغرب يزخر بإمكانيات فلاحية هائلة، لكنها في حاجة إلى مخطط مدروس لاستغلال هذه الإمكانات استغلالا حسنا يتماشى مع نظام الحماية الرامي إلى تطوير المغرب وتحسين مستوى شعبه، لكن الذي حصل عكس ذلك، حيث حورب المغرب ثقافيا كما حورب اقتصاديا الأمر الذي كان له انعكاسات سلبية على الوضع الاجتماعي، حيث انتشرت مظاهر الفقر والبؤس وأصبح المغاربة عمالا لدى أرباب العمل وأصحاب رؤوس الأموال والمصانع المعمرين التي كانت تخدم مصالح فرنسا، وفلاحين لدى المستثمرين المعمرين، وتحول أغلبهم إلى أشباه عبيد، وبات واضحا أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو النظام الإقطاعي الذي تلاشى في أوروبا مع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي.[2]

إن استمرار السياسة الاستعمارية الفرنسية في تفقير المغاربة وتكريس نظام طبقي رهيب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي، جعلت نخبة من الشخصيات الوطنية تتبنى فكرة النضال السياسي، من أجل الخروج بالمغرب من هذه الوضعية

---

[1] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 202.

[2] محمد علي داهش: المرجع السابق، ص 154.

الرهيبة، فنشطت هذه الحركة الوطنية مستغلة الظروف الدولية المشجعة على ذلك للمطالبة برفع الغبن على الشعب المغربي والسعي من أجل حصوله على استقلاله وحريته، هذه الجهود كللت بوقوف النظام المغربي (الملك) معها وتضامنه الذي دعم تلك المطالب ووضع إدارة الاحتلال في مأزق حقيقي لم تكن تحسب له حساب.[1]

[1] جمعة ليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، ملجة الأستاذ، ع313، مج 1، 2015، ص ص 253-276.

المحاضرة السادسة

سياسة الاستعمار الإسباني في شمال المغرب الأقصى

ورد في الاتفاق الودي الفرنسي الإنجليزي الذي انعقد سنة 1904 ضرورة إشراك إسبانيا في فرض نفوذها على المغرب، ثم عقد اتفاق فرنسي إسباني في أكتوبر 1904 نص على تقسيم المغرب إلى منطقة نفوذ إسباني(في الشمال والمناطق الجنوبية) ومنطقة النفوذ الفرنسي(في الوسط)، وفي شهر نوفمبر 1912 تم تحديد مناطق النفوذ بين الدولتين حسب الاتفاق السالف الذكر، مع جعل منطقة طنجة منطقة دولية، [1]والتي تم تحديد طرق تسييرها سنة1923 .سعت كل من فرنسا واسبانيا من خلال تقسيم المغرب إلى فك النزاع بينهما والتمكن من بسط سيطرتها على المغرب بسهولة وضبط شؤونه.

وتنفيذا للاتفاقيات السابقة الذكر قامت إسبانيا باحتلال منطقة شمال المغرب الأقصى الممتدة من مضيق جبل طارق حتى المنطقة الشرقية من الناظور قربيا من حدود الجزائر، كما احتلت الشاطئ الأطلسي من طنجة حتى العرائش والقصر الصغير على الشاطئ، وامتد احتلالها في الداخل حتى القصر الكبير وما بعد نهر الكوس، كما امتد إلى شفشاون.[2]وتجدر الإشارة إلى أن إسبانيا قامت باحتلال بعض المناطق دون أن توقع اتفاقية منع السلطان المغربي، كما احتلت علاوة على المناطق المذكورة مناطق اخرى في الصحراء الغربية مثل منطقة أفني ومن طرفاية حتى الحدود الموريتانية، ولم تتمكن

---

[1] كانت منطقة طنجة مصالح العديد من الدول الأوروبية منها فرنسا وإسبانيا وأنجلترا، وحتى لا يقع أي نزاع أو صراع دولي جُعلت منطقة دولية، يعني تُسير من طرف لجنة مشتركة.

[2] زهية قدورة: المرجع السابق، ص 233.

إسبانيا من القيام باستغلال الأراضي المغربية المحتلة استغلالا جيدا بسبب الأزمات التي كانت تمر بها، وكذلك دخولها في حرب في إقليم الريف دامت من سنة 1921 إلى 1926 بزعامة الأمير عبد الكريم الخطابي.[1]

السياسة الإدارية:

كانت منطقة نفوذ إسبانيا بناء على الاتفاقية المبرمة والتي كان سلطان المغرب وفرنسا أحد طرفيها، لا تتجاوز نسبة 5 في المائة من الأراضي المغربية، وكان يحكمها حاكم يتبع في البداية لحاكم سبتة، وهو مسؤول أمام الحكومة الإسبانية، يسمى هذا الحاكم الخليفة. حيث كان هو الذي يمثل السلطان في المنطقة وعاصمتها تطوان، وقد احتكر هذا المندوب السلطة الفعلية، وتركت السلطة الشكلية لخليفة السلطان. وكان القنصل الإسباني يشرف على المدن التي يحكمها الباشوات، كما كان الضابط العسكري الإسباني يشرف على البوادي التي يرأسها القواد. ومن مهامه تنظيم الإدارة والحفاظ على الأمن، والسهر على تنفيذ المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم مصالح الحكومة والجالية الإسبانية في المغرب، ومن أجل ذلك تشكلت ثلاث مندوبيات رئيسية هي:

-مندوبية الشؤون الأهلية وهي التي تتكفل بالاهتمام بشؤون الأهالي.

[1] هو محمد بن عبد الكريم الخطائي: قائد المقاومة في منطقة الريف بالمغرب، استطاع هزيمة القوات الإسبانية في معركة أنوال يوم22 يوليو 1921 م، تحالفت للقضاء على مقاومته إسبانيا وفرنسا مستعملتان الغازات السامة. وهو ما دفعه للاستسلام سنة 1926م حفظاً لأرواح مناصريه، وتم نفيه لجزيرة لارينيون حيث قضى عشرون سنة بعدها استقر بمصر حيث ساهم في حركات التحرر المغاربي من خلال لجنة المغرب العربي. توفي في 6 فبراير1963 م.لمزيد من المعلومات حول هذا البطل الوطني أنظر، عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 198.

-مندوبية من أجل تنمية المصالح المادية في المستعمرة، وتتكفل بالعناية باختيار الأراضي التي تراها جيدة لاستيطان الأوروبيين واستغلال الامثل لها من الناحية الفلاحية، وكذا الاهتمام بالبريد والمصلحة البرق لكونها من الضروريات الاستراتيجية.

-مندوبية الاتفاقيات المالية والضريبية والاقتصادية، وتتكفل بالجباية والاستغلال الاقتصادي للمستعمرة ووضع كافة التسهيلات أمام المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين من أجل الاستغلال الأمثل لثروات المغرب وتوجيهها لخدمة الاقتصاد الإسباني.[1]

وفيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية التي نفذتها إسبانيا في المناطق المحتلة فلم تكن تختلف في الواقع عن السياسة التي كانت تنفذها فرنسا في مناطق نفوذها، حيث كان البَلَدان حريصان على تنسيق جهودهما في تنفيذ السياسة ذاتها حرصا منهما على عدم قيام تحالف بين الحركة الوطنية في الشمال والجنوب، حيث كان المقيمان العامان دائما التنسيق من أجل إحكام السيطرة على المغاربة. ومن وجوه التشابه بين السياستين نذكر تجنيد المغاربة في الحروب التي كانت تخوضها كل دولة، فالدكتاتور الإسباني فرانكو زج بالجنود المغاربة في حربه ضد خصومه بعد قيامه بالانقلاب سنة 1936 وتمكنه من الاستيلاء على الحكم، وفرنسا معروفة بأنها كانت تزج بجنود مستعمراتها في حروبها الخارجية (الحرب العالمية الأولى والثاني، حرب الهند الصينية، الثورة الجزائرية...إلخ).[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الإسبان على غرار الفرنسيين واجهوا مقاومة عنيفة من طرف المغاربة، استعمل فيها الإسبان أساليب جهنمية من أسلحة فتاكة وتعطيب وسجن ونفي،

---

[1] توفيق بن زردة: السياسة الاستعمارية في دول المغرب العربي، مطبوعة الدعم البيداغوجي موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر المغرب العربي المعاصر، ص 25.

[2] عبد الكريم غلاب: المرجع السابق، ص 199.

وحرق وإتلاف المحاصيل الزراعية للضغط على زعماء المقاومة وحملهم على الاستسلام، ومن أبرز الثورات التي قادت المقاومة نذكر ثورة الأمير عبد الكريم الخطابي الذي لم تتمكن المحتل من القضاء عليها إلا بعد التحالف الذي جمع الفرنسيين والإسبان.

السياسة الثقافية:

لم يكن هدف الاستعمار الإسباني في المغرب الاستغلال الاقتصادي فقط، بل تعد ذلك إلى الهيمنة الثقافية والدينية على المغرب شعبه، حيث سعى إلى محو وإقصاء الثقافة الوطنية وإحلال المشروع الثقافي الاستعماري متعدد الأشكال والأهداف. إن الكلام عن السياسة الثقافية للاستعمار الإسباني [1]، يدفعنا إلى التطرق إلى ركن أساسي من أركان تثبيتها وهو التعليم، فسياسته التعليمية منذ احتلاله للبلاد لم تكن واضحة المعالم مثل السياسة الفرنسية، لكون هدفه في البداية كان تهدئة المنطقة وتثبيت وجوده خصوصاً مع المقاومة الشرسة التي أظهره السكان في منطقة الريف وباقي مناطق الشمال،عمد المستعمر الإسباني في مجال التعليم إلى إنشاء ثلاثة نماذج من المدارس، هي: - المدرسة الإسبانية لأبناء المستعمر. - المدرسة الإسبانية اليهودية المخصصة لليهود في الشمال. - المدرسة الإسبانية العربية المخصصة لأبناء الأهالي.

نلاحظ تباين وتعدد المدارس، وهو انعكاس لاختلاف وتنوع التعليم المقدم لكل طائفة وتعبير عن تنوع المجتمع وتعدد قومياته المتعايشة إلا أن هذه الأصناف التعليمية، لم تكن متعادلة القيمة، ومتكافئة في ضمان المستقبل الفردي، وتحقيق الارتقاء

[1] المنطقة الخليفية: هي منطقة النفوذ الإسباني بالمغرب خلال الحقبة الاستعمارية، وتشمل أقصى شمال المغرب ومناطق طرفاية سيدي إيفني والساقية الحمراء ووادي الذهب

الاجتماعي، وهو ما جعل التعليم الإسباني في المنطقة الخليفية [1]ينقسم لشبكتين مختلفتين: الأولى، تستوعب الأوروبيين واليهود. والثانية، مخصصة للأهالي، ليصبح المجتمع مجتمعين متباينين: مجتمع الأوروبيين واليهود يتمتع أبناؤه بتعليم عصري ملائم، يضمن أفاقاً مستقبلية واسعة ورحبة، ومجتمع العرب المسلمين، يعاني أبناؤه من التضييق، ويقدّم لهم تعليم مختلف آفاقه محدودة، وهو ما يعكس التميز في التعليم بالمغرب خلال الحماية الإسبانية. أما من حيث برامج هذه المدارس، فهي تعلي من ثقافة ولغة وحضارة الآخر (المستعمر) وتحط من لغة الأهالي وحضارتهم، وتركز على الطمس التدريجي لمعالم الثقافة والحضارة الوطنية والإسلامية، وتعويضها بفكر المستعمر الدخيل في إطار سياسة الاحتواء، وهو ما عبَّر عنه الفقيه محمد داود بقوله: «... ولاحظت أن الإسبانيين في شمال المغرب - كالفرنسيين في جنوبه - يفتحون المدارس في وجوه أبناء المغرب، ولكنهم يضعون لها برامج مليئة بلغتهم الأجنبية، يلقنون بها تاريخهم وآدابهم ويبثون في أذهان طلابنا ما يملأ قلوبهم تعظيماً وإجلالاً لعظمة الدولة الحامية، وإهمالاً واختصاراً لتاريخ المغرب وماضيه المجيد، ولم يكن لديننا ولغتنا في مناهج تلك المدارس إلا النزر اليسير، بل لم يكن فيها إلا ما هو ذر للرماد في العيون»[2].

فإلى حدود سنة1936 م، لم تكن السياسة التعليمية الإسبانية واضحة المعالم، وهو ما عبَّر عنه أحمد بوجداد بقوله: «... لم يكن لدى إدارة الحماية تصور متكامل ولو نسبياً حول مسألة التعليم المغربي، فالإجراءات والمبادرات المتخذة والمؤسسات والأجهزة المحدثة

[1] المنطقة الخليفية هي المنطقة التي كانت خاضعة للاحتلال الإسباني.

[2] حسناء محمد داود، الأستاذ محمد داود في ميدان التعليم ضمن (حمد داود الحركة الوطنية في الشمال والمسألة الثقافية)، منشورات اتحاد كتاب المغرب سلسلة الندوات 1990 /2، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1990، ص 54.

كانت أحياناً متفرقة وأحياناً أخرى متداخلة، فقطاع التعليم اعتبر مجرد مصلحة من مصالح مديريتها المكلفة بإدارة شؤون الأهالي والاستعلامات العامة»[1]. ومردُّ هذا الارتباك لعدة عوامل، أهمها: مواجهة الاستعمار الإسباني لمقاومة شرسة من قبل المغاربة، ومن ثَمَّ كان همه في بداية الاحتلال هو ضمان تهدئة المنطقة.- غياب رؤية سياسية وبرنامج محدد الأهداف، فالسياسات الإسبانية تتغير بتغير المندوبين الساميين، وذلك مردُّه لكون حصول إسبانيا على المغرب لم يكن بمجهود عسكري أو دبلوماسي، وإنما نتيجة للاتفاق الودي الإنجليزي - الفرنسي. -ضعف الإمكانيات المادية للاستعمار الإسباني، فهو لم يكن مدعوماً برجال الأعمال والمؤسسات البنكية، الذين لعبوا دوراً مهماً في الاحتلال الفرنسي للمغرب، ومن ثم عدم الانسجام بين رجال المال ورجال السياسة. -تعدد مراكز القرار السياسي الإسباني (التمثيلية الدبلوماسية بطنجة، والقيادة العامة للقوات الإسبانية بالعرائش، والإقامة العامة بتطوان)، وهو ما خلق تداخلاً وتضارباً في القرارات والتوجهات السياسية.

لكن بعد سنة 1936م، بدأت تظهر ملامح السياسة الإسبانية في مجال التعليم؛ إذ قامت بإصدار مرسوم 29 يناير 1937م لضمان مراقبته والتحكم فيه نظراً للتخوف من طابعه الثقافي، كما قامت بالفصل بين التعليم المغربي والإسباني، وأحدثت إدارة مركزية أصبحت تعرف بمديرية التعليم المغربي والتي ستتحول لوزارة التعليم العمومي سنة1946م واهتمت بقضايا التعليم مثل: التعليم القرآني والتعليم الابتدائي وإنشاء

[1] أحمد بوجداد، السياسة التعليمية للحماية الإسبانية بالمنطقة الخليفية سابقاً، أطروحة دكتوراه في القانون العام إشراف عبد الله ساعف، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، 4/5/1992، الجزء الأول، ص120.

بعض المعاهد الدينية[1]. إلا أنه ما يمكن القول حول السياسة التعليمية الإسبانية في شمال المغرب، أنها اتسمت بكونها اعتمدت على التجهيل، ويتضح ذلك في محدودية تعميم التعليم على الأهالي، لكون هدف المدرسة الاستعمارية، ليس نشر الوعي بين السكان، وإنما استغلالها لإغراض تخدم مصالح إسبانيا، فإلى حدود سنة 1956م التي تمثل سنة استقلال المغرب كانت نسبة الأميين تفوق ما كانت عليه قبل الحماية سنة1912 م، حيث تجاوزت 95% من السكان،[2]. فالإحصائيات الرسمية بعد نهاية الحماية الإسبانية، تحدثت عن 204 مدرسة ابتدائية، فيها 568 قسماً يعمل فيه 136 معلماً ومعلمة مغربية، و213 مدرساً و 26 معلمة خياطة و 50 مساعداً، ويتعلم في هذه المدارس حوالي 19555 تلميذاً و 7144 تلميذة. وإجمالاً، فإن الإحصاءات المدرسية بتاريخ 31 مارس 1955م، كانت 96.229 تلميذاً و 84.773 تلميذة وحوالي 120.000 من الجنسين خارج المدرسة،[3] وهو ما يعكس محدودية العرض التعليمي للحماية الإسبانية بالمغرب.

فهذه المحدودية في استيعاب المتعلمين تجد لها سندها، فميزانية التعليم في المنطقة الخليفية مثلاً سنة 1956م كانت لا تتجاوز 21118 بسيطة[4]، وهو رقم بسيط لا يمكن من خلاله تحقيق سياسة تعليمية قادرة على إخراج المغاربة من براثن الجهل والأمية. كما

---

[1] علي بولربح، الخطاب الاستعماري حول شمال المغرب (1956 - 1850م)، مجلة المناهل، عدد مزدوج 89/90 ، يونيو 2011م، ص 102 - 101 .

[2] مايكل مارتين، الاستعمار الإسباني في المغرب 1956 - 1860م، ترجمة عبد العزيز الوديي، منشورات التل، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، 1988 ، ص10.

[3] دعوة الحق، الثقافة العربية المعاصرة في شمال المملكة المغربية، مجلة دعوة الحق، العدد 163 متاح على الرابط: https://2u.pw/zvc33

[4] مايكل مرتين، مرجع سابق، ص 10. البسيطة هي عملة إسبانية.

أسست إسبانيا معهد فرانكو لتحقيق غاياتها الاستعمارية في المجال الثقافي، كما كان يقوم كذلك بالبحث عن المخطوطات العربية الموجودة في المنطقة، عبر التنقيب عن الكتب المخطوطة القديمة بمساعدة المراقبين وأرباب السلطة فعثر على مخطوطات هامة تولى تحقيقها وإخراجها. خلاصة القول: لقد استهدفت السياسة الثقافية الإسبانية بشمال المغرب لغة المغاربة وقيمهم الدينية، وهدفت لنشر الجهل والأمية بين صفوفهم، وهو ما حدا برجالات الحركة الوطنية في المنطقة الخليفية إلى مقاومتها عبر تأسيس الصحف والمجلات لنشر القيم الوطنية والإسلامية والدعوة لمقاومة الاستعمار، كما أحدثت المدارس الوطنية الحرة تحصيناً للغة العربية كلغة تعليم ولتنشئة الشباب المغربي على القيم الإسلامية السمحة وقيم الوطنية الصادقة الرافضة للاستعمار بكافة أشكاله.[1]

[1] أحمد سوالم: ب بعض ملامح السياسة الاستعمارية الإسبانية في المجال الثقافي، الرابط الإلكتروني: http://iswy.co/e2btn

المحور الرابع: سياسة الاستعمار الفرنسي في موريطانيا

المحاضرة الثامنة

سياسة الاستعمار الفرنسي في موريطانيا

مقدمة:

تحتل موريطانيا موقعا استراتيجيا في المنطقة المغاربية، وهي تمتد على مساحة واسعة وتطل على واجهة بحرية مهمة، وهي تمتد بين خطي عرض ودائرتي عرض وخطي طول، انتبه الأوروبيون إليها منذ حركة الكشوف الجغرافية في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ومطلع القرن السادس عشر.

وقد تنبهت فرنسا إلى الأهمية التجارية لموريطانيا فعقدت اتفاقيات مع قبائلها من أجل ممارسة النشاط التجاري دون أن تتعرض تجارتها للمخاطر، وكذا إبعاد المنافسة الأوروبية لا سيما الانجليز فعقدت اتفاقية مع ملك أوالو نصت على دفعها مبالغ مالية مقابل السماح لتجارها بالتجارة في الأراضي لتابعة لمملكته في مطلع القرن التاسع عشر، وعقدت في 25 جويلية 1821 اتفاقية مع زعماء البراكنة نصت على نفس بنود الاتفاقية السابقة ثم تلتها اتفاقية أخرى مع قبيلة الترارزة سنة 1822، ثم اعقبت هذه الاتفاقية اتفاقيات أخرى مع عدة قبائل مقابل توفير الحماية لتجارها، وقد دلت هذه الاتفاقيات على اهتمام فرنسا المبكر برعاية مصالحها في الأراضي الموريطانية وتهدف إلى مهادنة القبائل الموريطانية حتى يتسنى لها ممارسة تجارة الصمغ التي كانت رائجة حينئذ.[1]

[1] مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ العربي الحديث والمعاصر، دار أسامة، عمان، الأردن، 2004، ص 160.

وفي إطار حركة الكشوف الجغرافية التي كانت في الواقع تمهيد لوقوع البلدان الإفريقية بين أنياب الاستعمار الأوروبي الحديث، فقد اهتم المستكشفون بموريطانيا فأقبلوا عليها ليكتشفوها ويصبروا أغوارها، وتوافدوا عليها بداية من القرن الثامن عشر، وتعد أنجلترا من الأوائل الذين اعتموا بحركة الكشوف الجغرافية في منطقة الصحراء الكبرى بعد أن فقدت مناطق نفوذها في القارة الأمريكية، فقد أسست جمعية اكتشاف دواخل إفريقيا سنة 1788 وقدا اكتست هذه الجمعية بالطابع العلمي من خلال الإقبال على دراسة المنطقة دراسة شاملة قصد التعرف عليها جيدا، والطابع التجاري من خلال استغلال المزايا التي كانت تتميز بها المنطقة منذ العصور الوسطى حيث كان الطريق التجاري المعروف بطريق العاج والعبيد الذي كان يربط دواخل إفريقيا بمنطقتها الشمالية. وفي هذا الإطار توغلت فرنسا في المنطقة منخلال الاتفاقيات المبرمة مع عدد من القبائل تحت غطاء التجارة، حيث كانت تعقد تلك الاتفاقيات مع زعماء القبائل الذين لم ينتبهوا إلى أهدافها الحقيقية.[1]

على الرغم من الموقع الاستراتيجي الذي تحتله موريطانيا إلا أن التنافس الاستعماري الأوروبي لم يحتدم عليها مبكرا.

تعود الانطلاقة الفعلية للتاريخ السياسي الموريطاني إلى القرن الخامس عشر الميلادي الذي ارتبط بمجيء بني حسّان إلى موريطانيا حيث ساهموا في بناء المجتمع الموريطاني

[1] حماه الله ولد السالم: تاريخ بلاد شنكيطي (موريتانيا)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010،ص17 وما يليها.

الحديث، وأنشأوا الإمارات السياسية(البراكنة، الترارزة، آدرار، تكانت [1]). كما يرتبط أيضاً بوصول الأوروبيين إليها واستقرارهم على شواطئها عن طريق الكشوفات الجغرافية التي كانت نواة للحركة الاستعمارية في المنطقة وسبباً في تحول تواجد الدول الأوروبية فيها من تواجد تجاري إلى تواجد استعماري عن طريق التدخل العسكري.وباعتبار فرنسا كانت طامعة في مد نفوذها على كامل منطقة الشمال الإفريقي لاسيما بعد تمكنها من احتلال الجزائر، فقد أبدت اهتمامها جديا بضم الأراضي الموريطانية نظرا لأهمية موقعها الجغرافي الذي يربط دول المغرب العربي بدول إفريقيا الغربية، واعتبارها كذلك ممراً للقوافل التجارية ومركزاً لتجارة الصمغ العربي الذي اشتد التنافس عليه بين القوى الأوروبية، وهذا ما جعل فرنسا توطد علاقتها مع سكان البلاد الموريطانية للتحكم في هذه التجارة.

وكانت موريطانيا خلال القرن العشرين الميلادي بالنسبة لفرنسا المكان الذي يمتاز بكل المعطيات الإستراتيجية والبلد الوحيد الذي بقي بدون احتلال أو حماية في غرب إفريقيا، لهذا أرادت الانفرادبها حتى يمكنها من خلالها السيطرة على المغرب الأقصى وإنشاء إمبراطورية استعمارية متكاملة جغرافياً وإدارياً. وقد كان للأوضاع الداخلية من الصراعات والحروب القبلية التي عرفتها المنطقة في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي دول في التعجيل بتحقيق هدف فرنسا بضم موريطانيا إلى مستعمراتها الإفريقية.[2]

---

[1] كانت موريطانيا أو كما كانت تعرف ببلد الشنقيط تتألف من إمارات عديدة مستقلة أهمها البراكنة والترارزة وإدوعيش وأدرار وتكانت وغيرها لمزيد من التفاصيل أنظر، حماه الله ولد السالم: المرجع السابق، ص 310 وما يليها.

[2] عبد الحميد جلامة: محاضرات في تاريخ موريطانيا المعاصر، قسم التاريخ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020، ص4.

تحتل موريتانيا (بلاد شنقيط) مكاناً جغرافياً مهماً، فهي همزة وصل بين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء (العالم الإفريقي والعالم العربي)، ونقطة تماس داخل الحزام الإفريقي باعتبارها مركزا وممراً تجارياً واقتصادي بامتياز.

2-التنافس الأوروبي على المنطقة:

كان بداية توافد الأوربيين على السّاحل الإفريقي في القرن الخامس عشر ميلادي ويعد البرتغاليون أول من وفد على هذه المنطقة حيث أغرتهم تجارة الصّمغ والذّهب والرقيق واستقرواْ على السّاحل، وأسسوا مراكز تجارية لهم. وفي سنة 1434م وصلوا إلى الشواطئ الموريطانية وعملوا على ربط علاقات تجارية مع السكان، وفي عام 1442م دشّنوا عصر النخاسة الجديدة باختطاف عرب موريطانيا، و انشئوا عام 1448م حصن أرجيوم المركز الرئيسي للتجارة وهو مقابل للرأس الأبيض[1] ومنه توغلوا نحو المناطق الدّاخلية فتقدموا نحو السودان الغربي بهدف الوصول إلى مدينة تمبوكتو[2] التي كانت تشتهر بكثرة مناجم الذهب فيها، ومنها تحولوا إلى تجارة الرّقيق وأصبحت أرجيوم هي المركز الرّئيسي لتجميع العبيد ومنها كان يتم نقلهم إلى أوروبا عبر المحيط الأطلسي، إلاّ أنّ الأمر لم يستقر للبرتغاليين في المنطقة، ففي القرن السابع عشر الميلادي ازداد التنافس بين الدول الأوروبية البحرية، فظهرت هولندا خلال هذه الفترة كقوة بحرية منافسة واستطاعت عام 1638م انتزاع حصن أرجيوم من البرتغاليين وكان هدفها البحث عن

[1] نبيل موسى الجبالي: جغرافية الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عَمّان، 2012،, ص ص 283-284.

[2] كانت تومبكتو ليست مركزا تجاريا فقط، بل كانت مركز إشعاع حضاري وفكري، حيث كانت قبلة لطلاب والعلماء من إفريقيا، اشتهار علماءها في فنون الشريعة الإسلامية.

الصمغ العربي الذي كان يستخدم في صناعة القماش المصبوغ الذي كان الهولنديون يحتكرون صناعته[1].

التنافس الفرنسي الأنجليزي على موريتانيا:

بدأ النفوذ الفرنسي والأنجليزي في غرب إفريقيا منذ عام 1560م إلاّ أنّه كان ضئيلا لأن إفريقيا في ذلك الوقت لم تكن ضمن أطماعهما، حيث كان اهتمامهما بالقارة الأمريكية أكثر بسبب رغبتهما في الوقوف إسبانيا التي كان لها نشاطا كبيرا في هذه القارة.ولكن كميات الذهب التي جلبها البرتغاليون مع نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر غيرت نظرتهما لمنطقة غرب إفريقيا،حيث أصبحت محط أنظارهما وبدأتا شيئاً فشيئاً بالتوغل فيها. وكان التواجد الفرنسي في غرب إفريقيا يهدف إلى استغلال المنطقة الواسعة التي يمكن الوصول إليها من المحيط عن طريق نهر السنغال، الذي وصلوا إليه عام 1626م بعد الحروب التي عرفت باسم حروب الصمغ التي نشبت بين كل من فرنسا وهولندا وانجلترا، حيث واجهت فيها فرنسا هولندا خلال الربع الأول من القرن السابع عشر ميلادي، ثمّ بريطانيا خلال الربع الثاني من القرن نفسه، وأصبحت موريتانيا التي كانت تصدره تحتل مكانة بارزة في السياسة الاستعمارية الأوروبية. ولقد كانت بداية التواجد الفرنسي في إقليم موريطانيا بتأسيس مركز "سان لويس" عند مصب نهر السنغال عام 1659م حيث تحول سوق الصمغ من بورتنديك (ميناء هدي المنسوب إلى هدي بن أحمد بن دامان) إلى سان لويس، واحتدم الصراع بين القوى الأوروبية خاصة بين انجلترا وفرنسا، واستمر هذا الصراع حتى سنة 1815م بعقد

[1] محمد بن ناصر العبودي: إطلالة على موريطانيا، 2013، ص 25.

مؤتمر فينا. حيث حصلت فرنسا على منطقة السنغال بموجب قرارات هذا المؤتمر، وبذلك تخلصت فرنسا من منافسة انجلترا، وأصبحت فرنسا المسيطر الوحيد على هذا المركز، مما أتاح لها المجال للعمل على الزحف على مناطق أخرى في إفريقيا الغربية.[1]وقامت عام 1888م بضم"فوتا جالون"ومارست ضغط مستمر على أهم شخصيتين بمناطق أعالي النيجر(شيخ أحمدو وساموري توري)، وبعدها أصبحت تعمل على التوسع أكثر على طول مجرى نهر النيجر، وفي عام1890اتفقت مع انجلترا على تقسيم المناطق الداخلية لغرب إفريقيا بجعل خط يفصل بينهما يمتد من مدينة "ساي"على نهر النيجر حتى مدينة "باروا "عند بحيرة تشاد.

وقد عرفت المنطقة خلال الفترة الممتدة مابين 1876 و1880 ثلاث أحداث وهي :اهتمام بلجيكا بالقارة الإفريقية، والحدث الثاني هو إرسال البرتغال عدة حملات أسفرت عام 1880م عن ضم الأقاليم الإفريقية شبه المستقلة إلى التاج البرتغالي، وتمثل الحدث الثالث في تنامي النزعة التوسعية التي أصبحت سمة السياسة الفرنسية الاستعمارية في الفترة المذكورة أعلاه.[2] وهذا ما جعل كل من ألمانيا وبريطانيا تدركان بأنّ هذه الدول الثلاثة مصممة على عملية التوسع الاستعماري.[3]وبسبب هذه الأحداث والخوف الذي بدأ يسيطر على القوى الأوروبية الأخرى بدأت تتضح الرؤية نحو عقد مؤتمر دولي تناقش فيه كافة الاتجاهات ومختلف الزوايا التي على أساسها تبدأ مرحلة توزيع القارة الإفريقية،

---

[1] أنظر، حما الله ولد السالم :تاريخ بلاد الشنقيطي، المرجع السابق، ص 417 .

[2] تجدر الإشارة إلى أن التنافس الأوروبي الاستعماري في هذه الفترة كان على أشده حول مناطق النفوذ في القارة الإفريقية، وكذلك حول ممتلكات الدولة العثمانية ولا سيما بعد حرب السبعين وقيام الوحدتين الألمانية والإيطالية.

[3] محمد عبد الرحمن بن عامر :المرجع السابق، ص167.

وبدأت ألمانيا تخطط لعقد مؤتمر برلين وأخذت تتقرب من فرنسا لوضع حل لمشكلات التقسيم وعملية التوزيع وانعقد المؤتمر في برلين في الفترة الممتدة مابين15نوفمبر 1884 و26 فبراير 1885م، ووضع أسس جديدة للمناطق التي سيتم احتلالها في المستقبل، وكان من أهم قراراته عدم إعلان أي دولة الحماية على منطقة من القارة الإفريقية دون أن تكون مدعمة باحتلال فعلي، وتم اقتسام مناطق النفوذ بين الدول الأوروبية الكبرى في هذا المؤتمر. ولذا فازت فرنسا بنصيب الأسد وسارعت إلى التغلغل في أقطار إفريقيا الغربية والوسطى، وقد عزز المؤتمر أطماع فرنسا في موريطانيا.

2-دوافع الاحتلال الفرنسي لموريطانيا:

أ-الأسباب الداخلية:

لقد كانت موريطانيا تعرف وضعاً سياسياً واجتماعياً متأزماً ساعد فرنسا على احتلالها وهي:

-عدم وجود سلطة مركزية تضبط حدود البلاد الموريتانية.[1]

-توزع الإمارات في التراب البيضاني.

-توزع حركة القبائل إلى منطقتين، الأولى الواقعة شرق الواد الأبيض والتي لم تعرف الاستقرار الضروري للقيام بتنظيم سياسي بسبب تجدد السكان فيها. والمنطقة الثانية تضم منطقة القبلة وآدرار وتكانت، والتي تغيرت خريطتها السكانية من جراء الهجرات وتوطدت فيها سلطة الإمارات حيث عرفت خلال القرن التاسع عشر صراعات قوية، وهذا ما أضعف قوتها وأدخلها في نزاعات داخلية مما سهل المهمة على فرنسا.

[1] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم : دراسات في تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص81.

-عدم اتصال موريطانيا بالعالم الخارجي بشكل قوي وهذا ما لم يسمح لها بالاستفادة من المتغيرات الخارجية.[1]

ب-الأسباب الخارجية

-محاولة انجلترا مد نفوذها إلى داخل موريطانيا عبر الاتفاقيات مع بعض القبائل لبناء المساكن والمستودعات التجارية وهذا ما أثار حفيظة فرنسا، وظهرت خلافات بين الدولتين استمرت إلى غاية عام 1904م حيث عقدا اتفاق بينهما قضى بإطلاق يد فرنسا في المغرب العربي مقابل سكوتها عن احتلال انجلترا لمصر.

-رغبة فرنسا في تأمين السنغال بالاستيلاء على موريطانيا، لأن المعاهدات التي عقدتها مع بعض الأمراء المحليين خلال القرن التاسع عشر ميلادي لم تمنع الموريطانيين من الهجوم على المراكز التجارية الفرنسية على طول نهر السنغال.

-الروح القومية التي ظهرت لدى الشعب الفرنسي بعد هزيمة فرنسا عام1870م أمام الألمان وفقدانها الألزاس واللورين، والذي أثار مختلف الطبقات نحو إظهار أن فرنسا لازلت دولة قوية قادرة على التوسع وإكمال مهمتها الحضارية[2]، إضافة لحاجة فرنسا إلى مواقع لرسو أسطولها الحربي وتزويده بالوقود.

-التنافس الاقتصادي بين مختلف الدول الأوروبية مع نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلادي من أجل البحث عن أسواق جديدة خارج أوروبا.

عرف مطلع القرن العشرين بداية توسع الاستعمار الفرنسي، حيث اتفقت كل من فرنسا واسبانيا سنة 1900م على أن تكون مناطق النفوذ الإسباني هي الصحراء الكبرى

---

[1] صلاح العقاد وآخرون: المرجع السابق، ص 67.

[2] محمد الراضي بن صدفن :المرجع السابق، ص60.

الغربية شمال الرأس الأبيض، وبموجب القرار الصادر في1899/12/27، وبناءً على تقرير كوبولاني الذي قدمه بعد انتهائه من مهمته قررت فرنسا احتلال موريطانيا.

وقد كانت عملية الاحتلال على مرحلتين وهي:

1- مرحلة الإخضاع السلمي(1900-1904) (احتلال الترارزة والبراكنة): وكانت بداية هذه المرحلة باحتلال منطقة الترارزة المتاخمة للسنغال والتي كانت تعيش سلسلة من الأزمات الداخلية والمتمثلة في الصراع على السلطة، الذي اشتد عند تولي أحمد سالم ولد علي الحكم في الإمارة سنة1901وهي السنة التي تم فيها إرسال[1] بعثة برئاسة الرائد دولابلان إلى الترارزة بغية تقصي حقائق القبائل فيها، وفي ديسمبر 1902م قدم الضابط الفرنسي كوبولاني إلى المنطقة والتقى بأحمد سالم الذي تنازل عن العرش للسلطات الفرنسية بالسنغال، وعقد اتفاقية في 7جانفي 1903م مع سيدي بن أحمد الذي كان ينافس أحمد سالم على السلطة، نصت هذه الاتفاقية على ما يلي:

-قبول أولاد أحمد بن دامان الواقع الفرنسي

-الامتثال للحكومة الفرنسية.

-عدم مقاومة الوجود الفرنسي.

وفي المقابل يحترم كوبولاني الدين الإسلامي والعادات والتقاليد المعمول بها، وقبول أولاد دامان إدارة شؤون القبيلة وفق التقاليد الأميرية. وهكذا تمّ وضع الترارزة بصفة نهائية تحت الإدارة المباشرة للسلطات الفرنسية.[2]

---

[1] الرأس الأبيض :يبعد عن مدينة العيون ب199كلم وعن الداخلة بنحو 450كلم، وهو عبارة عن رأس بحري يحتل موقعاً استراتيجيا وعسكرياً، يمر بخليج سينطرة إلى رأس بوجدور.أنظر، أحمد البوعياشي :حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج1،د ط، دار الأمل، طنجة، ص398 .

[2] إِدَوْعِيش:قبيلة من ذرية يحي بن عمر اللمتوني، أسسوا إمارة في هضبة تكانت ومن قبائلهم أهل أمحمد بن

وكانت بداية احتلال من البراكنة في مارس1903م وتمثلت الخطوة الأولى في تأسيس مركز للتموين والتزويد في "بوكي"وفي ديسمبر1903م وصل الضابط كوبولاني المذكور أعلاه إلى "ألاك"واستقر بها، وقد واجه أمير البراكنة بمساعدة أمير تكانت الفرنسيين لمنعهم من دخول المنطقة إلا أنه انهزم في العديد من المعارك، منها واقعة مركز ميث التي قادها الأمير بَكَّار ولد أسويد في17 فبراير 1904م حيث خسرت البراكنة الكثير من أبطالها، في حين قامت فرنسا بتأسيس مركز الرقبة سنة 1904م وعينت ديريDerey مقيماً بألاك في ماي من نفس العام. وبذلك يكون النفوذ الفرنسي قد توطد في الناحية الجنوبية الغربية من موريطانيا، ليكون احتلال البراكنة تمهيداً لاحتلال تكانت وآدرار.

مرحلة الإخضاع العسكري1905-1909م: (احتلال تكانت وآدرار)

بعد النتائج الجيدة التي حققها الضابط كوبولاني خلال تنفيذه للمرحلة الأولى من خطة احتلال موريطانيا، ونتيجة لجهوده حصل على تفويض من حكومته لقيادة بعثة إلى تكانت وآدرار ليكون إنجازه النهائي آخر خطوة تخَضع فيها موريطانيا للحماية الفرنسية في الوقت الذي نزلت فيه بعض قبائل الترارزة والبراكنة التي لم تكن بعد قد خضعت للسيطرة الفرنسية إلى آدرار لتنضم إلى القوى المعادية لفرنسا بقيادة إِدَوْعِيش.[1] وبسبب تمرد الكثير من القبائل على سلطةإ ِدَوْعِيش وتخاذل بعضها الآخر عن الجهاد ضد الفرنسيين أثناء حملة أحمد ولد سيد علي التي كانت تهدف إلى تحطيم مركز ألاك، وكذلك حدوث انشقاقات داخلية في صفوف القبائل، تدخل كوبولاني لإخضاع تكانت

[1] المختار بن حامد :حياة موريطانيا حوادث السنيين أربعة قرون من تاريخ موريتانيا وجوارها، تق وتح، سيدي أحمد بن أحمد سالم.

ونجح في إنشاء المركز المالي الذي سيكون نقطة انطلاقه إليها.[1] وفي08 أكتوبر1904م [2]أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم ينص على اعتبار موريطانيا منطقة مدنية والتخلي عن نظام الحماية فيها وتعين كوبولاني مفوضاً عاماً للحكومة العامة والذي قام بتجهيز حملة عسكرية لاحتلال تكانت وشجع كل من يخدمه بمنحه ميدالية عسكرية. وقد نجحت الحملة في القضاء على قوات إِدَوْعِيش وتفريقها، كما تمكنت من القضاء على أميرها بَكَّار في1أفريل1905م، إلا أنه لم يقدّر لكوبولاني العيش طويلاً بعد موت بَكَّار حيث تعرض للاغتيال في12ماي1905م على يد الموريتانيين.

وبعد كوبولاني جاء القائد العسكري مونتانيه (Montané) الذي عمل على تنظيم المنطقة والقضاء على الاضطرابات،وظهرت عدة آراء حول مستقبل المنطقة حيث كان مونتانيه يرى أن تنسحب القوات الفرنسية وسحب المواقع التي أنشأت في الترارزة والبراكنة، إلا أنّ أنصار التوسع العسكري رفضوا هذا الرأي لأنه سيجمع القبائل الموريطانية تحت لواء المقاومة، ويشكل بذلك خطراً على السنغال[3]. ولأن آدرار كانت تعد المركز الأساسي لكل القبائل المناهضة للاستعمار الفرنسي فقد هاجر إليها العديد من المقاومين الموريطانيين والتفوا حول أميرها ولد عيدة من أجل إيقاف التوسع الفرنسي، إلا أنّ ضعف السلطة الأميرية وعجزها عن تحقيق الانسجام داخل صفوف الأهالي

---

[1] محمد الراضي بن صدفن :المرجع السابق،. ص58.

[2] تجدر الإشارة إلى أنه في هذه الفترة كان الصراع حول المغرب الأقصى على أشده بين الدول الأوروبية القوية، فتمكنت فرنسا بفضل سياستها المخادعة أن تفوز بالمغرب مما قوي عزيمتها على العمل على إخضاع كل مناطق إفريقيا الغربية حتى تربط بين مستعمراتها.

[3] كانت فرنسا قد بسطت هيمنتها على السنغال، في إطار مشروعها الاستعماري الذي كان يهدف إلى السيطرة على إفريقيا الشمالية والغربية لا سيما بعد تمكنها من احتلال الجزائر عام 1830 مما فتح لها المجال واسعا للمضي قدما نحو الحصول على مناطق واسعة في القارة الإفريقية الغنية بالثروات الطبيعية.

وبغض القبائل لبعضها البعض جعل مونتانيه يقوم في البداية باحتلال آدرار بطريقة سلمية وتشتيت القوى المعارضة بكسب ود بعضها، وسيقوم غورو الذي سيحل محله بإكمال عمله بأسلوب عسكري.وفي هذه الفترة كان المقاومون الموريطانيون يكثفون من عملياتهم العسكرية ضد الفرنسيين بعد ما توجهت حملة فرنسية بقيادة النقيب ريبو والملازم اشميت حيث استولت على اكجوجت وأخذت طريقها إلى آدرار لمعرفة المنطقة وتسهيل الظروف للحملة التي ستقوم باحتلالها، واصطدمت مع الثوار بقيادة الأمير سيد أحمد بن أحمد بن عيدة ووقعت بين الطرفين معركة قتل فيها قائد الحملة الفرنسية، وواصل الثوار غاراتهم على الفرنسيين إلى أنْ انسحبت الحامية الفرنسية من اكجوجت بسبب الجوع.[1]

الاخضاع الفرنسي للمجال الموريطاني:

وكانت انطلاقة غورو Gourou في 25 أكتوبر1907م من فرنسا نحو السنغال التي وصلها في ماي 1908م وعرض عليه وزير المستعمرات في سان لويس ضرورة احتلال آدرار، وفي 4 ديسمبر 1908م وصل إلى أرية وأصدر الأمر بالقتال وكان ذلك إعلانا عن بداية المعارك والاشتباكات المباشرة، فقد تحرك غورو يوم 6 ديسمبر من السنة نفسها صوب آدرار. وفي 25 ديسمبر تحركت الحملة إلى واحة تونكَاد ومنها أرسل حملة استطلاعية لتقصي المعلومات عن سهل يَغْرَف، وتوغلت المجوعة الرئيسة بقيادة غوروا نحو الجنوب الغربي. ودارت معارك حاسمة بين الفرنسيين والثوار لفترة طويلة، وبعدها انسحب المقاومون من بلدة أماطيل واتجهوا نحو أطار[2] التي تركوها بعد دخول الفرنسيين

[1] علي بدوى علي سالمان :المرجع السابق، ص 87.

[2] أطار :إحدى المدن الموريتانية وعاصمة آدرار

إليها في يوم9يناير1909م، لتحقق فرنسا من خلال حملة آدرار نتائج كبيرة بسيطرتها على معقل الجماعة المقاومة لها وتقسيم القبائل، كما زادت هذه الحملة من نفوذ المقربين إلى فرنسا مثل :الشيخ سعد بوه وقلّلت من نفوذ أنصار الشيخ ماء العينيين،[1] وتمكنت فرنسا من إحكام السيطرة على آدرار.[2] ثم واصلت فرنسا احتلالها لباقي المناطق الموريطانية حيث سيطرت عام1911م على تيشيت. وقد لقي إخضاع الترارزة والبراكنة وغيرها رفضاً قوياً من طرف الموريطانيين خاصة بعد شروع فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية وهو ما سيؤدي إلى قيام مقاومة مسلحة وطنية معادية للوجود الفرنسي وسياسته في مختلف المجالات.

3-السياسة الاجتماعية:

لقد كان في البداية التفكير العسكري مسيطراً على السياسة الاستعمارية الفرنسية، فالقادة والضباط والجنود الذين شاركوا في عملية الاحتلال هم الذين أصبحوا حكاماً وقاموا بتحطيم الزعامات القبلية والمحلية وانتزعوا منها السلطة ومارسوا الحكم المباشر دون الاستعانة بالقادة المحليين. إلا أنه فيما بعد أدركت فرنسا أن هذا الحكم يستلزم منها سياسة اجتماعية للسيطرة على السكان. وقد استمدت سياستها في إفريقيا عامة وموريطانيا خاصة من مبادئ الثورة الفرنسية بإعلانها أن جميع سكان المستعمرات سيعاملون كمواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات، ورسمت هذه

---

[1]. الشيخ ماء العينين: هو محمد المصطفى ماء العينين بن محمد فاضل بن مامينا القلقمي نسبة إلى قبيلة القلاقمة العربية المتواجدة في الشرق الموريتاني بمنطقة النعمة، ولد حوالي عام 1830م توفي ببلدة تيزنيت بجنوب المغرب عام 1910م، من مؤلفاته نعت البدايات .أنظر، محمد سعيد القشاط: أعلام من الصحراء، المرجع السابق، ص144 .

[2]محمد عبد الرحمن بن عمار :المرجع السابق، ص،ص 208،209.

السياسة على أساس فلسفتها بحيث كان الحكم المباشر هو سمة النظم الحكومية التي أقامتها فرنسا.ولأن التعليم الفرنسي بالنسبة لفرنسا هو أداة للهيمنة الثقافية على الشعوب وحلِ قيمها فإنه في موريتانيا أضحى ضرورياً، ليس لأنه وسيلة لاستلاب السكان ثقافيا فحسب، بل لأنه يساهم في تكوين طبقة من الأطر المحلية التي ستستخدمها لأغراض سياستها الاستعمارية في النظام الإداري[1]، وقد استندت سياسته على ما يلي:

التمدين:إذ يعتبر تمدين الشعوب الهدف الأول بالنسبة للاستعمار الفرنسي الذي كان يعتبر الشعوب الإفريقية شعوبا متوحشة ينبغي تمدينها.

الاستيعاب (الامتصاص): والمقصود صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية بفرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية على الأفارقة حتى يستوعبوها ويتبنوها.[2] ولهذا أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في 10ماي 1924م مرسوم يقرُّ أن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المستعملة في المدارس، ومنع المعلمين من الكلام مع تلاميذهم باللهجات المحلية.[3]

الانتقاء: وذلك بانتقاء بعض الأطر وتكوينها حسب حاجات الحياة الإدارية والاقتصادية للبلاد المستعمَرة.

4-السياسة الإدارية:

في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تسعى إلى تطبيق سياسة التثقيف عملت أيضاً على وضع الأسس التنظيمية الإدارية لموريطانيا كمستعمرة فرنسية لتتمكن من تسير شؤونها

---

[1] علي بدوى علي سالمان :المرجع السابق، ص69.

[2] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق :دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998 ،ص81

[3] محمد الراضى بن صدفن :المرجع السابق، ص87.

وتتحكم في إدارتها .وقد ارتبطت السياسة الفرنسية في مستعمراتها في إفريقيا الغربية بنظام الحكم المباشر الذي رأت بأنه مناسب لهذه المستعمرات ولا ضرورة لوجود تنظيمات قبلية ومحلية،[1] فبعد أن تلقت صعوبات في إدارة البلاد وتعذر عليها السيطرة على تحركات القبائل، فيها أبقت القيادة في يد العسكريين الفرنسيين المتواجدون في موريطانيا، وطبقاً لقانون إنشاء إفريقيا الغربية الذي اقترحه كوبولاني (Xavier Coppolani) سنة1899م ضُمت موريتانيا في 08 أكتوبر1904م إلى إفريقيا الغربية الفرنسية كإقليم مدني يرأسه مندوباً عاماً،[2] وحسب مرسوم 26 ديسمبر 1905م قسمتها إلى خمس دوائر وهي: 1-دائرة الترارزة، وتضم منطقة الترارزة الشرقية والغربية.

2-دائرة البراكنة: وتشمل منطقة الرقبة وألاك.

-3دائرة قورقول: وتضم المناطق الواقعة غرب دائرة البراكنة وشمال الرقبة.

4-دائرة تكانت.

5-لإقامة المستقلة لدائرة لقيديماغا الواقعة على الضفة اليسرى لنهر السنغال.

أما الجهاز الإداري الاستعماري في موريطانيا فكان يتكون من:أ-الإدارة المركزية: وتتكون من الوالي العام لإفريقيا الغربية الفرنسية، بحيث كانت تتم إدارة موريطانيا من داكار، ويقوم بالوساطة بين المستعمرة وحكومة الجمهورية الفرنسية.

[1] س، لويد : إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، تر: شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة، دط، أفريل، 1980، ص61.

[2] مفيد الزيدي: المرجع السابق، ص265.

ب-والي موريتانيا: وهو المفوض العام للحكومة العامة الذي يقيم بسان لويس التي كانت عاصمة لها، وهو يتبع للوالي العام لإفريقيا الغربية ويمارس نشاطه بمساعدة كاتب خاص ومجلس لإدارة ومجلس مكلف بالقضايا الإدارية.

ج -صغار الإداريين: ويضم حكام الدوائر ورؤساء المقاطعات والرؤساء العامون المحليون (الجهاز المحلي الأهلي المتكون من رئيس القبيلة ورئيس الفخذ).[1]

وفي 04 ديسمبر1920م أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوم يقضي بتحويل موريطانيا من منطقة مدنية، إلى مستعمرة يكون فيها مندوب فرنسي خاضع للحاكم العام في إفريقيا الغربية الفرنسية التي أصبحت تضم (موريتانيا، السنغال، السودان الفرنسي (مالي)، النيجر، الداهومي (البنين)، ساحل العاج (كوت ديفوار حاليا)، الفولتا العليا). وفي 20 أوت 1936م أصدرت المرسوم رقم (469) و(470) والذي بموجبه أعادت فرنسا تنظيم المؤسسات الإدارية بالنسبة للعرب والرحَّل في موريطانيا وتم تقسيمها إلى كانتونات (مناطق أو أقاليم) على رأس كل واحدة منها رئيس منتخب. وخلال الحرب العالمية الثانية ونظرا للأوضاع التي عرفتها فرنسا في هذه الفترة أعادت النظر في سياستها مع مستعمرتها التابعة لها ودعت إلى عقد مؤتمر برازافيل بالكونغو في فبراير1944م، والذي تقرر فيه تمثيل المستعمرات على نطاق أوسع في الجمعية الوطنية الفرنسية في المجالس المنتخبة، وظهرت فكرة إنشاء اتحاد فيدرالي لتدعيم وحدة فرنسا الكبرى والتي تبلورت عقب هزيمتها في الهند الصينية 1954، وبناء على توصيات المؤتمر السابق أصدرت مرسوم في27 أكتوبر 1946م ينص على إقامة الاتحاد الفيدرالي الفرنسي الذي

[1] محمد الراضي بن صدفن: المرجع السابق، ص80

يضم فرنسا ومستعمراتها، وبما أن موريطانيا واحدة من هذه المستعمرات فقد أصبحت إقليم سياسي لها برلمان خاص يشرع لها القوانين وينفذها، وفي نفس الوقت تبقى تابعة لفرنسا عن طريق الوالي المنتدب الذي تعينه الحكومة الفرنسية ولها ولايات خاصة .وبسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة في ماي 1958م ومجيء الجمهورية الخامسة برئاسة ديغول أقامت نظام الجماعة الفرنسية محل الاتحاد الفيدرالي الفرنسي، بحيث تقدم فرنسا المعونة الإدارية لأعضاء الجماعة التي تتألف من ثلاث أجهزة وهي :المجلس التنفيذي، مجلس الشيوخ ولجنة التحكيم.

في سنة 1960 نالت الكثير من البلدان الإفريقية استقلالها، نتيجة للظروف الدولية التي تغيرت وكانت في صالح تقرير الشعوب لمصيرها، وقد ساهم الضغط الدولي وكذا الثورة الجزائرية التي أرهقت الساسة الفرنسيين كما أنهكت الاقتصاد الفرنسي، أعلنت فرنسا عن تخليها عن جل مستعمراتها في القارة الإفريقية وكانت موريطانيا من بين هذه البلدان لتدخل معركة البناء والتشييد والتخلص من آثار الاستعمار.

5-المقاومة الثقافية الموريطانية:

رغم فشل الموريطانيين في المعارك التي خاضوها ضد فرنسا في ميادين الوغى، إلا أنهم واصلوا المقاومة ثقافياً من خلال رفضهم السياسة الفرنسية التعليمية، وتشبثهم بقيمهم الدينية وارتباطهم بأصالتهم على غرار ما كان يحدث في الأقطار المغاربية الأخرى، وهذا ما صعب الأمر على فرنسا في السيطرة عليهم، وبهذا الصدد كتب الحاكم العام لغرب إفريقيا في تقرير له إلى وزير المستعمرات عن مهمة كوبولاني في الترارزة أبرز فيها الخصوصية الثقافية للموريطانيين قائلاً "وجدنا شعباً له ماض من الأمجاد والفتوح لم

يغب عن ذاكرته بعد، ومؤسسات اجتماعية لا نستطيع أن نتجاهلها..."، وقال أيضا "ومن العجيب أننا وجدنا لدى الزوايا ثقافة رفيعة أكثر تطورا من الثقافة التي لاحظناها لدى مثقفي إفريقيا الشمالية"[1].

6-السياسة الاقتصادية:

كانت الدوافع الاقتصادية إحدى محفزات الاستعمار الفرنسي في موريطانيا، ولذلك حرصت فرنسا على العمل على استغلال الثروات الطبيعية والبشرية التي كانت تزخر بها موريطانيا ودلك من خلال استغلال الثرة السمكية ومناجم الحديد والبحث والتنقيب عن معادن أخرى وقد كللت جهودها باكتشاف النحاس، علاوة على استغلال الملح الذي كان الثروة التي كانت تعتمد عليها تجارة الموريطانيين منذ فترة طويلة، ومن أجل تسهيل استغلال هده الثروات فلا شك أن السلطة الفرنسية قد أنشأت العديد من الطرقات والموانئ من أجل ربط مناطق الإنتاج المعدني والزراعي بمراكز التسويق ولا سيما التصدير إلى أوروبا.

وقد صاحب الاستغلال الاقتصادي استغلال البشري من خلال إثقال كاهل السكان بمختلف أنواع الضرائب، وكذا استغلال اليد العاملة الرخيصة، حيث تحول السكان الموريطانيين إلى مجرد خدم لدى المستثمرين الأوروبيين الذين حظوا بالمساعدات والتسهيلات المالية والبنكية للقيام بمشاريع كانت تزيدهم ربحا، وبالمقابل كان السكان يزدادون فقرا ولا سيما إبان الحرب العالمية الثانية حيث ازدادت الحاجة إلى المواد الأولية وإلى البيد العاملة الشغيلة في مختلف المراكز لا سيما في الموانئ وفي المناجم.

[1] جلال يحي: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف بمصر، 1965، ص 156 .

خلاصة:

مما سبق دراسته وطرحه في هذا الموضوع خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات هي:

-أنّ موريتانيا تحتل موقع جغرافي استراتيجي له مكانة جغرافية ساهمت في ربط مناطق إفريقيا البيضاء بإفريقيا السوداء ارتباط تجاري مركزه موريطانيا، كما ساهمت القبائل العربية من بني حسان التي استقرت بها في تكوين الفئات المكونة للمجتمع الموريتاني بعد أنْ وصل إليها الإسلام عن طريق المرابطين

-تعرضت موريطانيا خلال القرن 15م لحملة استعمارية تجارية شاركت فيها أغلب الدول الأوروبية التي رغبت في السيطرة على تجارتها خاصة تجارة الصمغ العربي الذي كانت تختص به موريطانيا، ولاعتباره المادة الخام والأساسية لصبغ القماش المنسوج فقد كان سبباً في نشوب صراعات وقيام منافسة بين القوى الأوروبية خاصة هولندا، انجلترا، فرنسا انتهت الأخيرة بالانفراد بالمنطقة بعد تأسيس مركز سان لويس عند مصبنهر السنغال عام1659م[1]

-أقامت فرنسا علاقات مع القبائل المنتشرة في التراب الموريطاني ذات طابع تجاري عن طر يق عقد معاهدات واتفاقيات مع زعماء القبائل، وهي التي حددت العلاقات ونظمتها، زيادة إلى عقد معاهدات سياسية من أجل ضمان السلام بين الطرفين.

-قامت فرنسا برحلات استكشافية استعمارية إلى موريطانيا بهدف جمع المعلومات الكاملة والتفاصيل الدقيقة عن جغرافيتها العامة، ومعرفة السكان وطبيعة معيشتهم. وأهمها رحلة كوبولاني التي نجحت في وضع مشروع مهد للاحتلال بعد أنْ وافقت الحكومة

[1] جلال يحي : المرجع السابق، ص157.

الفرنسية عليه-5.إن النزعة التوسعية لفرنسا[1] ورغبتها في ربط مستعمراēا في المغرب العربي وفي إفريقيا الغربية كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى احتلال موريتانيا

-كانت عملية الاحتلال الفرنسي لموريتانيا على مرحلتين هما :مرحلة التغلغل السلمي من1900إلى 1904م تمكن فيها كوبولاني من إحكام السيطرة على الترارزة والبراكنة بعد إقناع زعمائها قبول دخولهم تحت سلطة الإدارة الفرنسية في السنغال. ومرحلة الإخضاع العسكري من 1905 إلى1909م التي قام فيها كوبولاني بالهجوم على تكانت عسكرياً، وبعد مقتله في12ماي1905م واصل الجنرال غورو العملية باحتلال آدرار ودخولها في09يناير1909م.

انتهجت فرنسا في المجال الموريطاني سياسة استعمارية لتثبيت إدارتها في البلاد، فطبقت سياسة الاستيعاب ضمن سياستها الثقافية بهدف ربط الموريتانيين بالحضارة الفرنسية .زيادة إلى فرض المناهج التربوية الفرنسية على التعليم الموريتاني والتضييق على الزوايا والمدارس القرآنية(المحاضر)،وتقسيم البلاد إلى وحدات إدارية لتسهل عليها عملية إدارتها وتسييرها علاوة على فرض الضرائب على الأشخاص والممتلكات لسد عجز خزينتها الاقتصادية.

-كان للموريطانيين رد فعل على الاحتلال وسياسته التعسفية من خلال المقاومة المسلحة التي قادها الزعماء الرافضين للاحتلال وعلى رأسهم الشيخ ماء العينين الذي عرقل تقدم القوات الفرنسية وحاول منع توغلها في الداخل، إضافة إلى مقاومة شيوخ الزوايا والمحاضر من خلال نشرهم للثقافة العربية الإسلامية داخل الأوساط الموريتانية،

[1] الخليل النحوي: إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة، ص3.

ولم تتمكن المقاومة المسلحة من الاستمرار بسبب محاصرة فرنسا لها بمنع السلاح والإمدادات الخارجية خاصة من المغرب الأقصى.

المحور الخامس: سياسة الاستعمار الإيطالي في ليبيا

المحاضرة العاشرة

سياسة الاستعمار الإيطالي في ليبيا

مقدمة:

تعتبر ليبيا من أهم بلدان المغرب العربي التي تعرضت لأبشع استعمار مع مطلع القرن العشرين، كانت خاضعة للحكم العثماني منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي تحت اسم طرابس الغرب[1] حيث تمكن الأتراك العثمانيين من افتكاكها من بين أيدي المحتل الإسباني، وكانت على غرار الإيالات المغربية الأخرى تخضع للحكم العثماني خضوعا غير مباشر، حيث احتفظ بخصوصياتها، إلى غاية سنة 1711 حيث أاستطاع أحد أفراد الأسرة القرمانلية من تأسيس حكم وراثي دام حتى الاحتلال الإيطالي لها سنة 1911. ويندرج احتلال ليبيا ضمن المشروع الأوروبي الذي رام إلى اقتسام تركة الدولة العثمانية التي بذلوا كل كمساعيهم من أجل إضعافها والقضاء عليها في ظل الظروف التي كانت تعرفها هذه الدولة والتي ساعدتهم على تحقيق أغراضهم مع نهاية القرن 19 ومطلع القرن العشرين.

1-الغزو الإيطالي لليبيا و ردود الفعل الليبية

أ-الغزو الإيطالي لليبيا

بعد أن تمكنت إيطاليا من تحقيق وحدتها القومية سنة 1871 ازداد طموحها و اشتدت أطماعها و قويت لديها الرغبة في ضرورة دخول حلبة المنافسة الاستعمارية إلى

[1] تمييزا لها عن مدينة طرابلس الشام التي تقع في لبنان.

جانب الدول الأوربية الكبرى الأخرى(كان الصراع على أشده بين فرنسا وأنجلترا والتحقت بهما ألمانيا بعد تحقيق وحدتها عام 1870) وكانت إفريقيا الشمالية محل نزاع وصراع بسبب الضعف الذي كانت تعاني منه نتيجة انهيار الدولة العثمانية التي كانت تلقي بظلالها على المنطقة المذكورة،[1] ولا سيما بعد أن تمكنت فرنسا من بسط نفوذها على الجزائر ثم تونس، وأصبح المغرب الأقصى قاب قوسين أو أدنى من الاحتلال، ولم يبق سوى ليبيا خارج مجال ذلك التنافس، فرأت إيطاليا أنه من واجبها أن لا تفوت الفرصة، و تبادر إلى الدخول حلبة المنافسة الاستعمارية من خلال ليبيا، فكان عليها أولا أن تبحث عن أساليب تمكنها من التغلغل السلمي داخل ليبيا التي كانت ما تزال تابعة للدولة العثمانية التي باتت ضعيفة وعاجزة عن الدفاع عن أراضيها، وقد تجلى هذا الضعف للدول الأوروبية التي كان لها يد الطولى فيه في احتلال الفرنسي للجزائر وتونس.

وقد بدأ التغلغل الإيطالي في ليبيا وبالضبط في طرابلس وبرقة في شكل بعثات استكشافية من تنظيم الجمعية الإيطالية للاستكشاف الجغرافي والتجاري، التي كان مقرها في ميلانو.

الغزو العسكري:

بعد أن هيأت إيطاليا الأجواء ومهدت جميع الطرق بما فيها الحصول على موافقة الدول الأوروبية الكبرى، شنت حملة بحرية في شهر سبتمبر 1911 بغرض فرض حصار محكم على الأراضي الليبية من جهة البحر، حيث كانت الحملة كبيرة استهدفت الاحتلال

[1] لمزيد من التفاصيل حول الصراع الأوروبي والتنافس الاستعماري خلال القرن التاسع عشر راجع:
عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت.

باستخدام القوة العسكرية، وكان احتلال المواقع الليبية على مراحل ومن دون مقاومة قوية، حيث كانت الحاميات العثمانية ضعيفة لم تتمكن من مواجهة الجيوش الإيطالية المتطورة حينئذ.[1]

نظم الليبيون مقاومة شرسة ضد الاحتلال الإيطالي بزعامة الطريقة السنوسية في البداية ثم تزعم المقاومة الشيخ عمر المختار الذي أظهر للإيطاليين بسالة وشجاعة منقطعة النظير في التضحية والجهاد، حتى نفذ منه السلاح اين تمكن العدو الإيطالي من إلقاء القبض عليه وبعد محاكمة صورية فاضحة تم الحكم عليه بالإعدام ونفذ الحكم في يوم 16 سبتمبر 1931، إن إعدام شيخ هرم بقي وصمة عار في جبين الاحتلال الإيطالي، وباستشهاد عمر المختار تواصلت المقاومة، لكن ما لبثت أن ضعفت وتوقفت بعد سنة واحدة.

2-السياسة الإدارية للاحتلال الإيطالي في لبيبيا:

إصدار مرسوم ملكي في 1911/11/5 ينص على أن الأراضي التي تخضع لإيطاليا يتم تسييرها بواسطة مراسيم إيطالية إلى غاية صدور القانون الأساسي الذي يسير شؤون المستعمرة.

مرسوم 1912/11/20 الذي نص على تشكيل وزارة المستعمرات

مرسوم تم بموجبه تقسيم ليسبيا إلى حكومتين واحدة في برقة والأخرى في بنغازي، ثم تلا هذا المرسوم مراسيم أخرى تقسم الحكومتين إلى أقاليم ومقاطعات يحكمها حاكم بمساعدة مجلس يضم في تشكيلته ممثلين من الأهالي.

[1] شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إباهيم: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء، الرياض، 2002، ص209.

صدور القانون الأساسي لولايتي برقة وطرابلس ونص على:

-حكومات محلية في الولايتين

-جباية الضرائب من صلاحيات البرلمان

-تمويل الخدمات العامة من الميزانية

-حرية الصحافة وحق التعليم للأهالي حتى المرحلة الثانوية.

وجاءت المرحلة الثانية تعمل على استيطان الأوروبيين في الأراضي الليبية والاستغلال الفلاحي،

شرعت الحكومة الإيطالية مجموعة من المراسيم والقرارات تمكنها من الاستيطان والاستيلاء على الأراضي.

وخلال الحكم الفاشي تم تغيير الحكم في ليبيا من خلال إسناده إلى حاكم واحد وجعل الحكومتين تحت حكومة واحدة يسمى هذا الحاكم والي يساعده مجلس استشاري، وقد قسمت ليبيا إلى 4 مقاطعات هي كطرابلس و مصراتة وبنغازي ودرنة.

3-السياسة الاقتصادية:

ارتكزت السياسة الاقتصادية للاحتلال الإيطالي في ليبيا على تشجيع المهاجرين الأوروبيين للاستيطان في ليبيا، وذلك من خلال منحهم الأراضي الجيدة والقروض البنكية من أجل إنشاء المستثمرات الفلاحية، وبناء البيوت وعملت الحكومة على استحداث بعض المرافق الضرورية لتسهيل عملية الاستيطان واستقرار الجاليات الأوروبية عامة والإيطالية على وجه الخصوص من مدارس ومستوصفات ومعابد غيرها، وفي الوقت ذاته كان الليبيون يعيشون في فقر وجهل وحرمان.

وقد ازدادت وطأة الاحتلال عند اعتلاء الحرب الفاشي السلطة في إيطاليا حيث ازددت الهجرة إلى الأراضي الليبية، واعتمدت على تشجيع النشاط الفلاحي لا سيما غراسة الأشجار المثمرة كالزيتون والكروم.

وكان الإيطاليون لا يترددون في مصادرة أراضي الأهالي كلما عجز هؤلاء عن تسديد ديونهم أو الضرائب المفروضة عليهم وتوزيعها على الإيطاليين.[1]

السياسة الثقافية التي اتبعتها إيطاليا في ليبيا خلال الفترة من (1911 – 1943م):

بدأت المخططات الإيطالية الساعية لطمس الثقافة العربية في ليبيا قبل الغزو الإيطالي، فقد سعت إيطاليا لتمرير ثقافتها إلى الوسط الاجتماعي الليبي عبر عدة قنوات تفاوتت في الأهمية والقوة والفاعلية عن طريق المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية، سالكة في ذلك سياسة مدروسة محكمة قائمة على تسخير تلك المؤسسات للتغلغل والتسلل من خلالها إلى داخل المجتمع الليبي لبسط سياستها وآرائها وأفكارها عليه. ولأهمية المؤسسة الدينية فقد أولتها إيطاليا عناية خاصة، وأفردت لها الجهد وخصصت لها الوقت لدراستها وفهمها فهماً جيداً، والنظر إليها بعمق، ومحاولة الاستفادة منها في تحقيق أهدافها، واقتنعت بأن أي مساس بتلك المشاعر واستفزازها سيثير العواطف ضدها، ويؤجج نار العداوة في نفوس المواطنين المسلمين على اختلاف مواقفهم السياسية.[2] وكانت المؤسسة التعليمية أداة أساسية في سياسة إيطاليا الثقافية، فقد حاولت الحكومة الإيطالية استغلالها إلى أبعد مدى لتحقيق أهدافها، فعملت منذ البداية على محاولة كسب الطلاب وذويهم. كما كان لوسائل الإعلام أهمية خاصة، على الرغم

---

[1] محمود شاكر: ليبية، الدار العلمية، 1972، ص 40.

[2] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 41.

من محدودية انتشارها من جهة، وضآلة حجم الفئة الشعبية التي يمكن مخاطبتها مباشرة من خلالها من جهة أخرى , وتكمن أهميتها في مخاطبة الفئة المتعلمة، وهي فئة صغيرة، إلا أنها عظيمة الأهمية، لأنها الطبقة الواعية والمؤثرة في المجتمع، فهي ليست هدفاً في حد ذاتها فحسب، بل هي أيضاً وسيلة المخاطبة للأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية ولم يبق التراث الثقافي بمعزل عن المخططات الاستعمارية الإيطالية، فصرفت إيطاليا المبالغ المالية على الأعمال الأثرية الرومانية في مختلف أنحاء البلاد، وبذلت الجهود في عمليات الاستكشاف والتنقيب والترميم والدراسات التي كانت منصبة بشكل خاص على التراث الروماني في ليبيا، لإثبات أن ليبيا كانت ولاية إيطالية في الماضي. كما اهتمت إيطاليا بعملية التواصل المباشر بين الليبيين والإيطاليين في المعاملات اليومية سواء أكان على المستوى الفردي أم الجماعي، تلك الاتصالات التي أولتها الحكومة الإيطالية عناية خاصة لما لها من أثر عميق في التأثير على الليبيين.

الوسائل التي استخدمت لتحقيق هذه السياسة.

اعتمدت إدارة الاحتلال الإيطالي على طَلْيَنَةْ(على وزن فَرْنسة) المجتمع الليبي من خلال نشر التعليم باللغة الإيطالية، وتكريس الجهود على تدريس تاريخ إيطاليا والتعريف بماضيها وأمجادها. وفي العهد الفاشي ركزت على تمجيد هذا الحزب ورموزه. ويبدو أن حاجة الإدارة الاحتلال إلى مساعدة الأهالي دفعت بها إلى إنشاء المدارس لتخريج موظفين لمساعدتها في تسيير شؤون الأهالي، على غرار الأئمة والقضاة والمفتيين والكتاب. وذلك بموجب القرار الملكي الذي صدر سنة 1916 بغرض احتواء التعليم التقليدي.[1]

[1] السويدي سالم فرج: السياسة الثقافية الإيطالية في ليبيا (1911 – 1939م)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها، الجمهورية الليبية، 2013.

4-السياسة الاجتماعية:

لم تختلف السياسة الاجتماعية التي انتهجتها سلطة الاحتلال الإيطالي عن السياسة الفرنسية او الإسبانية، فهناك قواسم مشتركة بين هذه الحكومات، ومنها الترويج لفكرة رسالة الرجل الأبيض (الأوروبي) المتحضر وهي إخراج الشعوب من تخلفها وتخليصها من الهمجية والبربرية، ومن هذا المنطلق فقد عملت الحكومة الإيطالية على نشر اللغة الإيطالية والثقافة الإيطالية والنمط الإيطالي في أوساط المجتمع الليبي المسلم المحافظ، فأدخلت عليه عادات وتقاليد وأنماط غريبة كشرب الخمور وبناء المواخير وغيرها من رموز الحضارة الغربية، كما ركزت على النشاط التبشيري من خلال إقامة الكنائس وتشجيع التنصير، وبالمقابل حاربت السلطات الاحتلال الدين الإسلامي من خلال التضييق على النشاط الديني وإهانة رموزه من مساجد وكتب وزوايا، وحاربت التعليم العربي ووصفته بالمتخلف وبأنه لا ينتج سوى التطرف والإرهاب[1] وأهانت العلماء والفقهاء، وتعرضت للقرآن الكريم بالسب والإهانة واعتبرته سبب تخلف المسلمين.

إن أكثر الأيام اضطهادا وقمعا هي تلك أيام الحكم الفاشي، فقد كانت ردة فعل الاحتلال الإيطالي على المقاومة الليبية الباسلة عنيفة وقاسية، حيث قامت سلطة الاحتلال بمصادرة أملاك كل من يشتبه فيه مساعدة الثوار او متعاطف معهم، علاوة على التقتيل الجماعي للرجال والنساء على حد سواء، والزج بالعلماء في السجون وتركهم بدون مأكل ولا مشرب حتى الهلاك، ولعل من أبشع الجرائم التي ارتكبها الإيطاليون في ليبيا هي جرائم اغتصاب النساء، انتقاما من الثوار، فقد كان الجنود يلجؤون إلى

---

[1] كان الجهاد والدفاع عن الأرض والعرض عند الأوروبيين أصحاب الحضارة تطرف وإرهاب.

اغتصاب النساء وتقييدهن عاريات في الهواء الطلق مع منع الأكل والشرب عنهن فكن يهلكن من شدة الجوع والعطش وحرارة الشمس المحرقة.[1]

وعلى أية حال عانى الشعب الليبي أكثر ما عاناه بعد فشل المقاومة بأسر الشيخ عمر المختار، حيث كان الفارق كبيرا بين الطرفين في العتاد والعدد، فبد توقف المقاومة المسلحة أعلنت الحكومة الإيطالية الفاشية حينها أن ليبيا هر الشاطئ الرابع لإيطاليا وأخذ العائلات الإيطالية تتدفق على ليبيا وتنتزع الأراضي من أصحابها الذين تحولوا إلى مجرد مزارعين لدى الإيطاليين بعد أن كانوا اسيادا في أراضيهم.[2]

[1] محمود شاكر: المرجع السابق، ص 41. أنظر كذلك، علي محمد الصلابي: الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، مكتبة الصحابة، الشارقة، 2001، ص 168 وما يليها.

[2] علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص ص 224-225.

المحور السادس: **انعكاسات وآثار السياسة الاستعمارية على البلدان المغاربية وردود الفعل الوطنية:**

المحاضرة السابعة

انعكاسات وآثار السياسة الاستعمارية على البلدان المغاربية وردود الفعل الوطنية:

1-انعكاسات وآثار السياسة الاستعمارية على البلدان المغاربية

لقد تركت السياسة الاستعمارية التي انتهجتها الدول الأوروبية في البلدان المغاربية آثارا عميقة، وجرروحا لم تندمل بسهولة سنحاول نلخيصها في النقاط التالية:

-زوال الدولة الجزائرية، وتحول الجزائر إلى قطعة فرنسية. ورغم إبقاء المستعمر على الأنظمة القديمة التي كانت سائدة في تونس (نظام البايات العثماني)، والمغرب (نظام السلاطين)، وفي ليبيا (حكم الأسرة القرمانلية)، إلى أن حكم هؤلاء كان صوريا شرفيا فقط، إذ كانت السلطة الفعلية بيد ممثل الدولة المستعمِرة، ولم يكن دوهم يتعدى المصادقة والختم على القرارات والمراسيم التي كانت تصدرها السلطات الاستعمارية من أجل إضفاء الشرعية والمصداقية ليس إلا.[1]

-تشتيت القبائل، وتفكيك النظام القبلي الذي كان ركيزة المجتمعات المغاربية، وعماد نظامها خلال العهد السابق للاحتلال.

[1] امحمد مالكي: صورة المغرب العربي في الكتابات الاستعمارية، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، 2-3 /2006/7، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 170.

-تفكيك البنية الاجتماعية لهذه البلدان، وذلك لزرع مجتمع غريب ودخيل في عاداته وأخلاقه ودينه عن المجتمع المغاربي.

-انتشار الجهل والأمية في وسط السكان، نتيجة لسياسة التجهيل الفرنسي، حيث كان التعليم موجها لخدمة أبناء المستوطنين. بعدما كانت نسب المتعلمين أعلى منها في البلاد الأوروبية حسبما اعترف به بعض الكتاب الفرنسيين.[1]

-محاربة الدين الإسلامي بكل الوسائل، والتضييق على رجاله، والقضاء على الجهاز القضائي في هذه البلدان، واستبداله بالقضاء الأوروبي (الفرنسي، الإسباني في المغرب، والإيطالي في ليبيا)، وما نجم عنه من اختلالات في القضاء، وفي ميزان العدل.[2]

-انتشار ظاهرة الهجرة نحو الخارج، لا سيما من الجزائر إلى تونس وإلى بلاد الشام بسبب سياسة المصادرة، والضرائب الثقيلة التي ترتب عنها تفشي الفقر والمجاعة، ثم في اتجاه فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى (من الجزائر وتونس والمغرب) للعمل في المصانع والموانئ والمزارع وغيرها.[3] وقد لعب هؤلاء المهاجرون دورا فعالا في تبلور الحس الوطني القومي والتحرري لاحقا (نجم شمال إفريقيا نموذجا).[4]

-التخلف واختلال النمو الاقتصادي. لقد أدت السياسة الاستعمارية إلى تفشي مظاهر البؤس والشقاء، وزادت من التخلف الحضاري الذي ينجم عنه آفات اجتماعية

---

[1] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر. وكذلك أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 5،6،7.

[2] تناول العديد من الكتاب والمؤرخين والدارسين مسألة المقاومة الثقافية في البلدان المغاربية، منهم الفيلسوف مالك بن نبي وعبد الله العروي ومحمد عابد الجابري وغيرهم.

[3] يُذكر أن وعائلة الأمير عبد القادر هاجرت إلى بلاد الشام وتبعها عدد كبير من العائلات من نواحي معسكر والجنوب الوهراني واستقروا في الشام في سورية ولبنان وبعضهم هاجر إلى الأردن وفلسطين.

[4] حول الدور الذي لعبه العمال المغتربون الجزائريين راجع، زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914 1939نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر.

كالثالوث الأسود (الجهل والفقر والمرض)، مما حول حياة السكان إلى جحيم لا يطاق، في حين كان المعمرون ينعمون بخيرات هذه البلدان، ويتمتعون بها ويبعثون بالفائض إلى بني جلدتهم في أوروبا، في سياسة دنيئة منافية للقيم الإنسانية، وللأخلاق والأعراف والتقاليد.[1]

-إثقال كاهل السكان بشتى أنواع الضرائب، أدى بدوره إلى زيادة البؤس في وسط السكان، وقد زادت الأوبئة والكوارث الطبيعية من هموم السكان، دون أن تقدم السلطات الفرنسية أية مساعدة، بل أنها تنصلت من المساعدات التي قدما الباشاغا محمد المقراني للفلاحين في منطقته عقب المجاعة الرهيبة التي عرفتها الجزائر سنوات 1865-1866-1867-1868-1869، حيث بلغ بالسكان الأمر إلى أكل لحوم البشر.[2]حيث قاست المجتمعات المغاربية من هذه الأمراض والأوبئة الفتاكة كالتيفوس والكوليرا والتيفويد، والجذري والجذام وغيرها، فكانت نسبة الوفيات مرتفعة في ظل غياب المرافق الصحية(المستوصفات والأطباء والصيدليات) وسبل العلاج والوقاية، والجهل بالتدابير الصحية وانعدام وغياب المنظفات ومواد التعقيم. بالإضافة إلى سوء التغذية والإيواء وانعدام الشروط الصحية في الإيواء وغيرها من العوامل التي كانت تزيد الطين بلة.

---

[1] على الرغم من الخيرات التي من الله بها بلد الجزائر إلا أن سكانه كانوا يعانون من الفقر المدقع، حيث روى لي شاهد من مدينة العين الكبيرة (27 كلم شمال سطيف) أن المعمر فابري Fabrer كان يملك أراضي شاسعة جدا تنتج كميات هائلة من الحبوب وغيرها من الغلات، وكان لا يسمح للأهالي سوى بزراعة المناطق الجانبية الصعبة، كما ذكر لي أن المعمر الكونت le Compte قتل فلاحين(02) رميا بالرصاص في ضواحي المدينة المذكورة بسبب تعرض سنابله للسرقة.1871

[2] أنظر، يحي بوعزيز: ثورة 1871 ودور عائلتي المقراني والشيخ الحداد. وكذلك دراسة التي قام بها لمؤرخ الفرنسي أندري نوشي: André Noschi: Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoise de la conquête Française jusqu'en 1919, Paris, 1961.

سياسة التنصير: العمل على نشر الدين المسيحي على حساب إقصاء الديانة الإسلامية الراسخة في المجتمع منذ الفتح الإسلامي، والاستهانة والسخرية من الدين والتهكم من العادات والتقاليد وتسفيهها، دون مراعاة لشعور السكان ولا لعواطفهم الدينية التي كفلتها الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة من قبل (وثيقة استسلام الداي حسين مثلا).

التجهيل:أدرك المستعمر أن العلم خطرا على حاضره ومستقبله في هذه البلدان، ولذلك راجح يحارب التعليم الأهلي وينشر التعليم الفرنسي، لتكريس وترسيخ ثقافته الغربية الدخيلة على هذه المجتمعات.

محاربة اللغة العربية من خلال التضييق على مؤسساتها ورجالها، وتشجيع اللغة الدارجة والعمل على انتشارها في المؤسسات التعليمية، بهدف القضاء التدريجي على اللغة الفصحى، فحشدت لها ترسانة من الإجراءات التعسفية والقوانين القاسية لتتخلص منها ومن مؤسساتها، حيث قال الشيخ الفضيل الورثيلاني بهذا الصدد "بأن فتح مدرسة لتعليم اللغة العربية في الجزائر كان ولا يزال في نظر الفرنسيين أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخائر استعدادا لثورة، وأخطر من فتح مَحششة يُدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم، فقد شهدت المحاكم الفرنسية في الجزائر مناظر مخجلة يُساق فيها معلم العربية في موكب اللصوص والقتلة والمجرمين، لمحاكمتهم على صعيد واحد[1]."

وفي مقابل ذلك شجع الاستعمار الطُرقية التي ساهمت في نشر الجهل والخرافة والأباطيل التي لا تمت لتعاليم الدين الإسلامي بصلة.

[1] أسعد السحمراني: مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 221.

2-ردود الفعل الوطنية

المقاومة السياسية في الجزائر قادها حمدان خوجة وأحمد بوضربة،

والمقاومة العسكرية التي كانت عنيفة في الجزائر بقيادة كل من باي قسنطينة الحاج أحمد، والأمير عبد القادر في بايلك الغرب، ثم اندلاع المقاومات والثورات والانتفاضات الشعبية في شرق البلاد وشمالها وغربها وجنوبها.

وفيما يتعلق بالمقاومة الفكرية والثقافية فقد تصدى لها العلماء والشيوخ الدينيين لا سيما الزيتونيين، وفيما بعد خريجو المدرسة الكولونيالية المتشبعين بقيم الحضارة الإسلامية والعربية (عرفت هذه المقاومة في جميع البلدان المغاربية)، وكان لها صدى كبيرا، وحققت نتائج ملموسة في الميدان، حيث أفشلت المشاريع الاستعمارية لا سيما ما تعلق بالقضاء على الهوية المغاربية.

ولا شك أن الدور الذي لعبته الزوايا وبعض الطرق الصوفية في ميدان حفظ الدين واللغة العربية هو دور لا يمكن الاستهانة به، حيث كانت هذه الزوايا والطرق الصوفية الدرع الواقي للدين واللغة، وهذا ما جعل الكاردينال الفرنسي لافيجري يصرح أنه طالما شعوب المغرب العربي متمسكة بالإسلام واللغة العربية فإن أي مشروع يستهدف إدماجهم محكوم عليه بالفشل، ورأى أنه لابد من تنصيرهم، وجعل لسانهم فرنسي من أجل تحقيق اندماجهم.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المستعمِر لم يترك أي ميدان أو مجال من المجالات لم يستثمر فيه خطابه الاستعماري، فعلاوة على استغلاله التاريخ والجغرافيا والدين واللغة والعادات

[1] الهادي بكوش: الاستعمار بن الأمس واليوم، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، 2-3 /2006/7، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 35.

والتقاليد، والأعراف، استخدم الجمعيات الدينية الخيرية التي كانت تتوغل في أوساط السكان تحت ذريعة تقديم المساعدات والإعانات الخيرية، والخدمات الاجتماعية، لا سيما أثناء الكوارث الطبيعية والأزمات، بل أن البلديات كانت لديها مصلحة خاصة بتقديم الإعانات والصدقات للفقراء والبائسين والمساكين، لكي تمن عليهم، وتبين لهم أن فرنسا حنون وعطوف ورحيمة بسكانها.

يقول الهادي بكوش[1] "أن الرسالة التمدينية التي ادعت فرنسا أنها استعمرتنا لنشرها كذب وبهتان في مستوى النيات، وتجهيل وتفقير في مستوى النتائج. إنها مغالطة وتضليل، وهي مأساة إنسانية، وجريمة بالنسبة لمرتكبيها، لان الاستعمار في الحقيقة احتلال بالقوة وابتزاز بالعنف. وهو ظلم وعدوان تسلط علينا 132 سنة في الجزائر، و75 عاما في تونس، و44 عاما في المغرب وهكذا. "

"غلبنا، وحُكم فينا، وجُردنا من بلادنا، وأُلحقنا بفرنسا، تفككت مجتمعاتنا، وشُوهت هويتنا، وعُوملنا باحتقار وجبروت في عقر دارنا، في أرضنا وأرض أجدادنا وكاننا غرباء، وسكان

[1] الهادي البكوش: من مواليد 1930، سياسي تونسي شغل منصب الوزير الأول بين 7 نوفمبر 1987 و27 سبتمبر1989 . ناضل البكوش منذ شبابه في الحزب الحر الدستوري الجديد ممّا سبب في اعتقاله من طرف سلطات الاستعمار الفرنسي. وفي الستينات أشغل منصب والي بنزرت ثم صفاقس وقابس، ثم أقيل على يد الرئيس بورقيبة إلى ثم حوكم صحبة بن صالح وعدد من معاوني هذا الأخير. على عكس بن صالح الذي حكم عليه بالسجن 10 سنوات، قضت المحكمة العليا عدم سماع الدعوة في حقه. ابتعد بعدها عن الحياة السياسية قرابة 8 سنوات. أبعد عن تونس من طرف بورقيبة من خلال تعيينه قنصل في مدينة ليون. ثم عين بين 1981 و1982 سفيرا لدى الفاتيكان ثم لدى الجزائر. وعين في 16 مارس 1984 مديرا للحزب الاشتراكي الدستوري قبل أن يصبح سنة 1987 وزيرا للشؤون الاجتماعية. أصبح وزيرا أولا بعد حركة 7 نوفمبر 1987 التي قادها زين العابدين بن علي، والتي أطاحت بالرئيس الحبيب بورقيبة. أعفي من منصبه في 27 سبتمبر 1989. وفي سنة 2005 عُين عضوا في مجلس المستشارين، وشغل منصب رئيس الاتحاد العربي لرواد الكشافة والمرشدات.

من درجة ثانية، والمستعمرون هم الأسياد الأعلون، وكان الأمر في الجزائر أدهى وأمر، إذ كاد شعبها يفقد لغته ودينه، لولا إرادته القوية في الحياة."

"افتكوا أراضينا واستحلوا أحباسنا، واقروا فيها فرنسيين، حشروا فيها حثالة من المساجين وللمجرمين والبطالين، وقالوا لهم هذه بلادكم، هي فرنسا الكبرى اسكنوها آمنين، فهي لكم إلى الأبد، وجعلوا من بلادنا مستعمرات استيطان."حكمونا بالحديد والنار، بالرعب والتخويف، بالإبعاد والتشريد والسجن، بالقتل والتعذيب، بالإهانة والتذليل. نهبونا، سلبونا، فقرونا وجوّعونا، وجهّلونا، طمسوا هُويتنا، وكلما احتج الأهالي اشتد العنف، وزادت القساوة، وتعددت عمليات الإبادة. من ذلك أنهم حشروا الفارين في الكهوف والمشاتي ودفنوهم أحياء. وكانوا يغربون البعض منهم إلى الجزر النائية كيان وكاليدونيا الجديدة، حيث يموتون مرضا، وجوعا، وعطشا."

"بالرغم من ذلك لم يستسلم الشعب، ولم تتوقف الاحتجاجات، والتظاهرات، ولم تضعف المقاومة. فشُعوبنا لم تقبل الاحتلال، وخاضت حروبا ضده منذ دخوله، وسجلت ملاحم خالدة، ومن ينسى بطولات الأمير عبد القادر والحاج أحمد باي، وانتصارات عبد الكريم الخطابي، وجراة وصمود رجال أمثال علبي بن خليفة، ومحمد بن صالح الدغباجي، وخليفة بن عسكر. تراجعت المقاومة فيما بعد لعدم توازن القوى، ولافتقارنا إلى الأسلحة العصرية، ولغياب سند دولي، ولانهيار السلطنة العثمانية، ولتخلفنا السياسي والاقتصادي. ثم عاد لنا وعينا، واستيقظنا وتجددت المعارك في كل من تونس والمغرب (1952) بعد أن أغلق الاستعمار

باب الحوار، ثم اندلعت في الجزائر الثورة التحريرية سنة 1954[1]،" حيث خاضت شعوبنا معارك التحرير التي كللت بالاستقلال.

لقد مرت جميع شعوب البلدان المغاربية بتجربة المقاومة المسلحة ضد المحتل في البداية، ثم انتقلت إلى النضال السياسي السلمي لكنها سرعان ما عادت مرة أخرى للجهاد كسبيل وحيد لانتزاع السيادة الوطنية.

[1] الهادي بكوش: الاستعمار بن الأمس واليوم، أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، الجزائر، 2-3 /2006/7، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 35.

خاتمة:

في الختام يمكننا أن نخلص إلى القول أن هناك قواسم مشتركة بين السياسات الاستعمارية المتبعة في بلدان المغرب العربي، على اختلال جنس الاستعمار، حيث أن الظاهرة الاستعمارية واحدة، وكانت الدول الاستعمارية تستفيد من تجارب بعضها البعض وتقتبس من بعضها البعض بغرض إنجاح العمل الاستعماري، ويمكن تلخيص هذه السياسات في العناصر التالية:

-القضاء على الأسر المحلية الحاكمة وتدجينها.

-إنشاء المستوطنات الأوروبية.

-تدعيم القوة العسكرية.

-البحث عن حلفاء محليين وتشكيل القوة الثالثة أو الطابور الثالث.

-إنشاء الشركات الفلاحية.

-تأسيس قاعدة صناعية خدمة للمستوطنين والميتروبول على حساب قدرات الأهالي

مثال:حصلت الشركة السويسريةla société genevoise على مساحة 20000 هكتار في سهول سطيف.

-ضرب البنية الاجتماعية.

-اعتمدت فرنسا في الجزائر كما في المغرب الأقصى على سياسة خطيرة سيكون لها أبعاد وانعكاسات في مستقبل البلدين تمثلت في تشجيع السياسة البربرية التي كانت تقوم على التمييز العرقي بين العرب والبربر(توجد في الجزائر على سبيل المثال عدة مجموعات إثنية موزعة عبر التراب الوطني تتمثل في القبائل والميزابيين والشنويين والشلوح والشاوية

والطوارق ولكل مجموعة لغتها الخاصة بها) وقد ارتكزت هذه السياسة على أن البربر إسلامهم سطحيا وأنهم يعتمدون على عاداتهم وتقاليدهم أكثر من اعتمادهم على تع_اليم الدين الإسلامي، وأن البربر يسهل تنصيرهم وتمسيحهم وذلك من خلال السعي إلى إبعادهم عن العرب وعن العربية والإسلام قدر الإمكان، ولذلك عمل الاستعمار على التركيز في سياسته التنصيرية على منطقة القبائل.

وفي الأخير يمكن القول أنه على الرغم من مرور أكثر من 60 سنة على استقلال البلدان المغاربية، إلى أنها لا تزال تتخبط في مشاكل لا حصر لها في التنمية الشاملة، والنهوض بالشعوب وتحقيق النهضة والتطور الذي كان يحلم به المجاهدون والشهداء، حيث أن الاستعمار قبل خروجه مهزوما من هذه البلدان كان قد زرع بذور التفرقة بين رفقاء الأمس في النضال، وخير مثال على ما نقول مصير الاتحاد المغاربي[1] الذي لا يزال رهينة الاختلافات والصراعات السياسية بين حكوماته، وهو المخرج الوحيد للأزمات التي يمر بها المغرب العربي، ولمواجهة التكتلات الدولية التي لا يُرحم فيها الضعيف.

[1] تأسس الاتحاد المغرب العربي سنة 1989 بعد عدة مراحل طويلة من النقاش والتشاور، ويحمل أهدافا كبيرة وهو يضم البلدان الخمسة، ولكنه لا يزال لم يحقق من الأهداف التي سطرها إلا القليل.

المصادر والمراجع:

-يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين- ثورات القرن التاسع عسر، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

-يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين

-وثائق أرشيف ما وراء البحر في أكس أون بروفانس (Aix-en-Provence) بفرنسا.

-نمير طه ياسين :تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار الفكر، 2010

-نقولا زيادة: ليبيا في العصور الحديثة، دار الفرتاني، طرابلس، 1966م.

نبيل موسى الجبالي: جغرافية الوطن العربي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عَمّان، 2012.

-نبيل موسى الجبالي :جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

-مفيد الزيدي :التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2011.

-محمود شاكر: ليبية، الدار العلمية، 1972.

-محمد غالم: من أرشيف الإدارة الاستعمارية في الجزائر : الوثائق الفرنسية والهجرة إلى الديار الإسلامية، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثرولوجيا والعلوم الاجتماعية، مجلة إلكترونية، ع80-81، 2018 https://journals.openedition.org/insaniyat-

-محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دار مركز الكتاب الأكاديمي، 2012.

-محمد عبد الله عودة، إبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1989.

-محمد عبد الرحمان بن عمار :التغلغل الاستعماري في موريطانيا من القرن التاسع عشر حتى سنة1934م، مطبعة الدستور، .2008

-محمد حربي: حياة تحد وصمود، مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

-محمد بن ناصر العبودي: إطلالة على موريطانيا، 2013.

-محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر

-محمد الراضى بن صدفن :السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية1900-1969،دط، المطبعة الوطنية.

-فرغلي علي تنس هريدي :تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، الكشوف ـ الاستعمار ـ الاستقلال، ط1، دار العلم للإيمان للنشر والتوزيع، 2008.

-عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922، منشورات دار المعرفة، الجامعية، 1997.

-علي محمد الصلابي: الثمار الزكية للحركة السنوسية في ليبيا، مكتبة الصحابة، الشارقة، 2001.

-علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1948.

-عبد الهادي التازي: الحماية الفرنسية، بدءها ونهايتها، حسب إفادات معاصرة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، 1980.

-عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، دار الغرب الإسلامي، 2005.

-عبد الكريم غرايبة: تاريخ المغرب الحديث، الأهلية للنشر والتورزيع، بيروت، 1984.

-عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد نعنعي: التاريخ المعاصر، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1983.

-عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، م. و. ك، الجزائر، 1986.

-عبد الحميد جلامة: محاضرات في تاريخ موريطانيا المعاصر، قسم التاريخ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020.

-عبد الحميد البطريق: التيارات السياسية المعاصرة 1815 إلى 1960، بيروت، دار النهضة العربية، 1974.

-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل:دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، د ط، القاهرة، 1998

-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم :المسلمون والاستعمار الأوروبي لإفريقيا، دار عالم المعرفة، جويلية، 1989م

-صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عصر الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 814 ق.م - 1962.

-شوقي عطا الله الجمل، عبد الله عبد الرزاق إبراهيم :تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط 2،دار الزهار للنشر والتوزيع، الرياض، 2002.

-شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، ط2، الجزائر، 1986.

-سلام محمد علي حمزة الأسدي: «الغزو الايطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878–1911»، دراسة تاريخية وثائقية تحليلية، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، عدد 33، أيلول 2013.

سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية في منطقة القبائل وموقف السكان منها 1871-1914، دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2008-2009.

س، لويد : إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، تر: شوقي جلال، سلسة عالم المعرفة، دط، أفريل، 1980.

-زيادة نيقولا: ليبيا في العصور الحديثة ،ط1،دار الرائد للطباعة ،القاهرة، 1966.

-رشدي راسم: طرابلس الغرب في الماضي و الحاضر، ط1، طرابلس، 1953.

الخليل النحوي: إفريقيا المسلمة الهوية الضائعة.

-حميدة علي عبد اللطيف: المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا دراسة في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التواطؤ ومقاومة الاستعمار 1830-1932، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1995.

-حماه الله ولد السالم: تاريخ بلاد شنكيطي(موريتانيا)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2010

-حكيم سامي: حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة الأنجلو-المصرية، 1996.

-حسين خليل: التاريخ السياسي للوطن العربي، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012

-حسن حسني عبد الوهاب: مختصر تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس.

حاتم بن محمد الكوراجي: التعليم في المغرب في عهد "الحماية" الفرنسية بين الفرنسة وسلخ الهوية.

-جمعة ليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم: السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، ملجة الأستاذ، ع313، مج 1، 2015.

جلال يحي: المغرب العربي الكبير، الفترة المعاصرة وحركات التحرير والاستقلال، ج3، دار القومية للنشر، 2008.

-جلال يحي: المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف بمصر، 1965.

-توفيق بن زردة: السياسة الاستعمارية في دول المغرب العربي، مطبوعة الدعم البيداغوجي موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر المغرب

-بالخير الهاشمي محمد الهاني: الغزو الإيطالي وبداية حركة المقاومة المسلحة، 1985.

-المختار بن حامد :حياة موريطانيا حوادث السنيين أربعة قرون من تاريخ موريتانيا وجوارها، تق وتح، سيدي أحمد بن أحمد سالم،

-المختار بن حامد :حياة موريطانيا (الجغرافيا)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية بالرباط، 1994.

-الفوزان بن عبد الرحمان الفوزان: الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي، جامعة محمد بن سعود، المملكة العربية السعودية، 1999.

-الطاهر العمري: السياسات الفرنسية في الجزائر، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، مطبوعة بيداغوجية.

-الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس منى عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشوش ومحمد عجينة، ط3، دار يراس للنشر، تونس.

-السويدي سالم فرج: السياسة الثقافية الإيطالية في ليبيا (1911 – 1939م)، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة سبها، الجمهورية الليبية، 2013.

-الدجاني أحمد صدقي: ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني، القاهرة، 1974.

-الخليل النحوي :بلاد شنقيط (المنارة والرباط)عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة، مكتبة المنتدى الإسلامي، 1987.

-الحواس الغربي: الاحتلال الإيطالي بليبيا (1911-1951)، دكتوراه في التاريخ، جامعة الجزائر، 2015 .

-الحريري إدريس: عمر المختار نشأته وجهاده، مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي،طرابلس.

- شوقي الجمل: المغرب العربي الكبير، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

-أسعد السحمراني: مالك بن نبي مفكرا إصلاحيا، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ص 221.

-أحمد رفعت عبد العزيز سيد، محمد أمحمد الطوير: تاريخ الجهاد في ليبيا ضد الغزو الإيطالي 1911-1931، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 1965.

-أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، تعريب حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس، 1986.

-أحمد البو عياشي :حرب الريف التحريرية ومراحل النضال، ج1،د ط، دار الأمل، طنجة.

-أحمد اسماعيل راشد: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريطانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2004.

-أبو القاسم سعد الله:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث-بداية الاحتلال

-أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائية، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

- نيقولا زيادة: محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الإيطالي على الاستقلال، معهد الدراسات الحديثة، ليبيا، 1958.

- نبيل موسى الجبالي :جغرافيا الوطن العربي، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

- محمود حسن صالح منسي: الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، 1980.

- عبد الكريم غلاب: قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، دار الغرب الإسلامي، 2005.

- عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، ترجمة سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975.

- زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914 1939نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون، الجزائر.
- زهية قدورة: تاريخ العرب الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.

- راشد أحمد اسماعيل: تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر(ليلبيا، تونس، الجزائر المغرب، موريطانيا)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2004.

- داهش علي: دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

- تشايجي عبد الرحمان: المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913، ترجمة عبد الجليل التميمي، دار الكتب العربية الشرقية، 1972.

- بن عمار محمد عبد الرحمان: التغلغل الاستعماري في موريطانيا من القرن التاسع عشر حتى سنة1934م، مطبعة الدستور، .2008

- بن صدفن محمد الراضى: السياسة الاستعمارية الفرنسية في موريتانيا وأثرها علي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية1900-1969، دط، المطبعة الوطنية.

- النحوي الخليل :بلاد شنقيط (المنارة والرباط)عرض للحياة العلمية والإشعاع الثقافي والجهاد الديني من خلال الجامعات البدوية المتنقلة، مكتبة المنتدى الإسلامي، .1987

- الفاسي علال: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، القاهرة، 1984.

- العقاد صلاح: ليبيا المعاصرة، المطبعة الفنية الحديثةّ، 1970.

- العقاد صلاح: المغرب العربي الجزائر –تونس المغرب، مكتبة الأنجلوسكسونية، القاهرة، 1969.

- الشريف محمد الهادي: تاريخ تونس منى عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشوش ومحمد عجينة، ط3، دار يراس للنشر، تونس.

-هنري دوغرامون: تاريخ الجزائر تحت الحكم العثماني، ترجمة وتعليق، بوطبة لخضر، دار كوكب العلوم للنشر التوزيع، الجزائر، (تحت الطبع).

- شارل فيرو: تاريخ برج بوعريريج، ترجمة وتعليق، د/ لخضر بوطبة، دار البحث للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.

- شارل فيرو: تاريخ سطيف، ترجمة وتعليق، د/ لخضر بوطبة، دار البحث للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، الجزائر، 2023.

- شارل فيرو: تاريخ المسيلة وبوسعادة، ترجمة وتعليق، د/ لخضر بوطبة، دار البحث للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، الجزائر، 2023،

- الدسوقي كمال: الدولة العثمانية و المسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1976.

- أحمد ياغي اسماعيل، محمود شاكر: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، قارة إفريقيا 1492-1980،ج2، ط3، مكتبة العكيبات، 2001.

- أحمد بن داود: المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2016-2017.

- ابن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان، تحقيق ، نشر لجنة من كتاب الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، تونس، 1963.

-مجلة الثقافة،

-مجلة عمر راسم، قصر الثقافة مفدي زكرياء، القبة الجزائر14/15، فيفري ،2009.

-André Noschi: Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoise de la conquête Française jusqu'en 1919, Paris, 1961

-Emerit, Marcel: « Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIX^{e} siècle», In, Annales, Économies, Sociétés, Civilisations. 21^{e} année, N°. 1, 1966.

-Emerit, Marcel: «L'état intellectuelle et moral de l'Algérie en 1830», R.H.M.C, T1, 1954.

-Trumelet, Corneille: Les Saints de l'Islam; légendes hagiologiques et croyances algériennes, Didier & Cie, Paris, 1881.

-Prignet. A: à travers l'Algérie (Province de Constantine et Kabylie) librairie Hachette, Paris, 1914.

-Péllissier de Reynaud: Annales algériennes, T1, librairie Bastide, Paris, octobre, 1954.

-Ministre de le guerre: Tableaux de la situation des établissements des Français en Algérie, Imp, impériale, Paris ,1843.

-Mac Carthy: la kabylie et les kabyles, Etudes économiques et ethnographiques, Paris, 1847.

-Mahé, Alain: Histoire de la grande Kabylie XIX^{e} XX Siècles Anthropologie historique du lien social dans les communautés villageoises , Ed, Bouchène, France, 2002.

-Hanoteau. A et Letourneaux . A: La Kabylie et les coutumes kabyle, Ed, Bouchène, Paris 2003.

-Henri Aucapitaine le Baron: les Kabyles et la colonisation de l'Algérie, Challamel Librairie, Paris, 1864.

-Daumas et Fabar: la Grande Kabylie études historiques, Librairie centrale de la Méditerranéen, Alger, 1847.

الملاحق

البيان الفرنسي الذي وزع على سكان مدينة الجزائر عقب الاحتلال

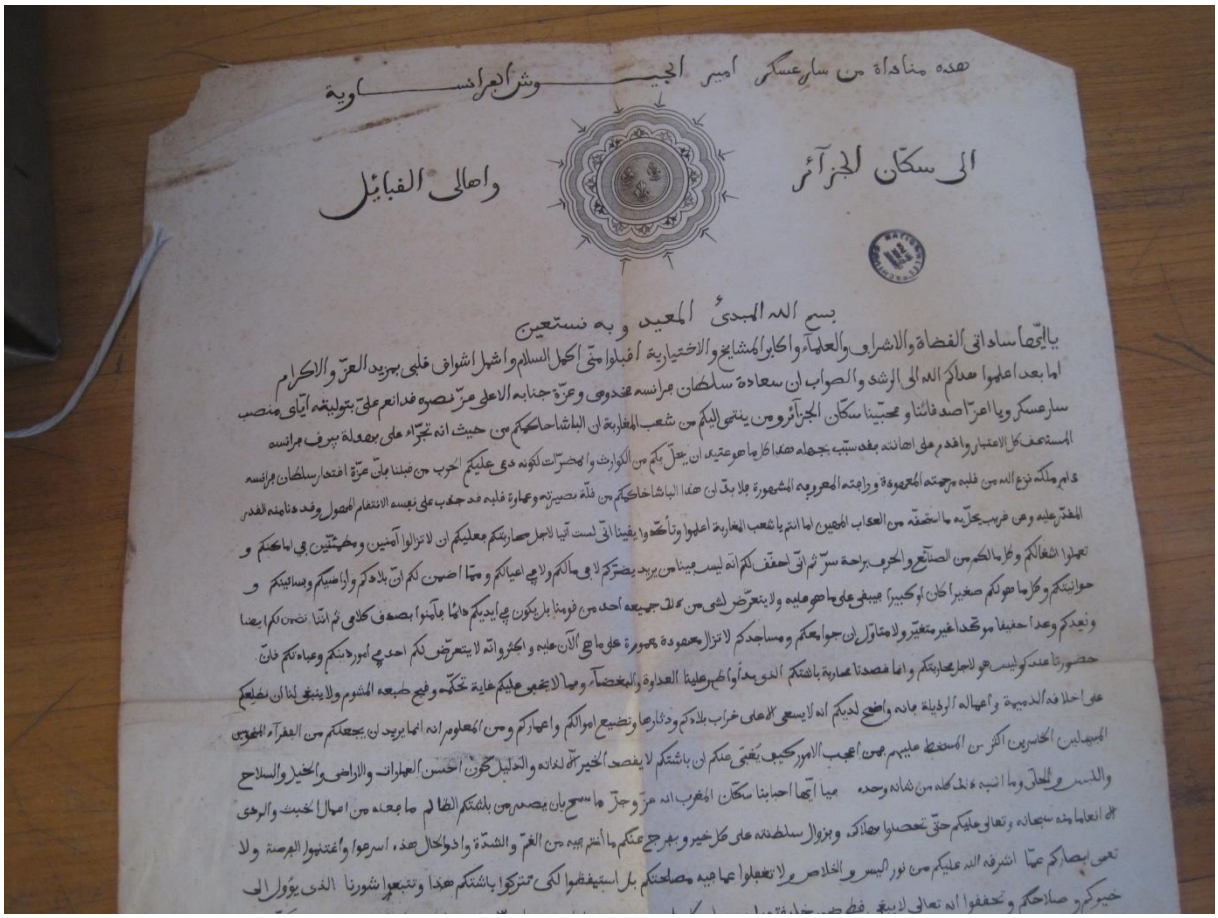
هذه مناداة من سارعسكر امير الجيـــــوش ابرانســـــاوية

الى سكان الجزائر واهالى القبائل

بسم الله المبدئ المعيد وبه نستعين

يا ايها السادات الى القضاة والاشراف والعلماء والاكابر المشايخ والاختيارية اقبلوا منى اكمل السلام واشمل اشواق قلبى بمزيد العز والاكرام

اما بعد اعلموا هداكم الله الى الرشد والصواب ان سعادة سلطان فرانسه مخدومى وعزة جنابه الاعلى مزّ نصره قد انعم علىّ بتوليته اياى منصب سارعسكر وبما اعز اصدقائنا ومحبينا سكان الجزائر ومن ينتمى اليكم من شعب المغاربة ان الباشا حاكمكم من حيث انه تجرّاء على بعض فرانسه المستحف كل الاعتبار واقدم على اهانته بقد سبّب بجهله هذا كل ما هو عتيد ان يحل بكم من الكوارث وما ضرّت لكونه دعى عليكم الحرب من قبلنا بان عزة افتخار سلطان فرانسه دائم ملكه نوع الله من قلبه برحمته المعهودة وزاهته المعروفة المشهورة فلا بدّ ان هذا الباشا حاكمكم من قلة تبصيرته وعماوة قلبه قد جذب على نفسه الانتقام المحصل وقد نا منه الغدر المقترن عليه وعن قريب يجازيه ما استحقه من العذاب المبين اما انتم يا شعب المغاربة اعلموا وتأكدوا يقينا اني لست آتيا لاجل محاربتكم معليكم ان لا تزالوا آمنين ومطمئنين في اماكنكم و تعملوا اشغالكم وكل ما لكم من الصنائع والحرف براحة سرّ ثم اني احقق لكم انه ليس فينا من يريد يضركم لا في مالكم ولا في اعياكم وبما اضمن لكم ان بلادكم واولادكم وساداتكم و حواينكم وكل ما هو لكم صغيرا كان او كبيرا مبقى على ما هو عليه ولا يتعرض لشيء من ذلك جميعه احد من قومنا بل يكون في ايديكم دائما مأمونا بصدق كلامي ثم اننا نضمن لكم ايضا ونعدكم وعدا حقيقيا موكدا غير متغير ولا متاول ان جوامعكم ومساجدكم لا تزال محفوظة بحيوزة على ما هي الآن عليه والحروات لا يتعرض لكم احد في امورديانكم وعباداتكم ذلك حضورنا عندكم ليس هو لاجل محاربتكم وانما قصدنا محاربة باشاكم الذي بدأ واظهر علينا العداوة والمغاضاة وما لا يخفى عليكم غاية تحكمه وقبح طبعه المشوم ولا ينبغي لنا ان نطيعكم على احلاف الذمية واهماله الرعاية بما نه واضح لديكم انه لا يسعى الا على خراب بلادكم ودثارها وتضييع اموالكم واعماركم ومن المعلوم انه انما يريد ان يجعلكم من الفقراء المحتوين المسيطين الخاسرين الكرس المستحط عليهم بمن انجب الامور تحبيب يبقى صلكم ان باشاكم لا يقصد الخير الله لعاده والدليل تحوّز احسن العلوفات والاراضي والخيل والسلاح والذهب والحلق وما اشبه ذلك كله من شانه وحده ميا ايها احبابنا سكان المغرب انه عزّ وجلّ ما سمح بان يتصدر من باشاكم الظالم ما بعثه من اعمال الخبث والردى الا لعلمه انه سبحانه وتعالى عليكم حتى تحصلوا بهلاكه وبزوال سلطنته على كل خير ويفرج عنكم ما انتم فيه من الغمّ والشدة وادوا لحال هذا اسرعوا واغتنموا الفرصة ولا تعمى ابصاركم عما اشرقه الله عليكم من نور اليسر والخلاص ولا تغفلوا عما فيه مصلحتكم بل استيقظوا لكى تتركوا باشاكم هذا وتتبعوا شورنا الذى يؤول الى خيركم وصلاحكم وتحققوا ان الله تعالى لا يبقى فقط

النص الأصلي لمعاهدة الحماية الفرنسية على تونس

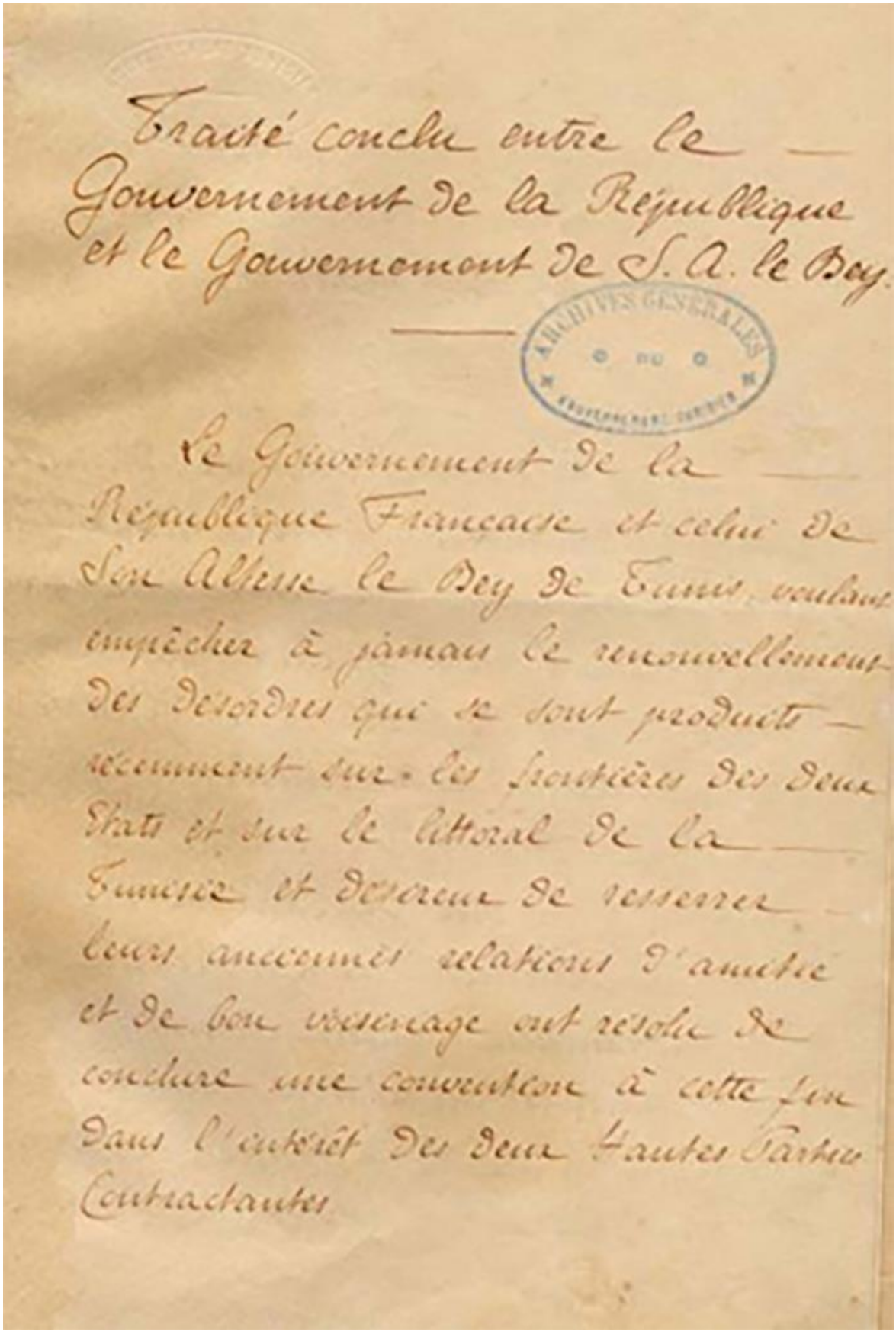

Traité conclu entre le Gouvernement de la République et le Gouvernement de S. A. le Bey.

Le Gouvernement de la République Française et celui de Son Altesse le Bey de Tunis, voulant empêcher à jamais le renouvellement des désordres qui se sont produits récemment sur les frontières des deux États et sur le littoral de la Tunisie et désirant de resserrer leurs anciennes relations d'amitié et de bon voisinage ont résolu de conclure une convention à cette fin dans l'intérêt des deux Hautes Parties Contractantes

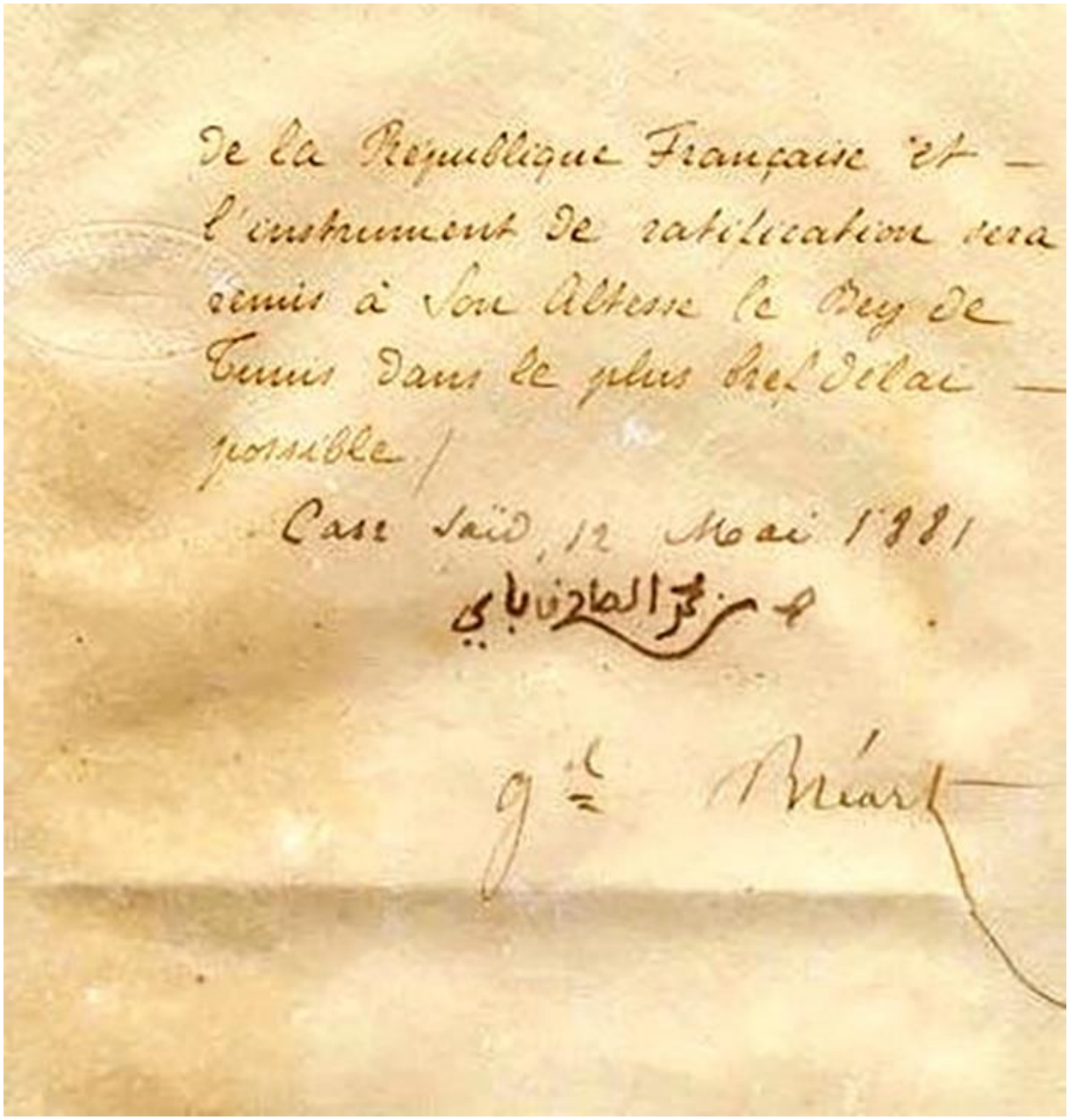

de la République Française et —
l'instrument de ratification sera
remis à Son Altesse le Bey de
Tunis dans le plus bref délai —
possible.

Case Saïd, 12 Mai 1881

محمد الطاهر باي

g^le Bréart

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	01
المحاضرة الأولى: سياسة الاستعمار الفرنسي في الجزائر	05
1-التنظيم الإداري الاستعماري	06
2-السياسة الاقتصادية	10
3-السياسة الاجتماعية	12
4-السياسة الاستعمارية الدينية	16
5-السياسة الثقافية والتعليمية	16
انعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري	18
المحاضرة الثانية:سياسة الاستعمار الفرنسي في تونس	19
1-السياسة الزراعية في تونس	22
2-الإدارة التونسية:نشأة الإدارة الجهوية و المحلية	22
3-السياسة الاقتصادية الاستعمارية في تونس	28
4-السياسة الثقافية الاستعمارية في تونس	31
5-السياسة التعليمية	32
المحاضرة الثالثة:سياسة الاستعمار الفرنسي في المغرب الأقصى	35
1-السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب الأقصى تحت الحماية	37
2-السياسة الاقتصادية في المغرب الأقصى تحت الحماية	42

المحاضرة الرابعة:سياسة الاستعمار الإسباني في شمال المغرب الأقصى	47
1-السياسة الإدارية	48
المحاضرة الخامسة:سياسة الاستعمار الفرنسي في موريطانيا	55
1-التنافس الأوروبي على المنطقة	58
2-التنافس الفرنسي الأنجليزي على موريتانيا	59
3-دوافع الاحتلال الفرنسي لموريطانيا	61
-مرحلة الإخضاع العسكري1905-1909:م (احتلال تكانت وآدرار)	63
4-السياسة الاجتماعية	64
5-السياسة الإدارية	67
6-المقاومة الثقافية الموريطانية	71
7-السياسة الاقتصادية	72
المحاضرة السادسة:سياسة الاستعمار الإيطالي في ليبيا	76
1-الغزو الإيطالي لليبيا و ردود الفعل الليبية	78
2-السياسة الإدارية للاحتلال الإيطالي في لبيبيا	79
3-السياسة الاقتصادية	82
4-السياسة الثقافية التي اتبعتها إيطاليا في ليبيا خلال الفترة من (1911 – 1943م):	83

5-السياسة الاجتماعية	84
المحاضرة السابعة: لآثار السياسة الاستعمارية في البلدان المغاربية وردود الفعل	84
خاتمة	92
المصادر والمراجع	94
الملاحق	105
فهرس الموضوعات	109